



نماذج النمو الإقتصادي

د. عبدالحفيظ عبد الرحيم محبوب

نشر إلكترونيا في 1439/06، 2018/03.



الإخراج الفني: أبرار الحازمي
تصميم الغلاف: جميلة حسن
التدقيق اللغوي: خيرية الألمعي

نماذج النمو الاقتصادي

تأليف الدكتور:
عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب

محتـــويات الكتـــــاب

النبذة

زادت المخاطر التي تهدد النمو العالمي وفقا لخفض أسعار الفائدة البنكية ووصلت إلى السالب، وتبدو عاجزة عن تقديم حلول فعالة لأزمة النمو الاقتصادي خصوصا في أوربا واليابان، ولجأت أغلب الحكومات إلى برنامج التيسير الكمي (شراء الأصول) بوصفه إجراء سهلا لضخ سيولة جديدة في الأسواق لكن ارتفعت الديون السيادية على الدول حول العالم نتيجة الارتفاع على السندات وأذون الخزانة، فضلا عن القروض التي توسعت فيها معظم الدول لجذب سيولة جديدة مما زاد من مخاطر النمو الذي يهدد الاستقرار المالي العالمي مما ينعكس على مخاطر النمو المتوقعة في الاقتصادات المتقدمة وأيضا الناشئة مما أنتج أزمة سيولة ضربت بعض الأسواق انخفضت معها قيمة الأصول إلى مستويات أقل مما يتناسب مع أساسيات الاقتصاد الكلي، وينقسم الكتاب إلى ستة فصول يتحدث الفصل الأول عن نموذج نمو المشاركة، والثاني يتحدث عن النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، ويتحدث الفصل الثالث كيف نصل إلى النمو المتوازن فيما يركز الفصل الرابع على خطر النمو المدفوع بالديون وينتقل الفصل الخامس في الحديث عن البحث عن حلول نمو إنقاذية ويختتم الكتاب بالفصل السادس بالحديث عن النمو عبر الاصلاح الاقتصادي.

المقدمة

تم اختطاف علم الاقتصاد في الفترة الماضية قبل الأزمة المالية عام 2008 من الاقتصاديين أدى إلى تجريده من صفة العلم بسبب أنه أصبح يركز على السياسة أكثر من تركيزه على الأساسيات، وأصبح السياسيون لا يركزون كثيرا على البيانات الاقتصادية كدليل على سير الاقتصاد بل اعتبرت البيانات دليل إلى السياسة وليس إلى الاقتصاد وتحول الاقتصاد إلى ما يشبه الهندسة أي تم تجريده من طبيعته.

فحينما كان يناقش الاقتصاد السياسات الاقتصادية كانت تتدخل السياسة في فرض عناصر غير علمية أو لا تخضع لفرضيات علم الاقتصاد بل تخضع لعلوم أخرى وأصبحت تسمى بالهندسة المالية التي تعتمد كثيرا على الأسواق الثانوية المتضخمة أكثر من الأسواق الرئيسية أضعاف مضاعفة مما راكم الأموال بلا تجارة وبلا انتاج مما جعل الاقتصاد ينحرف عن مساره الحقيقي بل وتحول الاقتصاد إلى عمليات استعراضية أمام الرأي العام وتحول أيضا الاقتصاد إلى حيل بسبب تدخل السياسة بشكل مبالغ فيه أو بشكل مفرط أكثر مما يحتاجه التدخل لجذب الانتباه وبسبب هذا التحايل استخف الاقتصاديون بالحقيقة الاقتصادية التي تبحث عن الأساسيات التي تركز فقط على الإنتاج بل أصبح صوت مثل هؤلاء غير مسموع ما قبل الأزمة المالية التي انطلقت من الولايات المتحدة وتدحرجت كرة الأزمة إلى بقية أنحاء العالم .

ودائما ما تطلق كلمة علم لتمييز الاقتصاد عن الممارسات البعيدة عن الأساسيات فمثلا علم الفلك هو تمييز عن التنجيم الذي يعتمد على الأبراج والأساطير، لذلك لابد من التفريق بين علم الاقتصاد الذي يخضع لاكتشاف الأساسيات في مقابل الاقتصاد الذي يلعب به السياسيون ويستخدمونه أداة من أدوات الانتخابات تجتذب اهتمام الجماهير وتوريطهم عاطفيا وتنحية علم الاقتصاد جانبا

والغريب أن التنجيم المعتمد على الأبراج لا تهتم به إلا فئات محدودة من المجتمعات غير الواعية مثلا ولكن الاقتصاد البعيد عن علم الاقتصاد الذي اختطفه السياسيون اهتمت به جميع شرائح المجتمعات، بينما أصبح صوت الاقتصاديين الذين يطالبون بالاعتماد على الأساسيات غير مسموع صوتها وغير معتبر، لكن

اختلف ذلك بعد الأزمة المالي وبدأت أصوات هذه القلة تبرز في عناوين الصحف والمنتديات وتحصل على جوائز عالمية بعدما تم تهميشها فترة طويلة من الزمن.
فالاقتصاد الكمي لا يمكن التهرب منه ولكن التحدي كان متمثلا في الجمع بين الرؤى الاقتصادية الحسابية وبين التعديلات المطلوبة للتوصل إلى نماذج اقتصادية متناسبة مع العنصر البشري الذي لا يمكن اختزاله في علم الاقتصاد ما يسمى بالاقتصاد السلوكي ولا يستلزم دخوله في صراع مع الاقتصاد الحسابي أو الكمي كما يتصور منتقدي علم الاقتصاد خصوصا من قبل السياسيين لأنهم كانوا يودون اختطاف الاقتصاد من أجل زيادة مكاسبهم على حساب الإنتاج الحقيقي ، ولم يتوقعوا مثل تلك الأزمة المالية ولكن أغلب الاقتصاديين الذين كانوا ينادون بالاعتماد على الأساسيات توقعوا حدوث مثل تلك الأزمة وطبيعي أن يواجه الباحثون الاقتصاديون مشاكل منهجية خاصة بعلم الاقتصاد لا تختلف عن تلك المشاكل الجوهرية في مجالات أخرى خصوصا وأن علم الاقتصاد يختلف عن العلوم الطبيعية مثل الفيزياء والكيمياء بينما علم الاقتصاد علم يجمع بين عدد من الظواهر والعناصر ومدى تفاعلها مع العنصر البشري ومع أنماط عديدة لا توجد في بقية العلوم لأن علم الاقتصاد يعتبر أقرب إلى علم الاقتصاد الاجتماعي لأنه يلامس الجميع .
حينما نتأمل في الأسس النظرية لمواضيع في التجارة والتمويل وأسواق المال فان جميع الآراء حول تلك الأسس غير متساوية وغير متفقة أو مجمعة على أساس واحد على عكس أنصار النظرية النسبية الذين امنوا بان جميع الآراء ستكون صالحة على نحو متساو من بعضها البعض وهي تشبه إلى حد كبير الآراء التي أطلقها اليساريون فترة ما بعد المعاصرة من دوائر الدراسات الاجتماعية الأمريكية عبارات تؤيد فلاسفة أوربا العظام وهم يرددون عباراتهم دون النظر في مواءمتها للواقع.
رغم انه يفترض أن يكون التمييز الفلسفي مهما إذا احدث فرقا في الممارسات العملية، لذلك لابد للاقتصادي أن ينأى بنفسه عن الفلسفة التحليلية الحديثة ويتجه نحو البحث عما ينجح وليس عما هو حقيقي.
أي أن اختبار النظرية أو النموذج الاقتصادي لا يعتبر حقيقة وإنما يعتبر فائدة لذلك فان علم الاقتصاد لا يوجد احد يدعي أو يعتقد انه يعرف الحقيقة وهذا ما يجعلنا نتجنب وضع الثقة الكاملة في الرؤساء التنفيذيين أو في المحللين سواء في

أسواق المال أو في جوانب الاقتصاد الأخرى، وما ينطبق على هؤلاء ينطبق أيضا على التقارير الاقتصادية الصادرة.

فالبحث عن الحقيقة هي من اجل المعرفة العلمية وليس من اجل معرفة الحقيقة الكاملة.

ونظريات الاقتصاد هي ليست كنظريات الفيزياء التي أثبتت نماذجها أنها ناجحة للغاية وأظهرت أنها نظريات متماسكة ومن النادر أن تأتي نظرية فيزيائية وتنقض نظرية سابقة إلا في حالات قليلة ونادرة.

فالنظريات والتحليلات الاقتصادية تعتمد نتائجها على التفاعل الإنساني، ولا توجد صورة كاملة على الإطلاق، بل صور متنوعة ومتعددة تقدم رؤى صحيحة ولا يدعي احد تقديم الحقيقة المطلقة.

فالنظرية الاقتصادية تتوقع أمور عدة، والحجج الاقتصادية الجيدة هي التي تحدد سياق النجاح أو الفشل.

لذلك لا توجد قوانين اقتصادية عالمية وإنما اتجاهات وميول تجعلنا نعيد النظر تكرارا في النماذج الاقتصادية، وكذلك في واضعيها وعدم التسليم الكامل لهم حتى لا نقع في أخطاء وإفلاس غير مرتقب.

فالاعتماد على الفلسفة البراغماتية هي أفضل من الاعتماد على الفلسفة الحالمة المستلقية التي تعتمد المعرفة العقلانية في التعرف على حقيقة الأسواق والتجارة وأسواق المال ووضع الشركات.

هناك ثلاثة نماذج هي عالمية الإسلام والاشتراكية وعولمة الرأسمالية بالطبع عالمية الإسلام تركز على تحرير العباد من عبادة غير الله إلى عبادة الله وحده لا شريك له كمرتكز أساسي (وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيرا ونذيرا) وعالمية الإسلام تقوم أساسا على التعاون والتكامل فيما بين البشر (وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم) وأوضحت عالمية الإسلام كيفية هذا التعاون والتكامل المبني على توزيع وتفاوت الموارد من خلال تسخير الناس بعضهم لبعض وفق سنن الله سبحانه وتعالى (ورفعنا بعضكم فوق بعض درجات ليتخذ بعضكم بعضا سخريا) لأن من عدل الله سبحانه وتعالى ألا يساوي بين من يعمل وبين لا يعمل وبين من يجتهد وبين من لا يجتهد .

بينما النموذج الاشتراكي يخالف فطرة الله والعدل الذي فرضه الله سبحانه وتعالى بين البشر ، وحاول هذا النموذج أن يلغي التفاوت قسريا بين البشر فيكون قد ألغى

السعي نحو الابتكار فتختفي القدرات وتتلاشى وتذوب بين السكان ، في حين أن في النظام الإسلامي الفقير يحتاج للغني والغني يحتاج للفقير أي أن حكمة الله وعدله اقتضت تسخير كل واحد للآخر لتستقيم الحياة وتتواصل المسيرة وفق قدرات وإبداعات كل شخص ، وبالطبع أثبت النموذج الاشتراكي فشله كنموذج تطبيقي بديل للنموذج الرأسمالي المتوحش وتخلت الدول التي تطبقه قبل أن يتخلى عنه العالم .

الأزمة المالية التي ألمت بالولايات المتحدة عام 2008 قائدة العولمة ، اضطرت الولايات المتحدة إلى تغيير سياساتها ، وتنحو نحو التحول المفروض عليها بعد التفاهم الاقتصادي الذي أتى بعد الحرب العالمية الثانية ، ولم تستوعب الولايات المتحدة أن العولمة التي قادتها استفادت منها القوى الصاعدة بشكل كبير جدا والصين بشكل خاص ، وهذا النظام استفادت منه أوربا بشكل خاص بعد الحرب العالمية الثانية وانتشلها من الدمار الذي ألم بها نتيجة الحرب العالمية الثانية صحيح أنه ضمن للولايات المتحدة الهيمنة والسيطرة على العالم وتحالفت الولايات المتحدة مع أوربا نتيجة تحديات فرضت عليها مع الاتحاد السوفيتي حتى تم تفكيك الاتحاد السوفيتي واتجه إلى الانهيار والزوال .

وتتجه الولايات المتحدة اليوم هي الأخرى نحو التراجع والانتقال بشكل عام من العمل كضامن للقوانين متعددة الأطراف إلى تفضيل تحالفات صغيرة أو تحالفات تفضيلية وصفقات استثمارية مع بلدان مشابهة أي أنها تراجعت عن النظام الليبرالي (العولمة) الذي وضعته بعد الحرب العالمية الثانية ، وهي تستبدل جانب الأطراف المتعددة والاتفاقيات التجارية الشاملة لمصلحة الصفقات الثنائية والإقليمية ، وتعتبر الولايات المتحدة الشراكة المقترحة عبر الباسيفيكي والأطلنطي ، وللحلف الاستثماري إطارات بالعيون الأمريكية أقرب إلى استراتيجية سد الطريق في وجه الصين ، بينما هي تدعي أنها جسر في العودة إلى التجارة متعددة الأطراف .

رغم أن الصين تشعر بالقلق وتدرك أن مماحكات الولايات المتحدة وسجالاتها هي مصدر قلق بالنسبة لها على الأمد القصير، وتدرك الصين كذلك أن استدامة الرفاهية لابد أن تعتمد بالدرجة الأولى بالوصول إلى ملعب متكافئ على المستوى العالمي، وحتى وقت قريب كان الإجماع قائما على أن القرن الحالي هو قرن البلدان الناشئة، ولكن بعد تراجع الولايات المتحدة عن العولمة التي استفادت منها الدول

الناشئة وخصوصا الصين فهناك تساؤل حول مدى السرعة التي قد تنمو بها الأسواق الناشئة؟ .

لكن لا يزال الفارق كبير بين نصيب الفرد ما بين الدول الناشئة والدول المتقدمة الغنية، فالولايات المتحدة هي إحدى الدول العشرة التي يرتفع فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نحو 46 ألف دولار، والدول التي تسبقها دول صغيرة جدا مثل قطر ولكسمبرج وسنغافورة، والنرويج الدولة الوحيدة التي تعتبر دولة كبيرة تسبق الولايات المتحدة ثم بروناي فدولة الإمارات فالولايات المتحدة وهي تسبق هولندا وبريطانيا وألمانيا واليابان وفرنسا.

بينما نصيب الفرد في الصين وصل إلى 6 آلاف دولار مرتفع من 2,5 الف دولار قبل خمس سنوات فقط، يدل على نمو ارتفاع نصيب الفرد في الصين بشكل سريع جدا، وكذلك ارتفع نصيب الفرد في السعودية من 16 ألف دولار إلى 25 ألف دولار أيضا خلال خمسة أعوام فقط.

وهناك تقارير متشائمة جدا تبث الخوف والرعب لدى الدول الغنية والمتقدمة مثل تقرير صادر عن بنك اتش اس بي سي يشير هذا التقرير إلى أن ناتج الدول الغنية البالغ 27 تريليون دولار ، بينما يصل ناتج الدول الناشئة إلى 10 تريليون دولار في عام 2012 ، يمكن أن يصل الناتج المحلي للدول الناشئة عام 2050 نحو 55 تريليون دولار مقابل 49 تريليون دولار للدول المتقدمة الغنية وستصبح 19 دولة ناشئة من أصل 30 دولة كأكبر اقتصاد في العالم بينما الواقع لا يدل على ذلك بسبب أن الفرق بين نصيب الفرد في الدول المتقدمة والناشئة كبير جدا .

أي أن المستقبل غير مؤكد، والتقارب والتعاون لن ينتهي، بل مسار العالم يتجه نحو التقارب والتعاون وهو أقوى من ذي قبل، ولكن لن يستمر التقسيم التقليدي السابق عالم مصدر للسلع والمواد الأولية أي عالم مستهلك وعالم صناعي مصدر، وستكون الاقتصادات المتنوعة سمة مشتركة بين جميع دول العالم، نتيجة إحراز مزيد من التقدم التكنولوجي والتنوع، ولن تستمر الفجوة كبيرة ما بين الشمال والجنوب.

وسيظل اللحاق بالتكنولوجيا المحرك الأساسي للتقارب، ورغم أن التقارب لم تستفد منه كل الدول الناشئة والنامية، ولكنه أسفر عن تغيير طبيعة وبنية الاقتصاد العالمي، وخاصة من حيث الفجوة التقليدية بين الشمال والجنوب، وسيستمر هذا في المستقبل نتيجة الترابط المالي والاعتماد المتبادل للتجارة العالمية،

وإذا حدث تباطؤ كبير في الاقتصادات الناشئة فمن شأنه أن يؤدي إلى تباطؤ أيضا في النمو الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة.

فإن النمو في الفترة القادمة سيتوقف على تكديس القدرات التكنولوجية والمؤسسية ونوعية السياسات الوطنية، وستظل هذه السياسات الوطنية تشكل أساس التقارب والتعاون العالمي، ويجب علينا ألا نسمح للتقارير المتشائمة والمخاوف أن تسيطر على التوقعات المستقبلية.

الفصل الأول: نموذج المشاركة

نموذج المشاركة الذي يستبدل بأسعار الفائدة:

أغلب دول العالم تتعامل مع الاقتصاد الكلي من خلال تثبيت استقرار أسعار صرف عملاتها في مقابل الدولار والبعض الآخر مقابل سلة عملات قوية في حين تحرص الولايات المتحدة صاحبة الدولار على تجنب تضارب أسعار الصرف أي البقاء خارج أسواق العملات.

لكن في المقابل يلعب الدولار باعتباره مرساة دولية حتى الآن لكن الأسواق الناشئة بدأت تتضايق من السياسات النقدية التي تتبعها الولايات المتحدة تجاه سعر الصرف القريبة من الصفر التي أوقفت تدفق الأموال الساخنة إلى الولايات المتحدة التي تسببت في أزمة الرهون العقارية في الولايات المتحدة أي أن الأموال الداخلة يجب أن تدخل من أجل الاستثمار فقط في الإنتاج الفعلي لتحريك عجلة الاقتصاد الأمريكي.

فمنذ أن خفض بنك الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة منذ عام 2003 إلى 1 في المائة ساهمت في فقاعة الإسكان في الولايات المتحدة وفي نفس الوقت تضاعفت الاحتياطيات الدولارية في الدول الناشئة إلى ستة أمثالها فبلغت سبعة تريليونات دولار بحلول عام 2011 مما ساهم في ارتفاع نسب التضخم بسبب التوسع الناتج عن القاعدة النقدية في الأسواق الناشئة بالإضافة إلى نشوء فقاعات أسعار السلع الأساسية في العالم مثل النفط والمواد الغذائية الأساسية.

وتشتكي الولايات المتحدة دائما من الدول التي تثبت أسعار الصرف أمام الدولار مما يجعل قيم عملات تلك الدول أقل من قيمة عملة الدولار فتزداد تنافسيتها على حساب منتجات الولايات المتحدة خصوصا مع اليابان قبل عقدين من الزمن واليوم مع الصين ما نتج عنه عجز في الميزان التجاري بين الولايات المتحدة وبين تلك الدول نتيجة غياب تحديد أسعار صرف على المستوى العالمي لان الدول لا يمكن أن تقبل بتحرير أسعار الصرف التي تترك للمضاربة بالعملات في أسواق العملات.

وسعت الولايات المتحدة في العقود الثلاثة الأخيرة إلى سوق عالمية واحدة وليست سوق عالمية متكاملة لأن الاستثمار المحلي في ظل سوق عالمية واحدة يهبط عندما

يرتفع سعر الصرف وحتى في الأسواق المتكاملة إذا لم يصل العالم إلى نموذج يتغلب على أسعار الصرف المتباينة بينما في النموذج الإسلامي البعيد عن أسعار الفائدة الذي يستبدل أسعار الفائدة بنموذج المشاركة الذي يعتبر أفضل من نموذج أسعار الفائدة التي تقترب من الصفر اليوم خوفا من السيولة الساخنة التي تضر بالاقتصاد المحلي والأصل في التبادل التجاري التقليدي هو التبادل بين السلع التجارية وحينما يتم التبادل بالعملات فلابد أن تكون هناك عملة دولية يتم التبادل بها مما يترك إما آثار ايجابية على الدولة صاحبة العملة الدولار أو جوانب سلبية إذا لم يتم ضبط التبادل وإبعاد السوق العالمية عن المضاربات والسيولة الساخنة التي تتسبب في تشويه التجارة العالمية ، فقبل الأزمة المالية العالمية بلغت قيمة الأسواق الثانوية عشرة أضعاف الناتج المحلي العالمي .

فالمعالجة لا تقف عند المطالبة برفع سعر الصرف من قبل دول مثل الصين في الوقت الحاضر من أجل تقليص ميزان العجز التجاري في الولايات المتحدة الذي وصل إلى 1,2 تريليون دولار مع بداية عام 2013 أي 7,7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ،مثل هذا العجز يعيق الاستحقاقات الاجتماعية والإنفاق عليها في المستقبل والسبب في هذا العجز السيولة الساخنة التي تدفقت على الولايات المتحدة في الماضي والتي أدت إلى تفكيك التصنيع في الولايات المتحدة وانتقال مثل تلك الصناعات إلى الصين واسيا وهنا تأتي مبررات أنصار الحمائية بفرض الضرائب على الصناعات المستوردة المثيلة مما يضعف المنافسة ويتسبب في رفع نسب التضخم .

فتقليص العجز التجاري يأتي عن طريق إيقاف السيولة الساخنة والعودة إلى التصنيع لتوليد وظائف جديدة وتخفيض نسب البطالة لكن يبقى أن تبحث الولايات المتحدة عن مدخرات محلية مستقرة تولد فوائض بديلة عن السيولة الساخنة ،ويرى بعض الاقتصاديين ضرورة التعاون مع أكبر دولة دائنة للولايات المتحدة الصين وهي أكبر مصدر كذلك للولايات المتحدة من أجل الانتقال إلى المرحلة الانتقالية وهي العودة إلى الإنتاج والتصنيع والاتفاق على استقرار الدولار مقابل الرنيمي على النحو المتفق عليه حسب ترتيبات بريتون وودز عام 1944 بدلا من حرب أسعار الصرف بين الدول المتضررة .

مهما كانت كفاءة سعر الفائدة في الاستثمار إلا أن نظام الصيرفة الإسلامية تحرمها وترفضها ويعتبر الإسلام الفائدة عبء وقيد على الاستثمار حتى وإن كانت سهلة الاستخدام كمنظم يقارن بين تكلفة التمويل (سعر الفائدة) والكفاءة

الحدية للاستثمار أو الربح المتوقع وحينما لا يكون الفرق بينهما كافيا فإنه لا يقنع المستثمر بالاستثمار أي أن الفائدة أصبحت قيدا مؤسسيا على الاستثمار الفعلي أو الحقيقي.

وقد استبدل النظام المصرفي الإسلامي الفائدة بالمشاركة والفرق بين النظام المصرفي الإسلامي والنظام التقليدي هو أن البنك يعتبر وسيطا في النظام التقليدي وقد يقرض أصحاب ملاءة ضعيفة وبذلك لا يحفظ حقوق المودعين بينما في المصارف الإسلامية تعتبر وسيط استثماري بين أصحاب المدخرات الفائضة وبين طالبي التمويل فتصبح المشاركة بين ثلاثة أطراف وعلى هذا الأساس فإن الوسيط الاستثماري باعتباره شريك فإنه يحرص على تمويل المشاريع الناجحة وذات جدوى اقتصادية يغلب الظن فيها النجاح أي أنه دخل يرتبط ارتباطا مباشرا بالإنتاج وبذلك فإن نشاط الصيرفة الإسلامية المعتمدة على مبدأ المشاركة تشارك في توسيع القاعدة الإنتاجية التي يتولد عنها فرص عمل جديدة .

ففي مبدأ المشاركة جميع الأطراف الثلاثة تنتفع عندما ترتفع الأرباح وتخسر عندما تنخفض الأرباح وهكذا، بينما في النظام التقليدي لا يخسر إلا طرف واحد وهو المتمول لذلك لا يحرص الطرفين الآخرين على تطبيق القيود النظامية التي تحد من الانهيار الاقتصادي أو التي تحد من الخسارة لأنه ليس شريكا في الخسارة.

وخسارة المتمولين في النهاية ستضرب الأزمة النظام الاقتصادي برمته لأن النظام المصرفي التقليدي يسمح في نشوء اقتصادات موازية غير منتجة تؤدي إلى تضخم الاقتصاد الكلي وإلى حدوث فقاعات تقلل من أهمية العمل الإنتاجي ذو الربح والعوائد المحدودة.

بينما الاستثمار القائم على المشاركة ينطوي على مخاطر أكبر إذا غابت المهارات والشروط والعوامل الواجب توفرها في التمويل في المشروع الإنتاجي لذلك عندما يقارن المستثمر بين النظامين فإنه يختار النظام الأضمن والأسرع ربحا وهو النظام التقليدي.

أي أن هناك قيودا على النظام المصرفي الإسلامي القائم على المشاركة، بينما هذه القيود هي أقل في النظام المصرفي التقليدي ولكن خطرها على الاقتصاد الكلي كبير جدا.

بينما معدلات الربحية في إطار إلية المشاركة تتغير بمرونة أكبر بكثير مقارنة بأسعار الفائدة في ظل آليات التمويل بالدين ومن ثم فان آلية المشاركة أكثر قدرة على جذب وتعبئة المدخرات لأغراض الاستثمار بخلاف آلية الفائدة التي لا يمكن تحركها لأعلى أو لأسفل بمرونة كافية.

كما أن نظام الفوائد يبحث عن أصحاب الملاءة العالية أي يكون الاقتراض لصالح الشركات الكبرى فتستأثر شركات القطاع العام على حساب شركات القطاع الخاص بينما قطاع المشاركة يبحث عن المشاريع الناجحة لأنه مشارك في هذا المشروع ويتم تمويله أي أنه يعتمد قاعدة الكفاءة في تخصص الموارد القادرة على اختيار المشاريع التي تدر أرباحا عالية وكلما كانت تلك الكفاءات أكثر قدرة كلما ارتبطت عملياتها بالمعدلات المتوقعة للأرباح.

فالنظام التقليدي يعتمد على قوة الضمانات بينما نظام المشاركة يعتمد على قوة المشاريع وميلهم نحو التوسع في الإقراض وقت الرخاء وتقنينه وقت الركود كضابط من الفقاعات والخسارة التي تدمر الاقتصاد الجزئي والكلي الذي يؤدي إلى أزمات اقتصادية وهي ضابط لقوى السوق (العرض والطلب) فلا تدخل في مشاريع الطلب عليها محدود وعلى العكس تدخل في مشاريع عليها طلب عالي جدا.

فنظام الصيرفة القائم على المشاركة يشارك في تنمية الكفاءة البشرية بوصفها غاية التنمية الاقتصادية والنهوض بواقع المجتمع الاقتصادي والاجتماعي لأن نظام المشاركة يوجه جميع الأركان نحو تنمية اقتصادية صحيحة والمشاركة في اتخاذ القرار وتتحمل المسؤولية نجاحا أو فشلا وهو أكثر عدالة من نظام الصيرفة التقليدية الذي يخلق فئة من الناس تعيش دون مشقة أو بذل جهد وضمان ماله مقابل خسارة جهد الآخرين الذي يرفضه الإسلام ويعتبره ظلما لا يقره.

عندما ينهار الاقتصاد لأي سبب كان، فان الاقتصاد بحاجة إلى تحفيز ونمو للنشاط الاقتصادي، وعادة ما تلجا الدول إلى الفائدة الصفرية لتشجيع الاقتراض، ولكن حينما ينهار الاقتصاد وتنهار معه الثقة، فان البنوك حينها تنفر كثيرا من المغامرة لدرجة أنها لم تعد مستعدة لتحمل مخاطر الائتمان حتى ولو كان ذلك في ظل سياسة الفائدة الصفرية أو من دونها.

وعندما تجف مصادر الإقراض تلجا عادة الشركات الكبرى إلى خطوة أخرى وهي إصدار السندات طويلة الأجل وهي في نفس الوقت تهدف إلى خفض تكاليف الاقتراض للأجل طويل.

ولكن الشركات المتوسطة والصغيرة لا تستطيع اللجوء إلى مثل هذه الخطوات وهي الكيانات التي تولد الوظائف داخل البلد وهي على عكس الشركات الكبرى التي تولد وظائف ما وراء البحار وليس في الداخل.

وفي الماضي كانت هناك ضغوطات سياسية على البنوك لإقراض الشركات المتوسطة والصغيرة ولكن اليوم لم يعد يجدي هذا الأسلوب مع البنوك وهي على حق، وتلجا اليوم (وول ستريت) بما يسمى بالممولين الأذكياء الذين يقومون بإعادة تمويل القروض التي حصلوا عليها لشراء المنازل بأسعار فائدة متدنية للغاية تسمى بعملية أل (التويست) وهو غير مسموح لمؤسستي فاني وفريدي بإعادة تمويل قروضهما.

والحقيقة لا يوجد حلا سحريا بعد الأزمتين الاقتصاديتين التي مرت بها الدول الغربية الأولى أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة لذوي الملاءة المنخفضة، والثانية أزمة الديون السيادية عام 2010 أدخلت الاقتصاد في أزمة عميقة وركود بينما تجد الشركات المتوسطة والصغيرة صعوبة في جمع الأموال.

ولكن بالنظر في النموذج الإسلامي الذي يرفض ضمان المال المستثمر ويفرض على المال المشارك أن يشترك في الربح والخسارة حتى يقرض المال لمشاريع ناجحة يغلب فيه الظن بأنها مربحة وهي وسيلة لتامين جمع المال بطريقة مستدامة وفي نفس الوقت تحمي الاقتصاد من التآكل والانهيار لأنه يركز على نمو الاقتصاد الحقيقي وليس على نمو أصول الأموال.

فتصبح المشاركة ضابط وضامن ومصدر توفير الأموال من اجل حماية الاقتصاد الحقيقي الذي يوازن ما بين قوى العرض والطلب لان المشاركة تفرض على الطرفين وخصوصا صاحب المال إلى دراسة السوق دراسة دقيقة قبل الانخراط في تمويل مشروعات غير رائدة لان المشروعات الرائدة هي التي تولد مشاريع أخرى جديدة ناشئة وتولد فرص عمل جديدة تحرك من النمو الاقتصادي.

وحان الوقت أن يتجنب المستثمرون الأخطاء التي تطيل الانكماشات العالمية وتعميقها وتشمل هذه الأخطاء الافتراضات الخاطئة بان القروض التي يتم الحصول عليها بضمان عقاري تعتبر أصولا عالية الجودة، وكذلك أن المديونية العالية هي أفضل طريقة لتعظيم الربح، وحان الوقت بان يصبح النموذج الإسلامي مصدر الهام من اجل إصلاح الخلل في النظام الاقتصادي العالمي.

نموذج النمو بالمشاركة يركز على الاقتصاد الإنتاجي:

نتيجة للمساهمة الايجابية للصناعة المالية الاسلامية في استقرار النظام المصرفي والمالي ينتظر أن تتحول المصارف التقليدية في الخليج العربي بالكامل الى العمل المصرفي الاسلامي قبل الموعد الذي قدره البنك الاسلامي للتنمية عام 2025.

هذا التحول ليس بالسهولة التي يتوقعها البعض ولكنها بحاجة الى بنية مصرفية تستند للمعايير الشرعية والعبرة ليست في المسميات او التسميات بل العبرة في تحقيق المقاصد الشرعية لأن هناك مسميات إسلامية وبعقود سوى حيلة على الربا وعقود صورية لا يوجد بها تبادل حقيقي للسلع أو عقود تتسم بالغموض والجهالة والغرر لأنه روي عن ابن عباس رضي الله عنه قال: قدم الرسول صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يسلفون في الثمار السنة والسنتين فقال: (من أسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم).

كما أن المصرفية الاسلامية لا تتعامل في تورق الديون المحرمة شرعا والتي كانت سببا في انهيار عدد من المؤسسات المالية التقليدية الغربية وهو الإفراط في الإقراض بفائدة وتحويل الديون الرديئة التي نشأت عن تلك القروض غير المليئة إلى سندات تمهيدا لبيعها من جديد وهي من نوع بيع الكالئ بالكالئ أي بيع الدين بالدين وهي مبايعات لما لا يملكه البائع وهي من أخطر أنواع البيوع المحرمة شرعا لما فيها من التدليس والغش وعدم الوضوح والشفافية.

والمصارف الإسلامية تتعامل مع الديون العينية وليس الديون النقدية أي تتعامل مع الأصول الحقيقية ولا مانع أن تكون خليطا مع أصول نقدية استنادا للمعايير الشرعية التي وضعتها المجاميع الفقهية والهيئات الشرعية في هذا المجال.

ورغم أن أدوات الصيرفة الإسلامية لم تكتمل أو لم تتضح نتيجة الخلاف القائم بين الفقهاء حول بعض الأدوات إلا أن الصيرفة الإسلامية تعد نموذجا كانت وراء دعوة الكثير من الخبراء ورجال الاقتصاد والفكر لدراسة هذا النموذج الذي كان السبب الرئيسي وراء عدم تأثر البنوك الاسلامية بشكل غير مباشر بتداعيات الازمة المالية العالمية.

فنموذج الصيرفة الاسلامية يبحث أولا عن الاستقرار الاقتصادي فهو يبتعد عن المشتقات القائمة على المجازفة والمقامرة وبيع الديون وخصوصا الرديئة والبعد عن العمليات الوهمية التي ليس مردها الاقتصادي الحقيقي.

فنموذج الصيرفة الإسلامية قائم على أسس ومبادئ ليست نابعة عن مصالح شخصية ورؤى ضيقة وطاغية تهدد استقرار المعاملات والتوازن المطلوب في المجتمع.
فالتحولات تستلزم تقديم خدمات إسلامية ما زالت مستمرة وهي البديل خصوصا بعدما أثبتت الرأسمالية بأنها متوحشة ومتسلطة ومتفردة وآحادية الجانب وإذا ما أردنا أن نبرز الصيرفة الإسلامية كنظام مالي عالمي متوازن يغلب على قوامه الطابع الإنساني والمصلحة المشتركة بعيدا عن أنانية الرأسمالية أو على الأقل تكون الصيرفة الإسلامية جديرة بالمشاركة في وضع نظام مالي عالمي جديد لذلك على المجامع الفقهية أن تؤصل الحكم الشرعي لأدوات الصيرفة الإسلامية لتأصيل المعاملات تأصيلا شرعيا صحيحا تستطيع الصيرفة الإسلامية استعادة الرؤية الشرعية للتحويلات وللودائع وللصناديق الاستثمارية الضامنة لرأس المال لا مجرد إطلاق مفاهيم صورية أو ملتبسة بعيدة عن مقاصد الشريعة الاسلامية الصحيحة يكون دور الهيئات الشرعية متابعة تطبيقها حتى يتم حصر الخلاف في التطبيقات فقط .
بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه أصاب الغرب الغرور وأصبحوا يروجون بحتمية انتصار ديمقراطية رأسمالية السوق إلى الأبد، إذ تحولت إلى اسطورة نهاية التاريخ مثلما بشر فكوياما في كتابه (نهاية التاريخ) في عام 1989 بعد سقوط جدار برلين ورغم أن فوكوياما تراجع مؤخرا عن نظريته بكتاب اخر (العودة للتاريخ ونهاية الاحلام) بعد اسقاطات واقعية أثبتت فشل نظريته الأسطورية.
فالإشكالية الحقيقية الآن هي أن العلاقة ما بين القطاع العام والخاص غير واضحة المعالم بل تلاشت وتجاوزت وتخطت نظام (حرية السوق) وقد أتت تحذيرات من الغربيين أنفسهم بخطورة الوضع الاقتصادي العالمي وقد حذر ساركوزي عندما كان رئيس فرنسا بتجاوز أمريكا نظام حرية السوق كسبيل للنمو الاقتصادي والرخاء وكذلك واجهت امريكا تحذيرا شديد اللهجة من مستشارة المانيا ميركل.
في حين اعتقدت الولايات المتحدة بأنها نجحت في التعامل مع فقاعة الانترنت التي انفجرت ما بين عامي 2001 و2003، وأعتبر الن جرينسبان أن النظام المالي الأمريكي كان مرنا خلال تفجر فقاعة الانترنت بعدما انخفضت أسعار الأسهم إلى النصف بسبب التخلف عن السداد في السندات، لكن لم يتعرض حينها أيا من البنوك

الأمريكية للانهيار معللا جرينسبان إلى اتخاذ خطوة توزيع المخاطر باستخدام أدوات المشتقات المعقدة، وعندما سأله احد أعضاء لجنة السياسة النقدية في بريطانيا أثناء زيارته لها كيف أمكن ذلك؟ لابد أن جهة ما خسرت تلك الأموال، فمن عساها أن تكون؟ كانت إجابته بأن شركات التأمين الأوربية هي التي تحملت تلك الخسائر، وبعد ست سنوات من تلك الحادثة تتكرر العملية، ولكن في عام 2008 تركزت الخسائر في الولايات المتحدة، فالمجموعة الدولية AIG أكبر شركات التامين خضعت من الناحية الفعلية للتأميم لمنعها من تفجير عالم المال.

وتساءل الامريكيون عن ثمن الطمع: كيف باع شارع المال أمريكا؟

وتعتبر أكبر كارثة اقتصادية في تاريخ أمريكا حلت بها منذ الانهيار الاقتصادي سنة 1929 واضطر الامريكيون إلى استعمال كلمات لا تروق لهم وحاربوا أيديولوجيتها زمن الحرب الباردة مثل كلمة تأميم في (الواشنطن بوست) وكلمة اشتراكية في جريدة ال (واشنطن تايمز) وهي كلمات تتناقض مع النظام الرأسمالي الذي قامت عليه أمريكا منذ تأسيس الولايات المتحدة ودافعت عنه دفاعا مستميتا، بل إن نقاشات حدثت في تلفزيون (ام اس ان بي سي) لم يستعمل كريس ماثيو في برنامجه (هاردبول) كلمة جناة بل استعمل كلمة أعداء.

فالاقتصاديون في الولايات المتحدة تركوا سعر المجازفة تحت رحمة الاسواق ، في حين أن سعر المجازفة يشكل المصدر الرئيسي للأزمة الحالية في الولايات المتحدة واتجهت الحكومة الأمريكية بعد الأزمة نحو التدخل المباشر من أجل توسيع قاعدة الطلب وتقليص المعروض من أصول المساكن المرهونة أو الأصول التي تحمل قدرا كبيرا من المجازفة التي شكلت وسيلة للتلاعب بأسعار هذه الأصول أي أن الولايات المتحدة اتبعت اسلوب تحويل سعر المجازفة في الأسواق المالية فضلا عن سعر السيولة إلى سعر موجه بعدما كانت أسعار المجازفة تترك للسوق ولا شيء غير السوق .

لكنني اتساءل أين دور الاقتصاد الاسلامي في هذه الأزمة؟ لماذا غاب دور الاقتصاد الإسلامي عن الساحة؟ خصوصا وأننا نعيش عولمة انتقال وتحركات رؤوس الأموال ، فالأزمة سوف يتأثر بها جميع الاقتصادات ، كما أن ديننا الإسلامي يحث أتباعه على السعي نحو الخير والمساهمة في حل مشاكل البشرية ، وسبق أن كتبت بحثا عن (أهمية الخصخصة وآفاق التحول الى القطاع الخاص لتصحيح الوضع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية) منشور في مجلة دراسات الخليج عام

2006 خصصت الفصل الاول منه عن الحرية الاقتصادية في النظام الاقتصادي الاسلامي وكيف أن الإسلام ينفرد بسياسة اقتصادية متزنة متميزة لا ترتكز أساسا على الفرد ولا على المجتمع وإنما قوامها التوفيق والمواءمة والموازنة بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع ، لكن في الظروف الاستثنائية غير العادية مثل الأزمة المالية التي شهدها العالم عام 2008 إذ يتعذر التوفيق بين المصلحتين الخاصة والعامة وهو ما عبر عنه الاصوليون بقولهم (يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام) أو قولهم (يتحمل الضرر الأدنى لدفع الضرر الأعلى) أو قولهم (وإذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما ضررا بارتكاب أخفهما) .

وأنه متى توافر حد الكفاية لكل مواطن فإنه لا حد أعلى لما يمتلكه الفرد أو كما يقول الرسول صلى الله عليه وسلم (لا باس بالغنى لمن اتقى) فاذا كانت ال 700 مليار دولار والتي خصمت كضرائب من المواطنين القادرين أو ذوي الدخول المرتفعة، لكن لابد أن تكون لإنقاذ المجتمع وليس لإنقاذ المؤسسات المالية التي تسببت في الأزمة وكأنها مكافأة للمؤسسات المالية على ما ارتكبته في حق المجتمع كانتهازيين وهم الأعداء الحقيقيون للمجتمع.

وهي فرصة أن يدرك المسلمون أهمية الاقتصاد الاسلامي في المشاركة في تأسيس اقتصاد عالمي متوازن وكما يقول المستشرق الفرنسي (رايموند شارل) (إن الإسلام رسم طريقا متميزا للتقدم ، فهو في مجال الانتاج : يمجد العمل ويحرم مختلف صور الاستغلال ، وفي مجال التوزيع يقرر قاعدتين (ولكل تبعا لحاجته) كحق الهي مقدس ، تكفله الدولة لكل فرد (ولكل تبعا لعمله) مع عدم السماح بالتفاوت الشديد في الثروات والدخول) ، وسمى جاك استري الاقتصاد الإسلامي(بالمذهب الاقتصادي الإسلامي ، وأن هذا المذهب سيسود العالم لأنه أسلوب كامل للحياة) .

فحرية الإنتاج مكفولة في الإسلام غير أنها ليست حرية مطلقة بل مقيدة بما أحل الشرع وحرم ، والنشاط الاقتصادي تحكمه أساسا الرقابة الذاتية النابعة من الضمير الانساني الحي الناشئ عن القيم الروحية والاخلاقية ولكنه يحتاج الى حماية وصيانة يتعاون في تحقيقها الأفراد والجماعة التي تمثلها الدولة ولكن على أسس معينة ويعتبر تدخل الدولة في الاسلام استثناء لأن أصل النشاط الاقتصادي أن يكون حرا والاستثناء عند الضرورة مثل بيع عمر بن الخطاب السلع المحتكرة جبرا بثمن المثل ومنعه بيع اللحوم يومين متتالين من كل اسبوع ونزع الملكية

الخاصة للمنفعة العامة أي أن التدخل يكون قائما على العدل وليس تسلطا او استبدادا ، ولا يعني التدخل الغاء الحريات واحتكار النشاط الاقتصادي ، ولا تتدخل الدولة إلا لدفع ظلم وقع أو إقامة عدل مهدد أو تقديم عون لازم أو جلب مصلحة عامة او دفع ضرر .
وبذلك فإن تدخل الدولة يضيق ويتسع تبعا لمستوى السلوك الخلقي والتزام تعاليم الاسلام (القوانين والتشريعات) ويلزم تدخل الدولة في مجال العمل والإنتاج لمنع بيع الضرر بجميع اشكاله واستغلال النفوذ والغش والاحتكار، كما يلزم الدولة مساءلة المقصرين كمساءلة الرسول صلى الله عليه وسلم لابن اللتبية عندما حاسبه وتوعد اولئك الذين سيتطاولون على أموال المسلمين ويسلبون ما في عهدتهم من المال العام وحذر من ذلك الرسول صلى الله عليه وسلم فقال (والذي نفس محمد بيده لا يأتي أحد منهم بشيء إلا جاء به على رقبته يوم القيامة إن كان بعيرا له رغاء ، أو بقرة لها خوار ، أو شاة تبعر ، ثم رفع يديه حتى راينا عفرة إبطيه ثم قال : هل بلغت اللهم هل بلغت) رواه البخاري ومسلم .
فالأزمة الأخيرة أثبتت اكتشاف زيف الأسطورة القائلة إن حرية الاسواق سوف تحل المشكلات الاجتماعية وتدعم الديمقراطيات بل نتج عنها تطرف في الأسواق تحولت في النهاية إلى أزمة سياسية. وهل يمكن أن يساهم الاقتصاد الإسلامي في هذه الأزمة أم يكتفي المسلمون في الانتظار في الهامش كعادتهم سياسيا واقتصاديا وعسكريا؟ .

نموذج النمو وفق صيغ المشاركة لا تعطي أحد امتيازا على الآخر:

حرم الله سبحانه وتعالى الظلم ففي الحديث القدسي (إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته محرما بينكم فلا تظالموا) لذلك احل الله البيع بين الناس وحرم بيوع كثيرة (احل الله البيع وحرم الربا) لان الربا يعتمد على فوائد مفروضة على أصول الأموال المقترضة تشكل ضغوطا على الأسواق الحائرة وفي أحيانا كثيرة تكون معدل الفائدة ضعفا نسبة العوائد أو الأرباح مما يقلص الاستثمار إبان الأزمات فإما أن يزيد العرض وتنخفض الأسعار أو يقل العرض نتيجة توقف الاستثمار فيزيد

الطلب فترتفع الأسعار فالظلم هنا عدم مشاركة صاحب المال في خسارة المستثمر بينما هو يضمن أصل ماله .

وليس كل ابتكار مفيد فالأزمة المالية العالمية أبرزت ضرورة ضبط إيقاع القطاع المالي لان الحكومات تتسابق على جعل التمويل أكثر أمنا من ذي قبل بعد أن تسببت المنتجات المهيكلة تكبد البنوك خسائر باهظة بعدما وجدت إلا فائدة أو جدوى من تصدير تلك المنتجات المهيكلة لإبعاد شبح الإفلاس عن بنوكها وبدا العالم ينظر في فرض ضريبة على القطاع المالي للتعويض عن تكلفة إنقاذ البنوك التي كانت سببا في اندلاع الأزمة المالية العالمية (لان المشتقات المالية وصلت إلى 600 تريليون دولار تفوق الناتج الإجمالي المحلي العالمي ب 10 أضعاف) .

فالأصل في الصيغ الإسلامية أنها تحقق المقاصد الشرعية وتلبي مصالح الناس بعيدا عن الشبهات والمخالفات الشرعية، والمشكلة ليست في الإسلام ونظمه الاقتصادية والمالية والاجتماعية وإنما المشكلة في المسلمين أنفسهم ومدى التزامهم بنظام مبادئ دينهم الإسلامي.

والصيغ الإسلامية تركز على المشاركات والمضاربات ترتبط ارتباطا مباشرا بالنشاط الإنتاجي على اعتبار أن مبدأ المشاركة أكثر قدرة على تعبئة المدخرات لأغراض استثمارية باعتبار أن الصيغ الإسلامية تعتمد على البيوع الصريحة ولا تعطي أحدا من عناصر الإنتاج سواء أكان المال أو العمل امتيازا على الآخر.

فالصيغ الإسلامية تبتكر منتجات قادرة على مواكبة متطلبات العصر المصرفي الحديث استعدادا لنظام مالي عالمي حديث موحد يكون لنظام الصيرفة الإسلامية مشاركة في صياغته.

فالصيرفة الإسلامية لا تتعامل في توريق الديون المحرمة شرعا والتي كانت سببا في انهيار عدد من المؤسسات المالية التقليدية الغربية، لان الصيرفة الإسلامية ترفض الغرر والغموض والجهالة فقد روي عن ابن عباس رضي الله عنه قال: قدم الرسول صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يسلفون في الثمار السنة والسنتين فقال (من أسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى اجل معلوم).

ونجد اليوم في مسابقات معلنة داخل السعودية ومن شركات مرموقة داخل السعودية تعلن عن مسابقات فيها غرر وجهالة وظلم مع عملائها ولا يعي العميل شفافية هذه المسابقات وحقيقتها وأنها ستكون على حساب فاتورته دون الحصول على مقابل مضمون رغم انه استطاع تجميع نقاط هائلة بعد إجاباته

على الأسئلة التي وضعتها الشركة خصوصا وأنها أسئلة تتعلق بالوطن وهي تحسب للشركة لأنها استطاعت أن تنشر معلومات مهمة عن الوطن تعزز من وطنية المواطن وتعرفه على معالم وقدرات بلده.

لكن عدم حصول العميل على شئ مقابل النقاط التي جمعها من إجاباته بل على العكس تزيد فاتورته يعتبر خلل بل يعتبر من الميسر والقمار لان تعريف الميسر هو كل معاملة يقدم فيها المتعامل مالا أو جهدا في مقابل عوض متردد بين أن يربح أو يخسر ويضيع عليه ماله أو جهده فلا يحصل على شئ ويكون المستفيد هو الطرف الآخر الذي تعامل معه، ولا يختلف القمار عن الميسر إلا انه مختص بدفع مال مقابل عوض متردد بين أن يربح او يخسر ماله فلا يحصل على شئ.

وقد قال الرسول صلى الله عليه وسلم (يأتي على الناس زمان لا يبالي المرء ما اخذ منه امن الحلال امن الحرام) رواه البخاري ،لان بيع الغرر يؤدي إلى النزاع والى إشاعة العداوة والبغضاء بين المتعاقدين وقد حرمه الله سبحانه وتعالى (إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر) وتعتبر مثل هذه العقود باطلة لما فيها من الجهالة الفاحشة لأنه يستغل غفلة العميل والالتفاف عليه وخداعه وعلى هيئة الاتصالات حماية العملاء من مثل هذه التعاملات الباطلة وتعيد للعملاء أموالهم وتضع غرامات كبيرة على هذه الشركات إذا تكرر منها مثل هذه التعاملات لان المسابقات التي تكون من أموال المتسابقين أنفسهم غير صحيحة لأنها هي التي أعلنت عن مثل هذه الجوائز ولابد أن تتحمل قيمتها من الأرباح الكلية للشركة وهي تمثل جزء من الدعاية والإعلان لشركتها .

التورق المنظم هو البديل للقرض النقدي التقليدي المرتبط بفوائد ربوية والتي ظلت فترة طويلة تقدمها البنوك التقليدية وبذلت جهودا جبارة من قبل ثلة من العلماء من اجل استحداث التورق الإسلامي ليحل محل القروض النقدية التقليدية، وبسبب عدم التزام البنوك بالضوابط التي وضعها الفقهاء صدرت فتوى بعدم مشروعية التورق المصرفي بالإجماع في ندوة البركة الثامنة والعشرين مما شكل صدمة كبيرة جدا ارتبطت بشبهة إعادة بيع البضاعة أو السلعة المشتراه بثمن مؤجل يدفع على أقساط

إلى البنك البائع مرة أخرى يجعل البيع هنا بيع عينة منهي عنه شرعا.

لكن السؤال لماذا لا يبحث جميع الأطراف عن حلول ومخرج من تلك الأزمة، ولماذا لا تبحث عن طرف ثالث يتم البيع عليه بدلا من إعادة البيع على البنك المقرض مثل

الاتفاق مع رجال أعمال مستوردين لمواد أساسية أما غذائية أو حديد أو مواد بناء من اجل جعل العرض مساويا للطلب وفي نفس الوقت التخلص من شبهة أخرى وهي عدم تحديد السلعة أو رؤيتها من قبل العميل ويمكن للعميل تسلم سلعته وبيعها بنفسه.

فالأخطاء التي صاحبت تطبيق التورق والشبهات التي رافقتها يمكن معالجتها خصوصا وان أداة التورق حديثة عهد.

ولن يتوقف العلماء عند التورق بل سيضعون علامات استفهام حول أدوات استثمارية إسلامية أخرى مثل الصكوك الإسلامية التي تعيش طفرة اقتصادية كبرى تستفيد منها الشركات وهو منتج داعم للاستثمار والتنمية وهو عبارة عن نقد بضمان إيرادات العقار ويكون العائد من الأصول هو محل العقد ويستطيع حامل السند الرجوع إلى المقترض والى الأصول والعقارات ذاتها مما يضيف ضمانة قوية.

فالتورق تستفيد منه شريحة الأفراد والصكوك الإسلامية وتستفيد منه الشركات. ولكن ما هي المخاطر الآن بعد تلك الفتوى على الاقتصاد وعلى الأفراد وعلى البنوك وعلى الشركات؟ وهل هناك ابتكارات إسلامية أخرى أكثر شرعية لدعم التحول إلى العمل المصرفي المجاز شرعيا؟ .

نموذج النمو وفق صيغ المشاركة كفيل بإنقاذ الرأسمالية من الرأسماليين:

عندما نناقش الأزمة المالية العالمية بدا بأزمة الرهون العقارية في الولايات المتحدة عام 2008 واليوم أزمة الديون السيادية في أمريكا وأوربا لابد أن نفرق بين الرأسمالية كنموذج عالمي قابل للمراجعة والتطوير وبين الرأسماليين الذين يطبقون الرأسمالية من دون قيود أو ضوابط تحت حجج كثيرة وواهية أثبتت الأزمة عدم نجاعتها منها حرية السوق المفرطة من دون تدخل الدولة.

وإذا نظرنا إلى نموذج الصيرفة الإسلامية الذي يركز على صيغ المشاركة مقابل الفوائد في نموذج الرأسمالية، لان نموذج الصيرفة الإسلامية يتبع الآية الكريمة (واحل الله البيع وحرم الربا) سواء عرف المسلمون الحكمة من تحريم الربا او لم يعرفوا فهم مكلفون بإتباع شرع الله لما فيه مصلحة البشرية ورغم ذلك فان الحكم في تحريم الربا واضحة للعيان وهي عدم تحقيق العدالة وكيف يرضى

المستثمرون في سوق الأسهم بانخفاض القيمة السوقية ويضمنون أموالهم مقابل احتمال خسارة المستثمر.

صحيح أن المسلمين لم يتمكنوا من تطوير منتجات أصلية تعتمد على صيغ المشاركة بسبب التبعية وسهولة استخدام نموذج الفوائد، بينما صيغ المشاركة بحاجة إلى قدرات مهنية عالية جدا لتنفيذ مثل أدوات صيغ المشاركة التي تختلف اختلافا جذريا عن التمويل التقليدي.

فالزكاة في المال هي محفزة للمال على الاستثمار حتى لا تأكل الزكاة أصل المال، ولكن الزكاة ليست لها أبعاد اقتصادية بقدر أن لها أبعاد شرعية من اجل تحقيق التكافل الاجتماعي بين السكان وإعادة توزيع الثروة ، ويركز نموذج صيغ المشاركة على شرعية العقد ولا يربط هامش الربح بأسعار الفائدة ولا مانع أن تعتبر أسعار الفائدة معيارا ومؤشرا على نجاح أي مشروع استثماري بصيغ المشاركة ،ولكن آثار صيغ المشاركة على الاقتصاد المصرفي له آثار كبيرة جدا أهمها أنها لا تسمح بظهور سوق مالية موازية أو سوق ثانوية تصبح أضعاف السوق الأساسية مما ينعكس هذا على السوق الأساسية وتصبح هي سوق ثانوية والسوق الثانوية تصبح السوق الكبرى .

وعندما تصبح السوق الثانوية سوقا ضخمة من دون آية مبررات اقتصادية، فان ذلك ينعكس على الدور التنموي والاستثماري في الدولة ويصبح دور الرأسماليين هو المتحكم في السوق وليس الاقتصاد الذي يخضع لقوى السوق (العرض والطلب) لأنها صاحبة القوة المالية التي تتحكم في الاقتصاد والسياسة وتفرض نظامها على الاقتصادات الأضعف.

وبسبب الاعتماد المفرط على التمويل التقليدي فان نموذج المشاركة لم يتمكن من تصميم منتجات مالية متطورة تعتمد نموذج المشاركة بسبب تشابكها مع المؤسسات المالية التقليدية عبر أسواق التمويل الدولي وتركيزها الكبير على صيغ التمويل بالدين وبدأت تتساءل جهات عديدة هل يمكن أن تكون أدوات الدين الإسلامية (مثل الصكوك والإجارة الإسلامية) أدوات سليمة وقائمة على نموذج المشاركة حقيقة, فأصبحت صناعة الخدمات المالية لدى المتعاملين بها يترسخ لديهم الاعتقاد بان التمويل الإسلامي لا يختلف جذريا عن التمويل التقليدي خاصة مع فشو التورق المصرفي وبعض الصكوك الإسلامية المثيرة للجدل.

فأسواق العالم تتعطش لاصطياد 1,8 تريليون دولار من الثروات الإسلامية فهي بحاجة إلى إيجاد سوق إسلامية للمصرفية الإسلامية وإيجاد منظومة كبيرة من الأدوات المالية الإسلامية تكون مستقلة بذاتها وقادرة على استيعاب السيولة الموجودة وتوظفها بصيغ وأدوات إسلامية شريطة أن تكون لها مرجعية قادرة على خلق مؤشر إسلامي مستقل لقياس هامش أرباح الأدوات الإسلامية بناء على مؤشرات الأسواق حتى تستطيع أن تسوق للعالم نموذج صيغ المشاركة الذي لا يسمح بنشوء أسواق موازية ثانوية متضخمة تؤثر على الاقتصاد الحقيقي أو تهمشه، ولا يمكن أن يكون نموذج صيغ المشاركة مخلصا للرأسمالية من الرأسماليين إلا تحول نموذج صيغ المشاركة إلى نموذجا واسعا وناجحا يثبت صلاحه للاقتصاد العالمي كبديل ومنقذ .

السوق وحده لا الدولة ولا ضماناتها هو الطريق إلى الأمان ومن ثم إلى البحبوحة وزينت للمعدمين الثراء السريع الذي روج له رونالد ريغان في الولايات المتحدة، ومارغريت تاتشر في بريطانيا خلال السنوات الأخيرة من عمر الحرب الباردة إلا أن هذه الأفكار بدأت تتهاوى الآن ويدفع العالم ثمنها باهظا، لكن الغريب في اعتراف الن غرينسبان رئيس الاحتياطي الفدرالي (البنك المركزي الامريكي) السابق في 2008/10/26 جاء مخالفا لما يعرفه فقال (إنني أخطأت قراءة مؤشرات الخطر ... (تسونامي مديونية يحدث في القرن مرة).

والأزمة الحالية نشأت داخل النظام المالي في حد ذاته، ولم تكن عوامل خارجية أفقدتها توازنها وإنما أسواق المال دائما ما تزعزع استقرارها ذاتيا، وهي عادة ما تميل إلى عدم التوازن وليس إلى التوازن على عكس نظرية السوق التي يعتقد البعض أنها تصحح نفسها رغم أن هذه النظرية فيها نظر باعتبار أن قوى السوق صماء وأثبتت فشلها في الأزمة الحالية، بل يمكن للذعر وحده ان يتسبب في انهيار أفضل البنوك.

وتنعكس أزمة أسواق المال على الاقتصاد الحقيقي وليس العكس ، ويكفي أن أسواق المال تتميز بتتابع ازدهار وانهيارات وفقاعات بل أصبحت مستوطنة في النظام المالي العالمي ، والإشكالية ليست في فقاعة العقار التي فجرت الشرارة ، بل الإشكالية في الاستخدام المتزايد للائتمان والاعتماد على الديون مع الاعتقاد بان الأسواق تصحح من ذاتها ، وانتظرت مدة 25 عاما ، ولكنها وصلت إلى ذورتها الآن ، ولكن يتساءل كثير من المحللين والاقتصاديين لماذا تدخل الاحتياطي الفيدرالي (

البنك المركزي الأمريكي) والخزانة قبل ستة أشهر من شهر آذار (مارس) 2008 لمنع (بير شتيرنز) اكبر وسيط أسهم في الولايات المتحدة من تقديم طلب إعلان الإفلاس لكنه امتنع في 15 أيلول (سبتمبر) عن إنقاذ (ليمان برازدز) مؤسسة (وول ستريت) التي يعود تاريخ تأسيسها إلى 158 عاما بتقديم طلب إعلان إفلاسه ، وأصبحت سندات الدين التي أصدرها وقيمتها الاسمية 785 مليون دولار صفرا ، ودفع قيمة الأصول في الصندوق إلى أدنى من قيمة السهم الاسمية البالغة دولارا واحدا ، تسبب هذا في ظهور فزع مالي جعلت زعماء العالم كما يبدو مذعورين للغاية .

وبعد أن كانت صناديق أسواق المال ترتكز في شعبيتها على سمعتها في كونها آمنة في الغالب مثل ودائع البنوك ، فثبت أن لهذه المخاوف أساسا منطقيا ، وعندما انتشر خبر مأزق الصندوق الاحتياطي هرب المستثمرون ولم يأتي نهاية أسبوع إعلان الإفلاس حتى تم سحب أكثر من 200 مليار دولار من صناديق أسواق المال، بل وصلت بسرعة مذهلة فيما بعد إلى 400 مليار دولار، ولم تفلح تطمينات المسؤولين ، جعل هذا التحول أن ترزح الصناديق لضغوط كبيرة للبيع إلى أسواق غير سائلة لمجرد ضمان أن تكون لديها سيولة كافية لكي تدفع إلى المستثمرين الذين يسحبون أموالهم .

ويشير بعض المحللين إلى ان تعثر بنك ليمان في السداد يرجع إلى التكلفة المرتفعة للتامين في سوق المشتقات الائتمانية مقابل تلك الحتمية.

وأثر انسحاب المستثمرين على تلك البنوك لأنها تعتمد في الغالب على تمويل البيع الشامل وهي مجموعة تتضمن العديد من البنوك الأوربية.

وكانت مخاطر انهيار البنوك تحت ضغط ثقل الأوراق المالية المدعومة بالقروض العقارية غير السائلة، والمبالغ في تقييمها أدى إلى حدوث أزمة تمويل تمت برهنتها بمصير بنك (بير شتيرنز).

بل مارست شركات وسيطة كبرى في (وول ستريت) تجارتها الضخمة في الملايين من تداولات المشتقات التي تتمثل في العقود من التحوطات الاساسية على أسعار النفط وتحويلها إلى أوراق الدين المهيكلة المعقدة والتي تسببت نفسها في ارتفاع أسعار النفط، وحينما أصرت الولايات المتحدة على تفكيك هذا النوع من التداول لمنع ارتفاع أسعار النفط ساور المنظمون القلق من أن حل مثل هذا النوع من التداول سيساهم في سقوط النظام المالي.

وقد اضر بنك ليمان بحملة السندات الخاصين به لأنه كان مقرضا كبيرا للغاية ووجود 130 مليار على شكل ديون معلقة، واتخذت الخسائر على السندات شكل الدوامة، فبعدما كان يتم تداولها بقيمة 95 سنتا على الدولار انخفضت إلى اقل من عشرة سنتات. وحتى الآن لم يفهم الكثير من الأشخاص تداعيات تعثر بنك ليمان عن السداد.

ونتيجة تشتت البنى التحتية القانونية في أوربا إلى جانب الاختلافات في قوانين الإفلاس مع الولايات المتحدة جعلت العديد من الخبراء متشككين إزاء كيفية سير قضايا الإفلاس.

فالحكومة بحاجة إلى مئات المليارات من الدولارات لإصلاح النظام المالي خصوصا في ظل تزايد نفقات الحروب التي يشنها بوش نظرا إلى توسع العمليات القتالية في أفغانستان والتي تكلف 11 مليار دولار في الشهر الواحد. كما تزايدت نفقات إعانات البطالة والمعونات الغذائية وسائر المعونات الفيدرالية.

فدفع فاتورة الخسائر عبر اقتراض الأموال بدلا من تخفيض النفقات او زيادة الضرائب، وان عجزا يساوي 5 في المائة من ناتج مقداره 14 تريليون دولار ليس بالكبير جدا، فعملية إنقاذ البنوك وشراء حصص للحكومة في تسع بنوك، وضخ 250 مليار لتامين السيولة، وسوف تقدم الحكومة الفيدرالية أيضا 150 مليار دولار كمجموعة مقترحات محفزة قبل تولي الرئيس الجديد.

والحصة المحتفظ بها داخل وخارج أمريكا في شكل سندات خزانة تبلغ نحو 5,8 تريليون دولار بنهاية شهر سبتمبر 2008 بنسبة 40,8 في المائة من الدخل القومي انخفضت النسبة من 50 في المائة إبان التسعينات، ومن 109 في المائة ابان الحرب العالمية الثانية أي لا تزال الولايات المتحدة والدولار في وضع متميز ودور بارز.

ورغم اتجاه الاقتصاد الأمريكي نحو الركود إلا أن البعض من خلال خبرة أل 60 عاما الماضية يرون انه في غضون عام او اثنين سينتهي هذا الركود وسيوسع الدخل القومي وسيتقلص حينها الدين القومي لان الدين القومي مقارنة بالنشاط الكلي ليست مرتفعة على نحو تاريخي والبالغ حاليا 5,8 تريليون دولار بعدما زادت الحكومة الفيدرالية من الدين القومي 768 مليار دولار على مدار العام المنصرم ، أما نسبة الديون الأمريكية كحصة من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 1980 و 2007 كمقياس لمدى مديونية القطاع قفزت من 21 في المائة إلى 116 في المائة ، فالشرايين أصبحت مسدودة بالديون السيئة .

بينما يخشى البعض الآخر أن تستمر الأزمة لفترة أطول مثلما استمرت الأزمة في اليابان عندما بدأت عام 1989 ووصل مؤشر سوق الأسهم حينها إلى 39 ألف انخفض إلى اقل من 8 آلف نقطة الآن ، وتشاؤم هذا الفريق يستند إلى عامل الارتفاع القوي في سعر الدولار الذي يحد من الصادرات الأمريكية التي شكلت محرك الاقتصاد الأول في العالم في الأشهر الماضية في وقت تعاني فيه أساسا تباطؤ النشاط الاقتصادي في العالم ، فارتفع سعره 20 في المائة مقابل اليورو وبنسبة 20 في المائة أيضا مقابل الجنيه الإسترليني باستثناء الين الذي ارتفع أمام الدولار 12 في المائة مما يهدد صادرات اليابان أيضا وفي نفس الوقت يثير بعض الشكوك بشان احتمال اتخاذ إجراء منسق .

وكان الأمريكيون بحاجة إلى دولار ضعيف لمواجهة الصين لان صادراتها إليها لا تتعدى خمس وارداتها منه ، فقد بلغت هذه النسبة في أب (أغسطس) 2008 6,5 مليار دولار مقابل 31,8 مليار دولار ، بينما تصدر الولايات المتحدة إلى الاتحاد الأوربي في أب (أغسطس) 2008 نحو 23,6 مليار دولار متراجعا من 23,8 مليار دولار في تموز (يوليو) ، وقد أدركت الصين القلق الأمريكي تجاهها فرفعت اليوان في السنوات الأخيرة 7 في المائة منذ مطلع العام ، أما الولايات المتحدة فقد خفض البنك المركزي الفائدة بواقع نصف نقطة في 29/10/2008 لتصل إلى واحد في المائة وهذه المرة التاسعة التي يقوم فيها البنك بتخفيض أسعار الفائدة منذ أيلول (سبتمبر) من السنة الماضية حيث كانت أسعار الفائدة 5,25 في المائة انتعشت الأسواق العالمية مباشرة وانخفض الدولار وسجل اكبر تراجعا منذ 23 عاما، وستتبع بقية البنوك الأخرى البنك المركزي الأمريكي في اليابان والاتحاد الأوربي، وخفضت الصين في نفس اليوم الذي خفض فيه البنك المركزي الأمريكي الفائدة للمرة الثالثة خلال شهرين .

فالاقتصاد الحقيقي عالق في دوامة الأزمة المالية ، والخطر على الصادرات الأمريكية في المستقبل القريب لا يكمن في العملة بل في تباطؤ الاقتصاد العالمي ، وفي مطلق الأحوال لم تعد الولايات المتحدة تعتمد كثيرا على باقي العالم مثل الصين التي ولدت الاستثمارات والصادرات الصافية نحو ثلاثة أرباع الطلب الإضافي للصين خلال السنوات الأخيرة ، وستعمل هذه الأزمة على إبطاء الاثنين ستصاب الصادرات مباشرة وتصاب الاستثمارات بصورة غير مباشرة لذلك أدركت الصين إلى إجراء تحول في ميزان الاقتصاد وانه يتعين عليها أن تولي قدرا اقل من التركيز على

الاستثمار في الصادرات قليلة التكلفة والتركيز أكثر على الاستهلاك والخدمات والابتكارات والآن هذا التحول لا يمكن تأخيره أكثر من ذلك .

أما الهند فإنها نظرت إلى الأزمة على أنها تحذير وسعت إلى زيادة جهودها لخفض الاعتماد على الشركات الأوربية والأمريكية وان تزيد بصورة جزئية من المنتجات المتطورة والخدمات والتحرك لما وراء السلع رخيصة التكاليف ومن المعروف أن 60 في المائة من الأعمال الخارجية التي تقوم بها الشركات الهندية لصالح شركات أجنبية تأتي من الولايات المتحدة وان 40 في المائة من حجم الأعمال التي ترد إلى تلك الشركات يكون في قطاع البنوك والتامين والخدمات المالية ، ولابد من التطلع إلى جهات أخرى من العالم كاليابان والشرق الأوسط وبلاد الشمال .

ولن تنفصل الاقتصادات الناشئة عن الارتباط بالولايات المتحدة وهو أمر غير مفاجئ، فالولايات المتحدة والاتحاد الأوربي ينتجان 54 في المائة من الإنتاج العالمي و62 في المائة مع اليابان والاتحاد الأوربي مع أل 16 الآسيوية تمثل 60 في المائة من إجمالي الناتج العالمي أي ان تلك الدول المتقدمة والناشئة تنتج أكثر من 90 في المائة من الناتج العالمي.

لكن إذا ما أردنا أن نقيم محاكمة للمتسببين في هذه الأزمة، فمن هم الجناة الذين سيقدمون للمحاكمات؟ هل هم أصحاب المنازل العاجزين عن السداد؟ أم السياسيين؟ أم الجهات الرقابية في كل مكان؟ أم الجشعين؟ أم الن جرينسبان رئيس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي السابق الذي كان على علم بالمشتقات المالية ووافق عليها لان خسائرها سيتحملها العالم وليس أمريكا لكن انقلب السحر على الساحر خصوصا وانه وافق على استخدام حيل مالية لتحويل عمليات الإقراض المتهورة إلى أوراق مالية من فئة AAA مستفيدا من تدفق الأموال الأجنبية إلى أمريكا؟ ولكن لماذا كانت أوربا تشتري بشراهة سندات الرهن السامة ومقايضات الائتمان المعتمة التي أصابت النظام المالي العالمي؟ أسئلة كثيرة ومحيرة يحتاج العالم المتحضر أن يجيب عليها وقتا طويلا من الزمن، ولكن من يحاكم القاضي الذي يصدر الأحكام؟ إذا فالمصيبة أدهى وأمر.

تعرضت قوة الولايات المتحدة للتقليص بعدما كانت تعتبر نفسها عظمة (اللحظة الزمنية آحادية القطب) وان كانت لا تزال تمتلك موجودات ومواطن قوة لا مثيل لها.



قادت الولايات المتحدة العالم بعيدا عن سياسات الاستقلال والاكتفاء الذاتي التي كانت سائدة في ثلاثينيات القرن الماضي على يد فرانكلين روزفلت وهاري ترومان وكلاهما من الحزب الديمقراطي وتواجه الآن تحدي من خلال سبل المحافظة على أعظم انجازاتها وهو الاقتصاد العالمي المفتوح.

ولكن لابد أن تدير الولايات المتحدة ظهرها للعالم الذي عملت على تشكيله ولو مؤقتا بعدم أن وصل فائض القطاع الخاص إلى 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي حتى أصبح العجز في المالية العامة بحدود 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وعندما يكون القطاع الخاص فيها ذا مديونية عالية، فان العودة إلى حالات العجز المالي الكبير في القطاع الخاص يمكن أن يكون أمرا سيئا جدا.

فكيف تقود الإدارة الأمريكية الجديدة العالم؟ أمريكا من الصعب أن تستوعب البلدان ذات الفائض الضخم والمزمن، فالصين تمتلك احتياطيات تصل إلى تريليوني دولار مقابل ديون للولايات المتحدة تصل إلى عشرة تريليونات دولار فعليها أن تستوعب فهم النقطة التي كانت تشغل بال جون مينارد كينز بان المخرج أمام معظم البلدان ذات الفائض هو زيادة الإنفاق في الداخل. فالتوسع الذي أبدته الصين ودول أخرى في العالم بما فيها السعودية بداية الطريق، أي لابد أن تتجه الإدارة الأمريكية الجديدة بصفقة تحفيز عالمية في المالية العامة.

والتئم جمع كبير من قادة العالم في البيت الأبيض لأول مرة في التاريخ الحديث (قمة العشرين) لإعادة صياغة الرأسمالية لأنها فشلت وبدأت المنظمات العالمية تطلب بالعدالة وهي تدرك أن الذين سببوا الكارثة لن يقدروا على حلها.

ولكن ما هي بدائل النظام الاقتصادي العالمي كي تقدم رؤية جديدة تؤسس وتنظم حتى لا يتكرر ما حدث مرة أخرى؟ .

فالمنظمات العالمية تطالب بتقديم مصالح الناس وتلبية حاجاتهم الأساسية على مصالح السياسيين والشركات العالمية.

والتاريخ نادرا ما يتنقل في خطوط مستقيمة، والى عهد قريب كانت القطبية الأساسية هي الندرة وارتفاع أسعار الطاقة والسلع، ولاحت على إثرها بوادر نقص في المواد الغذائية، بينما الآن أصبحت الأسعار تهبط في كل مكان ويتلاشى التضخم ويحل محله الانكماش الاقتصادي، وأصبح هو المهدد الأكبر بعدما كان يسود التضخم.

وقبل سنوات قليلة كان يقال عن الولايات المتحدة بآحادية القطب والهيبة الأمريكية المطلقة على العالم، بينما الآن تواجه الإفلاس وصدمة اقتصادية حادة لم تشهد مثلها منذ الانهيار العظيم في عام 1929.

وقد اتهم ماكين المرشح الجمهوري الذي خسر الانتخابات بان منافسه أوباما قبل ان يصبح رئيسا بأنه يروج لسياسات ضريبية (اشتراكية) تلقّى حماية تقيه من هذه التهمة عن طريق صفقة الإنقاذ من الرئيس بوش التي بلغت قيمتها 700 مليار دولار.

ويقول جون كاستيلا رئيس المائدة المستديرة للأعمال التي تمثل كبار التنفيذيين في الشركات الأمريكية الكبيرة (جميعنا الآن اشتراكيون إلى حد ما. السؤال الآن هو إلى أي مدى نحن مستعدون للذهاب في سبيل التنصل من ذلك).

ووجه وزير الخزانة هنري بولسون رسالة شديدة اللهجة إلى أكثر من عشرين مديرا لأقوى صناديق التحوط في أمريكا خلال الاجتماع الذي عقد في غرفة المؤتمرات بالقرب من مكتبه واخبرهم بولسون ان الوقت قد حان للبدء في تنظيم مجال أعمال صناديق التحوط المهمة وقال لهم لا يجب أن تفكروا في كيفية معارضة ذلك، بل في كيفية إنجاحه، وأصيب المدراء بالدهشة حتى أن بعضهم خرج وهو يتمتم ويقول: ما الذي جرى لهنري بولسون الذي نعرفه؟ وهو معروف بتشككه في التدخل الحكومي ، وكان أكثر رجال البنوك نجاحا في وول ستريت ، لكن من موقعه التنظيمي الذي يواجه أسوا أزمة مالية خلال ما يقرب من قرن وضع مجموعة من التدخلات الحكومية الهائلة في الأسواق ، ويؤكد بولسون بعد جلوسه على المكتب أثناء صياغة القواعد التنظيمية الجديدة بقوله (لقد أدركت مدى الخلل والنقصان في التنظيم ولكن أيضا مدى ضرورته) بالإضافة إلى ذلك أطلقت الولايات المتحدة في 25 نوفمبر 2008 عن إعلان مبادرة جديدة أخرى لإزالة الجمود عن الائتمان والحد من تراجع الاقتصاد من خلال برامج لشراء ما يصل إلى 800 مليار دولار من الرهون والأصول المدعومة بأوراق مالية .

وبعدما انخفض إنفاق المستهلكين الأمريكيين بأسرع وتيرة منذ 28 عاما اتجهت المبادرة إلى شراء الاحتياطي الفيدرالي ما يصل قيمته إلى 600 مليار دولار من أوراق الرهون المالية و200 مليار دولار من الأصول المدعومة بأوراق مالية للمساعدة في إيصال الائتمان إلى المستهلكين.

فانضمت أمريكا لأوربا في الركود الاقتصادي بحسب التعريف الشائع للركود هو انكماش الاقتصاد في ربعين متتاليين.

ومن اجل إعادة الثقة في النظام المالي وفي المؤسسات المالية الأمريكية الكبرى هبت السلطات الأمريكية لنجدة المصرف العملاق (سيتي جروب) احد اكبر البنوك تضررا من الأزمة المالية من خلال تقديم ضمانة تفوق 300 مليار دولار على أصوله مقابل المساهمة في رأسماله.

وتعتقد السلطات الأمريكية أن دعم استقرار الأسواق المالية وهو شرط مسبق لتحقيق نمو اقتصادي متين.

وقد انخفضت أسهم (سيتي جروب) من 55 دولار عام 2007 إلى 3,77 دولار خلال نوفمبر، وهذا الإنقاذ يجنب العملاق المصرفي سيناريو طرحه للبيع جزئيا او حتى بالكامل، إضافة إلى كثير من الشركات الأمريكية تواجه انقباضا ائتمانيا لم يسبق له مثيل، وهي تتحول الآن إلى الاستثمار الأجنبي للمحافظة على استمرار عملياتها اليومية.

وكثير من هذه الشركات شان الحكومة الأميركية تسد الفجوة بالتمويل الإسلامي، ولكن لماذا التمويل الإسلامي الآن؟ فمثلا أكبر شركة لصناعة الطائرات في الولايات المتحدة أعلنت في 31 تشرين الأول (نوفمبر) أنها تجري مباحثات مع عدد من البنوك الخليجية للحصول على تمويل بحسب الأحكام الشرعية.

وتعتقد أمريكا أن الحقيقة البسيطة هي أن الأموال لابد أن تأتي من مصدر ما حتى ولو كانت بالتمويل الإسلامي، فالجهة التي تمتلك المال هي الجهة التي ستفرض شروطها.

فالدخول في اتفاقيات بشروط أقسى مع البنوك الإسلامية ليس شرطا أن يكون إيمانا بالصيرفة الإسلامية وإنما فقط من اجل الحصول على المال كمنقذ مهما كانت مصادره.

فيدرك المسؤولون أن الأزمة تفوق قدرة الحكومة على احتوائها، فبريطانيا منذ وقت مبكر أثار أسقف كانتبري روان وليامز عاصفة من الجدل حين قال أن تطبيق الشريعة في بريطانيا أمر (لا يمكن تجنبه) تقوم حجته مفادها أن بريطانيا عرضت نفسها بالفعل للتمويل الإسلامي، وان الجوانب الاجتماعية والدينية للأحكام الشرعية بدأت تأتي مع تلك المبادرة.

ويتساءل خبير اقتصادي أمريكي عن السبب الذي جعل بلدا مثل أمريكا حتى يفكر مجرد تفكير في التعامل مع البنوك الإسلامية بالدرجة الأولى ماذا أصاب هذه الأمة العظيمة التي كانت ذات مرة المقرض للعالم وكانت كذلك رمز الرخاء والازدهار؟.
ونحن نتساءل من جانبنا هل وضع المسلمين مهيئ لهذه التحولات وهل نحن جاهزون لتقديم النظام الاقتصادي الإسلامي كمنقذ او قل البحث عنه كمنقذ؟ خصوصا في ظل وضع العرب والمسلمين الذين يعيشون حالة من التفكك والتهميش وكل فئة منهم تحاول أن تلغي الفئة الأخرى رغم أن الدين الإسلامي أرسى دعائم التعددية وطالبهم ضرورة الاعتراف بالرأي الآخر ويتضح ذلك من موقف الرسول صلى اله عليه وسلم حينما اختلف الصحابة قبل وفاته في منزل السيدة عائشة رضي الله عنها فقال لهم الرسول صلى الله عليه وسلم قوموا عني لا تختلفوا فتختلف قلوبكم ، لان الاعتراف بتعددية الآراء تعني قبول الرأي الآخر وليس ضروريا الإيمان به، ولكنه منهج إسلامي لإبعاد الأمة عن التفرق ، لكن هناك من يرفض الاعتراف بتعددية الآراء ويحاول جر الأمة نحو الطائفية وحزمها بأحزمة العفة والطهارة والشحن المذهبي إثارة الكراهية بين الطوائف وهذه المجموعات من المسلمين قضت على منافذ التعددية بفرض صوت واحد باسم الدين الذي هو ميدان انتمائي مشترك واستطاعت تحويل القضايا المذهبية الخلافية والأخطاء الفردية إلى أساسيات جوهرية .
فتنبه خادم الحرمين الشريفين لخطورة هذا الشحن فأعلن عن مبادرة حوار الأديان ورعاها بنفسه لإخراج الأمة من قلة احتكرت الإسلام وأدخلت الأمة الإسلامية بأكملها في مواجهة شاملة غير ضرورية وغير متكافئة مع العالم بعيدة عن أصول الإسلام ومبادئه السمحة.
إضافة إلى هؤلاء هناك أيضا فئة من السياسيين العرب ممن يتهم الحوار بأنه تطبيع مع إسرائيل لأنهم في الأصل يريدون أدوارا تفوق حجمهم الطبيعي او على حساب المكانة الطبيعية لدول كبرى في المنطقة مثل السعودية نتيجة عمى استراتيجي أصابهم أدخلهم في محاور متصارعة غير متصالحة تقف حجر عثرة أمام التقاء العرب. فكيف للعرب والمسلمين وهم في هذا الحال ان يقدموا نظاما اقتصاديا جديدا يرتكز على النظام المالي الإسلامي، والاشتراك في تقديم تصميم نظام مالي جديد وهو ليس حلا هروبيا ، وإنما هو تفكير مستقبلي لا يعتمد على

النمو الاقتصادي المزيف المدفوع بخلق السندات الحكومية وقروض البنوك الذي يعمل على تذويب المال وتعطيل فاعلية الاقتصاد الحقيقي.
فالأزمة الأخيرة هي نهاية نظام فاشل لابد من هجره لان الرأسمالية تشبه الهرم المقلوب على رأسه، ومع عمليات الإنقاذ الحالية فإنها لا تزال مستمرة في أنانيتها مع تزايد عدد المصادرات من البيوت التي عجز أصحابها عن السداد، بينما التمويل الإسلامي يفرض اقتسام الخسائر والأرباح وفي الوقت نفسه يزاوج بين المقترضين والمقرضين على نحو متوازن، وعامل الرسوم التي يفرضها التمويل الإسلامي تزيل عامل الأغراء الذي يغري البنوك بإيجاد القروض دون تحفظ.
وفي التمويل الإسلامي تنمو الاستثمارات من أرباح الأسهم وليس من نمو رأس المال مما يضاعف من الأرباح الحقيقية وبقدر اقل من التقلب على المدى الطويل.
ويركز النظام الاقتصادي الإسلامي على المشاريع المشتركة والأسهم الخاصة لا على الديون الثقيلة التي تقوم على اقتسام المخاطر والأرباح ، وفي الاقتصاد الإسلامي يركز في القروض السكنية على الإيجار وليس على الفائدة ، ويوازن بين القروض والودائع في البنوك كي يجنب الاقتصاد الفجوة المالية ، ويفرض رسوما وليس هامش فوائد لتحصيل قيمة خدماته ، رغم اتهام البعض الصيرفة الإسلامية بالتحايل وأنها مجرد تغيير للألفاظ ، ولكن الفارق كبير جدا ، أي أن الاقتصاد الإسلامي يحرص على تجنيب الاقتصاد علامات التضخم الذي يؤدي عادة في النهاية إلى تدمير الاقتصاد برمته مثلما هو حاصل اليوم ، وان كانت أدوات النظام الاقتصادي الإسلامي بحاجة إلى المزيد من أدوات الابتكار كي ترتقي إلى الواقع المعاصر الذي وصلت آلية ابتكارات الاقتصاد المالي التقليدي ، وتقديم رؤى مؤسساتية كي تضبط الخلافات الفقهية حتى لا تصبح أسيرة الآراء الشخصية والعمل الفردي التي هي إحدى عيوب النظام الاقتصادي الإسلامي وهي انعكاسة لواقع المسلمين أنفسهم التي كانت سببا في تأخرهم وعدم نهوضهم للحاق بالعالم المتقدم فهل يمكن أن يستغل العرب والمسلمون الفرص السانحة أمامهم ؟ .

هل يمكن أن يصبح نموذج النمو بالمشاركة الملاذ الآمن:

كل من عاد هذا الدين في السابق يتراجع عن معاداته الآن وبدأ في إعادة النظر والتمعن في النظام الإسلامي وفي مبادئه الأخلاقية بعد اتهامه في السابق بالعنصرية وبأنه دين يحض أتباعه على القتل، ولكن بدأ الغرب الآن يقف أمام الدعوات اليمينية المتطرفة التي تدعي أن انتشار الصيرفة الإسلامية تمثل (أسلمة) لتلك المجتمعات، والآن يدعو اكبر حاخام للمسيحية في العالم إلى تطبيق مبادئ النظام المالي الإسلامي.

ومن اجل العمل على استعادة ثقة عملائها دعا الفاتيكان البنوك الغربية لتطبيق المبادئ المالية الإسلامية وفي مارس 2009 في صحيفة الفاتيكان الرسمية (لوزير فاتوري رومانو) وجادل الفاتيكان بأنه ينبغي للبنوك في مختلف أنحاء العالم أن تتبنى مبادئ الصيرفة الإسلامية لاستعادة الثقة وتخفيف المخاطر الناجمة عن الإفراط في توليد الائتمان ، والمقال كان بقلم لوريتا نابوليوني وهي اقتصادية ايطالية ، وكلوديا سيجري وهي محللة استراتيجية لاستثمارات الدخل الثابت في البنك الاستثماري الايطالي اباكس بانك وجاء في المقال (المبادئ الأخلاقية التي تقوم عليها المصرفية الإسلامية ربما تعمق العلاقة بين البنوك وعملائها وتجعلها أقرب إلى الروح الحقيقية التي ينبغي أن تكون شعار كل خدمة مالية) وجوهر صناعة التمويل الإسلامي (وهو تحريم الربا والالتزام بمبدأ الربح والخسارة ، والالتزام بالتعاملات القائمة على الموجودات) .

فالإسلام استطاع أن يفرض نظامه المالي في زمن الأزمات والانهيارات الاقتصادية، فأصبح الاقتصاد الإسلامي الملاذ الأمن، وأصبحت الصيرفة الإسلامية أحد أفضل التمويلات للمساهمة في إنقاذ الأزمة الاقتصادية العالمية من أزمتها، وبدا العالم يدرس الآن مبادئ الاقتصاد الإسلامي دراسة دقيقة متفحصة ومتأنية ويتساءل عن الأسباب التي جعلت من الصيرفة الإسلامية الوحيدة التي استطاعت أن تصمد في وجه الأزمة المالية العالمية وتنهار غيرها بل أصبحت الصيرفة الإسلامية راسخة شامخة رغم محدودية أدواتها الاستثمارية.

وآن الاوآن أن تنتشر الصيرفة الإسلامية في بلاد المسلمين وأن تحل محل الصيرفة التقليدية بعدما أثبتت تفوقها بل أن مبادئ الاقتصاد الإسلامي أصبحت الآن الشغل الشاغل للسياسيين والاقتصاديين والمصرفيين للبحث عن أدوات نجاة من الصيرفة الإسلامية للاستعانة بها واستخدامها كأدوات إنقاذ ومعالجة الأزمة الاقتصادية ،

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل بدأ العالم الآن يطالب بالسماح للصيرفة الإسلامية بالتوسع في بلدانها ،وبدأت تتسابق الدول على الاستئثار بحصة ونصيب من سوق الصيرفة الاسلامية وتمكينها من التوسع محليا مثلما تتسابق الآن فرنسا والولايات المتحدة على الانضمام إلى سوق التمويلات الإسلامية .

والتاريخ يعلمنا أن الإسلام لم ينتشر بالسيف كما يروج له المستشرقون وإنما انتشر بمبادئه وأخلاقه وسعيه الدائم نحو تحقيق العدالة بين الناس والمجتمعات أي أن الإسلام انتشر بسماحة تعاليمه.

ومن اكبر الأمثلة على انتشار الإسلام بسماحة تعاليمه انتشار الإسلام في شرق وجنوب شرق آسيا عبر التعاملات التجارية للتجار العرب عندما اكتشف السكان الأصليون اتسام التجار العرب بالصدق والأمانة والشفافية والوفاء بالعهود جعلهم يسلمون حتى أصبحت تلك الدول من أكبر الدول الإسلامية في العالم دون أن يهددهم العرب بالسيف أو إكراههم الدخول في الإسلام بل أنهم أصبحوا دعاة إلى هذا الدين الجديد اتسعت بعد ذلك رقعته، وهو اليوم سينتشر بمبادئه السمحة أيضا حتى في ظل صورته التي تعمد اللوبي الصهيوني تشويهها تحت اسم الحرب على الإرهاب وفي ظل ضعف المسلمين أنفسهم أيضا وعدم تمكنهم من نشر الدين الإسلامي مثلما تمكن العرب أثناء الإمبراطوريات الإسلامية من نشر هذا الدين .

وهذا درس لكل من يخشى على هذا الدين من الاضمحلال والتراجع، فإنه لابد أن يدرك أن هذا الدين يمتلك قوة حيوية عالمية كامنة ينتشر هذا الدين بتعاليمه تلقائيا وكيف أن معجزة هذا الدين جعلت من الصيرفة الإسلامية ملاذا آمنا للسيولة النقدية والوضع المالي السليم، وهي فرصة للمسلمين في تعميم الصيرفة الإسلامية في بلدانهم وتطوير أدواتها.

سبق أن نشرت في هذه الصفحة قبل أكثر من سنة ونصف مقالا تحت عنوان (مكة المكرمة عاصمة للصيرفة الإسلامية) وقرا المقال معالي الدكتور وليد أبو الفرج مدير جامعة أم القرى آنذاك وتبنى الفكرة ودعا إلى إقامة مؤتمر موسع للصيرفة الإسلامية دعا إليه كبار العلماء المتخصصين تحت رعاية رئيس الحرس الوطني بالمنطقة الغربية.

وبسبب غياب العمل المؤسسي الذي يتأثر عادة بعمل الفرد فقد انتقل معالي الدكتور وليد أبو الفرج إلى مدينة الملك عبد الله للطاقة نائبا للمدينة ودفنت الفكرة مع انتقاله، والآن تتجدد الدعوة ولكن ليس من قبل جامعة أم القرى بل من معالي أمين

العاصمة المقدسة الدكتور أسامة البار وتمت استضافتي في قناة cnbcالعربية للتعليق على الاقتراح.

وهناك الآن وجهة نظر واسعة ترى أن القرن الواحد والعشرين محكوم بالتنافس على رأس المال البشري الذي تعتبره احد أهم الأصول التي يمتلكها العالم، وتبنى الأمم هذا الأصل عبر زيادة اهتمامها بالتعليم.

فالتعليم العالي بدا يتخطى حدود الجدوى من التعليم القائمة على الجودة فقط كي تجعل التعليم يمتلك مجموعة من الخصائص والمزايا المميزة التي يستطيع بها المنافسة في سوق العمل إلى التعليم كمنظومة متكاملة وجعله استثمارا له عوائد ومردود، وقد أدركت الدول المتقدمة هذا المفهوم منذ زمن طويل فاحتلت جامعاتها مراكز الصدارة.

وبعد أن مر العالم بأزمة الرهون العقارية عام 2008 التي انطلقت شراراتها من أمريكا ثم مر العالم بأزمة الديون السيادية أيضا في أمريكا وفي أوربا ودخلت السعودية ضمن مجموعة الدول العشرين للمساهمة في معالجة الاختلالات المالية والاقتصادية العالمية التي يمر بها العالم نتيجة الأزمتين الماليتين التي مر بهما العالم.

ولكن لم يتمكن الأمريكيون والأوربيون من إقناع بقية دول مجموعة العشرين في اجتماعها في كندا بضرورة فرض ضريبة على القطاع المالي للتعويض عن تكلفة خطط إنقاذ المصارف التي كانت سببا في اندلاع الأزمة الاقتصادية وكان صندوق النقد الدولي قد سلم الوزراء ورؤساء المصارف المركزية تقريرا يقترح فيه فرض ضريبتين أحداهما على كل مؤسسة مالية تبعا لأصولها وبخاصة العناصر التي تنطوي على مجازفة والثانية على الأرباح والعلاوات ويجب أن تكون تلك الضريبتان إجراء منسقا من خلال التمركز في بلد دون آخر ولكن ووجه هذا التقرير بالرفض من قبل الدول الناشئة وكذلك من قبل كندا التي استضافت هذا المؤتمر .

ولا يزال صندوق النقد الدولي يريد مضاعفة رأسماله إلى 600 مليار دولار لإنقاذ أزمة الديون السيادية الأوربية وزارت رئيسة الصندوق لاغارد وزير المالية السعودي لإقناع السعودية بالمشاركة في رفع رأسمال الصندوق على اعتبار أن الأصول السيادية السعودية تجاوزت التريليوني ريال، ولكن السعودية ترى أن المشاركة تتم في اجتماع دول العشرين الذي يلتئم اجتماعه في 25 و26 من فبراير 2012 في المكسيك.



وتوسعت الصيرفة الإسلامية في أنحاء العالم بعد الأزمة المالية العالمية وأصبحت أصولها نحو 1,1 تريلون دولار، وعدد المؤسسات المالية الإسلامية حول العالم 434 منها 180 مصرفا إسلاميا حتى نهاية عام 2009، ونسبة نموها 20 في المائة سنويا وتعتبر هذه النسبة عالية جدا.

ولكن رغم هذا التوسع فانه لا يرافقه آية تشريعات أو نظم مؤسساتية وخصوصا في وجود وكالات تصنيف لان وكالات التصنيف العالمية تحصل على عوائد مقابل تصنيف المؤسسات المالية الإسلامية ولكنها غير مؤهلة للتصنيف بسبب الاختلاف الجذري ما بين النموذج الرأسمالي والنموذج الإسلامي ،لان النموذج الإسلامي يستخدم أدوات نقدية لا تمثل دينا وإنما تمثل نوعا من المشاركة في الربح والخسارة، وترفض الصيرفة الإسلامية إصدار سندات قائمة على المداينة الربوية التي تدر ربحا معلوما ومحددا مسبقا وتضمن لصاحبها عدم الخسارة فتصدر سندات بديلة للسندات الربوية تسمى صكوكا تقوم على أساس المشاركة وليس المداينة بحيث لا تضمن لحاملها أي أرباح مسبقة أو تضمن له عدم الخسارة .

وبسبب غياب وجود وكالات تصنيف فان (جولد مان ساكس) اصدر صكوكا إسلامية اكتشفت الهيئة الشرعية في بنك ابو ظبي بان هذه الصكوك التي أصدرتها هذه الوكالة بأنها باطلة وصورتها مرابحة ولكنها في التطبيق تتحول إلى تورق عكسي وهو احتيال بسبب غياب مؤسسات إسلامية فاتجهت جولدمان نحو الصكوك لاستثمار الفراغ بسبب ارتفاع تكلفة اقتراض السندات التقليدية.

فجامعة أم القرى تمتلك كافة مقومات البنية التحتية بما فيها الموقع الديني الفريد واستثمار توافد كبار العلماء إلى المؤتمر السنوي الذي تعقده رابطة العالم الإسلامي في موسم الحج ويعتبر العلماء هم أهم لبنية تأسيسية في بنا العمل المؤسسي ويمكن أن تتحول جامعة أم القرى إلى مرجعية شرعية للصيرفة الإسلامية على مستوى العالم تصدر المعايير الشرعية الموحدة والمعتمدة وتحاصر الخلاف في حده الأدنى والتي على أثرها ستلتزم كافة مراكز الصيرفة وكافة الفروع المنتشرة في أنحاء العالم مع إقامة جامعة أم القرى اذرع استثمارية ووكالات تصنيف معتمدة تمكن الصيرفة الإسلامية من الانتشار كمنافس للصيرفة التقليدية لإثبات واقعيتها وقدرتها على الدفاع عن استقرار الاقتصاد العالمي ،لان الصيرفة الإسلامية لا تعتمد إلا على الموجودات الحقيقية والمشاريع الأخلاقية وبسبب اقتسام الطرفين الأرباح والخسائر فإنهما يبتعدان عن الديون الثقيلة

ويتجهان إلى التعامل بشفافية وابتكار طرق جديدة للتغلب على عوامل احتمال الخسارة بسبب دراستها الدقيق لمجريات السوق والتوازن ما بين عوامل العرض والطلب .

ويمكن للمرجعية الإسلامية في جامعة أم القرى أن توضح الصيغ الإسلامية ومدى فاعليتها بعيدا عن الدوران في فلك الصيرفة التقليدية مثل صيغ عقد السلم الذي يعتبر من صيغ التحوط لأنه بيع اجل بعاجل أي بثمن معجل والسلعة المشتراه دين في الذمة، فالبائع يحتاط من كساد الأسواق والمشتري يحتاط من تذبذب الأسعار وهو عقد تمويلي يمكن أن يساهم في حل مشكلة الإسكان التي تمر بها السعودية بضمان البنوك حتى لا ندخل في مشاريع متعثرة أو مشاريع على الورق.

جرب العالم أنظمة شمولية وأصولية على مدى تاريخه، ولم يجني منها إلا الدمار والصراعات والحروب. وأصبح العالم يعاني اليوم نتيجة تلك الأنظمة الشمولية الفقر والمرض والتخلف، وأحدثها اليوم موجة ارتفاع أسعار الغذاء التي تزيد من بقعة الفقر بعدما كان الاقتصاديون يبشرون بالقضاء التام على الفقر بعد عقد أو عقدين من الآن.

لكن يتساءل المرء أين مكمن الخطأ؟ فقد اهتم الاقتصاديون في الماضي بقضايا أصولية شمولية مثل اعتدادهم بأصولية السوق، وبالأصولية المؤسسية وإيمانهم الكامل بقوى السوق ودائما ما كانوا يرددون (اتركوا السوق تقوم بعملها) لذلك فهي تؤكد على مزايا مطلقة للتحرير الاقتصادي والتخصيص والأسواق الحرة.

لكن بعدما عانى العالم من أزمات اقتصادية ولم يجد الحلول المقنعة في النظم الاقتصادية التقليدية، لجا البنك الدولي قبل عامين ونصف إلى تكوين لجنة واسعة الصلاحيات لدراسة النمو الاقتصادي للبحث عن أسباب فشل تطبيق النظم الرأسمالية أو أنظمة الأسواق الحرة في الدول النامية والبحث عن بدائل لتلك الأنظمة التقليدية التي فشل تطبيقها في الدول النامية، فاتصلت بمايكل سبنس الحائز على جائزة نوبل، وعلى هذا الأساس نشأت لجنة سبنس الخاصة بالنمو والتنمية وأصدرت تقريرها في أيار (مايو) 2008.

نقطة التحول في التقرير حولت سياسات التنمية ليس بسبب التوصيات، ولكن بسبب ما امتنع عن الخوض فيه. فقد تجاهل التأكيدات على مزايا التحرر المطلقة والأسواق الحرة والتخصيص، أي تجاهل التوصيات الثابتة القديمة التي أتت بها النظريات الاقتصادية التي لم تتنبه إلى الفوارق بين البيئات الاقتصادية المختلفة،

وأكد التقرير على الأسلوب التجريبي التدريجي وهو منهج إسلامي لم يتبعه المسلمون في تعاملاتهم الاقتصادية واكتفوا بتطبيق النظم الشمولية التقليدية وهو احد الأسباب الرئسية في فشل معالجة الكثير من القضايا الاقتصادية التي زادت تأزما.

فمنهج التدرج والتجريب قائم على التشخيص وهو منهج مخالف لمنهج الرأسمالية والسوق الحرة القائم على الافتراضات الذي يخرج بمواصفات ثابتة بينما منهج التدرج والتجريب يركز على المعوقات والقيود الاقتصادية الأضخم حجما بدلا من اعتماد أسلوب الإصلاح الشامل فهو يؤكد على التجريب والمبادرات التي تستهدف مجالات محددة أو محدودة للتوصل إلى حلول محلية.

أي انه لا يثق في العلاجات الشاملة، بل يبحث بدلا عن ذلك بالإبداعات التخطيطية التي تنجح في الدوران حول التعقيدات الاقتصادية والسياسات المحلية. وقد نجحت الصين في تبني هذا النموذج منذ عام 1979 وحققت أعظم النجاحات التي شهدها العالم وقلصت من حجم الفقر.

فنجاح تقرير مثل هذا يرجع إلى تجنب الحلول السطحية التي تتميز بها النظم الاقتصادية التقليدية وأكد التقرير أن كل دولة عليها أن تبتكر مجموعة من العلاجات التي تناسبها وان الدولة هي الوحيدة القادرة على تقدير وصفات علاجية مناسبة لمشكلاتها.

لقد تم تطوير منظومة الصيرفة الإسلامية لتكون متوافقة مع الشريعة الإسلامية لإيجاد حلول ومنتجات مصرفية إسلامية خالصة بديلة ومنافسة للمعاملات المالية التي تقدمها المصارف التجارية التقليدية.

ومن الخدمات المصرفية الائتمانية في المصارف الإسلامية، مثل المرابحة، والإجارة، والإجارة المنتهية بالتملك، والإجارة الموصوفة بالذمة، وبيع السلم، والاستصناع، والمضاربة، والمشاركة.

لكن اقتصاد المصرفية الإيجابية فكرة إبداعية عميقة، يمكن أن تخدم هذه الفكرة في حال تطبيقها من أن تزيد من النشاط الاقتصادي، وفكرتها أن تمنح قروض من البنك من دون فوائد، ولكن يشارك البنك في أرباح مبيعات الشركات بنسب محددة يتم الاتفاق عليها مسبقا، ويمكن تطبيق الفكرة على جميع المجالات الاقتصادية بما فيها التطوير العقاري للمساهمة في معالجة النقص الذي يعاني منه المجتمع في نسب التملك العقاري.

وفكرة المصرفية الإيجابية بأن يشارك البائع والمطور العقاري في تحمل المخاطرة مع البنك، مما يجعل البائع يشارك البنك في التأكد من ملاءة المشتري حتى لا يتحمل المصرف بمفرده المخاطرة وهي لا تختلف عن ضمانات المصرفية التقليدية ومطبقة في العديد من المصارف السعودية ويتماشى تطبيقها مع أنظمة مؤسسة النقد ومع أنظمة المصارف، ولا تحتاج إلى تشريعات جديدة.

وتعتبر فكرة المصرفية الإيجابية إبداعية بل فكرة رائدة وعميقة، وإن كانت هي بحاجة إلى دراسات اقتصادية مستفيضة للوقوف على ايجابيات الفكرة وسلبياتها إن كانت هناك سلبيات قبل تعميم الفكرة على كافة المصارف وخارجها لتصبح فكرة أساسية في التمويل.

والفكرة في ظاهرها لا يبدو أنها تتعارض مع الضوابط الشرعية، وتنضبط مع روح التمويل الإسلامي، وهي فرصة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تجد تلك المؤسسات صعوبة في التمويل من البنوك ومن المصارف، وهي فرصة لتحفيز الاقتصاد بجميع مفاصله خصوصا في القطاع الخاص.

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية

النمو الاقتصادي الشامل:

تراوحت السياسات الاقتصادية العديد من المراحل بحكم أن الولايات المتحدة هي اكبر اقتصاد في العالم فكانت دائما هي مصدر تلك السياسات الاقتصادية منذ أواخر القرن التاسع عشر إذ كانت تنعم الولايات المتحدة بعصرها الذهبي نتيجة الصناعات الجديدة الضخمة لكن تلك الفترة كانت مصحوبة بقدر هائل من الفساد والتفاوت بين الناس ثم جاء العصر التقدمي في بداية عشرينات القرن العشرين وكانت عودة مؤقتة إلى سيادة النخبة الثرية في هذه الفترة إلى أن جاءت أزمة الكساد الأعظم بموجب هذه الأزمة عقد فرانكلين روزفلت صفقة سميت باسمه استمرت ثلاثين عاما حتى الستينات سميت بفترة السياسات التقدمية وكانت فترة الستينات حتى السبعينات فترة انتقالية حتى مجئ ريغان استمرت نحو ثلاثين عاما من السياسات المحافظة كانت نواتها تغلب مصالح الشركات القوية بعكس السياسات الاقتصادية في الفترة الماضية .

وثورة ريغان تؤكد على خفض الضرائب المفروضة على الأثرياء وخفض الإنفاق على التعليم والبنية الأساسية والطاقة والنمو الهائل في ميزانية الدفاع وإلغاء القيود التنظيمية الاقتصادية بما في ذلك خصخصة الوظائف الحكومية وصفت في ذلك الوقت بثورة السوق الحرة لأنها ركزت على تقليص دور الحكومة أي أنها كانت بداية مرحلة الهجوم على الطبقة الفقيرة والوسطى من قبل الأغنياء ومن أصحاب المصالح الخاصة ومن أهم واكبر المصالح الخاصة وال ستريت وشركات النفط الكبرى وشركات التامين على الصحة الضخمة وشركات صناعة السلاح وطالبت هذه المصالح الخاصة بتخفيض الضرائب فتم الاستجابة لمطالبها وتم تقليص دور النقابات وأعطيت عقود حكومية مربحة لهم فأصبحوا وكأنهم يسيرون الساسة ويتحكمون فيهم وليس العكس فتحول المجتمع الأمريكي وكل الدول التي تطبق

ثورة ريغان للسوق الحرة من مجتمع الطبقة الوسطى إلى مجتمع مقسم على نحو متزايد بين أغنياء وفقراء وأصبح كبار المدراء الذين كانوا يحصلون على 30 ضعفا ما يكسبه العامل المتوسط لديهم من أن بدأوا يكسبون نحو 230 ضعف ذلك المبلغ.
فكان إلغاء القيود التنظيمية المالية سببا في ثراء وال ستريت الذي تسبب في أزمة اقتصادية عالمية بسبب الاحتيال والإفراط في خوض المجازفات وعدم الكفاءة والصفقات الداخلية واليوم يحاول اوباما أن يدير ظهره لثورة ريغان للسوق الحرة وأشار في خطابه إلى عصر جديد من السياسة التقدمية في أمريكا لان ثلاثين عاما من خفض الضرائب حرم حكومة الولايات المتحدة من الموارد المالية المطلوبة لتنفيذ البرامج الفعالة في مجالات أساسية مثل الانتقال إلى طاقة منخفضة الكربون فقد أعلن اوباما عصر التحدي لعودة نشاط الحكومة من اجل ضمان استفادة كافة أفراد المجتمع من الخدمات الحكومية من اجل مستقبل مستدام الذي يحتاج إلى حلول جماعية .
فوضع اوباما تامين صحي لكل الأمريكيين وافق عليه الكونغرس رغم معارضة الجمهوريين له ووضع ضرائب على الأغنياء الذين يزيد دخلهم على عشرين ألف دولار تقريبا مع زيادة الرقابة على البنوك والشركات وحماية المستهلك منهم ومنع مغامرات استثمارية من اجل فقط مضاعفة الأرباح التي كانت السبب في كارثة عام 2008 واوباما لم يطلق على نفسه بأنه اشتراكيا بل يؤمن بدور كبير للحكومة لتقديم خدمات للمواطنين خاصة في مجال التعليم والصحة والمواصلات ومساعدة الفقراء والأطفال وكبار السن أي أن مصلحة المجتمع أصبحت في مواجهة مصلحة الرأسماليين وهي على غرار إصلاحات روزفلت الاجتماعية عام 1932 وسيطر روزفلت في تلك الفترة على الشركات العملاقة والبنوك وتحالفت النقابات مع روزفلت .
وظهر كتاب لتوماس بين عام 1776 سنة استقلال الولايات المتحدة وقبل كتابة الدستور الأميركي عام 1788 تحت عنوان (بديهية توماس بين وبديهياتنا) الذي ركز على نظريات العدالة والحرية وهي ليست جديدة ولكنه استطاع أن يضعها في قالب شعبي وركز على حلول المستقبل وتحاشي الماضي لأنه كان يعتبر الحرية التي لا تتمتع بالعدل ليست حرية كاملة واختلف مع جورج واشنطن أول الرؤساء الأمريكيين الذي كان يمتلك جيشا من الرقيق وأيضا اختلف مع الرئيس جفرسون الذي يمتلك أيضا جيشا من الرقيق عام 1802 عندما عاد من فرنسا بعدما سجن

فيها ودفن في مزرعته عام 1809 لان الكنيسة التي كان ينتقدها رفضت دفنه في مقابرها ويسمى أبي الاشتراكيين الأمريكيين لذلك فان اوباما يتهم بأنه مسلم اشتراكي بعد أن فشل الحزب الجمهوري في هزيمته .

فتدخل الدولة في الإسلام قائم على تحقيق التوازن بين أفراد المجتمع وقد ثبت في الصحيح أن الرسول صلى الله عليه وسلم وزع فئ بني النضير على المهاجرين وحدهم دون الأنصار سوى رجلين فقيرين منهم ذلك أن المهاجرين تركوا أموالهم في مكة فارين بدينهم في حين أن إخوانهم الأنصار يملكون المال والثروة في المدينة المنورة ولا يعني تدخل الدولة إلغاء الحريات واحتكار النشاط الاقتصادي إذ أن الدولة لا تتدخل إلا لدفع ظلم وقع أو إقامة عدل مهدد أو تقديم عون لازم أو جلب مصلحة عامة أو دفع ضرر لذلك فان تدخل الدولة يضيق ويتسع تبعا لمستوى السلوك الخلقي الذي يختلف باختلاف الزمان والمكان عل حسب ما تقتضيه المصلحة العامة .

يفترض أن يتم توزيع فوائد النمو الاقتصادي على كافة شرائح المجتمع بل يجب أن تكون له القدرة على انتشال شرائح المجتمع الفقيرة لتوسيع شريحة الطبقة الوسطى من أجل تخفيض التوترات الاجتماعية في حدها الأدنى الناجمة عن التفاوت وعن عدم تحقق الضروريات الرئيسية بين جميع شرائح المجتمع وتشمل كافة الطبقات التي بدأت في تصاعد في أنحاء مختلفة من العالم.

ولقد نجحت الاقتصادات النامية والناشئة في العقدين الماضيين في انتشال ملاين البشر من براثن الفقر، ولكن بعد الأزمة المالية بدأت تتسبب الأزمة المالية في بطالة مرتفعة مما أضافت فجوة جديدة زادت من اتساع فجوة التفاوت داخل المجتمع الواحد، وارتفعت نسب البطالة في الدول المتقدمة بعد الأزمة المالية إلى 16 في المائة بل تتجاوز النسبة إلى 40 في المائة في بعض البلدان الأوربية.

فبدأت تتجه الدول المتقدمة نحو فكرة النمو الشامل بعدما أصبحت فجوة التفاوت ذات اتجاه عالمي لم تعد محصورة في أماكن محددة خصوصا بعد التوترات الجديدة التي انطلقت في منطقة الشرق الأوسط، وبدأ يعاني العالم من آثار التقدم التكنولوجي الذي ينحاز عادة للمهارات ولا يسمح للطبقات الفقيرة الحصول على تلك المهارات العالية في التقدم التكنولوجي لارتفاع تكلفة هذا النوع من التعليم وفي المقابل تتفشى عوامل الفساد في مناطق التوترات خصوصا التي حدثت في مناطق الشرق الأوسط.

فالنمو الشامل يقتضي تمكين كافة شرائح المجتمع من الحصول على تعليم جيد بإمكانيات تكنولوجية عالية تكون مخرجاتها ذات مهارات عالية لتضييق فجوة التفاوت بين شرائح المجتمع، وحتى لا تستأثر مجموعة محددة بالوظائف دون أخرى إلى جانب التوجه نحو تطبيق الرعاية الصحية الشاملة التي تشمل أيضا جميع شرائح المجتمع وحتى الفقيرة التي لا تمتلك تكاليف الرعاية الصحية، رغم أن الرعاية الصحية الشاملة تشكل تحديا للدول ذات الدخل المنخفض.

وكثير من الدول الناشئة مرت بطفرة نمو طويلة الأمد لكنه تزامن مع هذا النمو الطويل تراجع التفاوت في الدخول مما زاد من توسع فجوة التفاوت، مثال على ذلك البرازيل وكثير من الدول الناشئة غير الصين التي انتشلت ملايين الفقراء من الفقر وضمتهم إلى الشريحة المتوسطة نتيجة غياب نمو شامل من تلقاء ذاته.

ويمكن أن تساهم الثورة الرقمية في التغلب على صعوبة الحصول على التقدم التكنولوجي الذي ينحاز للمهارات في تمكين النمو الشامل الذي يشمل كافة الشرائح، لأن الثورة الرقمية يمكن أن تساهم في نشر المعرفة والمعلومات إلى الملايين من الفقراء الذين حرموا من الحصول على التكنولوجيا عالية الثمن، ومثال على ذلك الهند التي تحاول استثمار الاستفادة من الثورة الرقمية في تحسين كفاءة سوق العمل من خلال تقاسم النمو على نحو أكثر مساواة ويشمل طبقات أكثر اتساعا من التعليم التقليدي.

وقدرة الاقتصادات في جعل النمو شاملا تعتمد على تبني مثل تلك الاستراتيجيات التي تتخذ من الثورة الرقمية استراتيجية اساسية في تحقيق استراتيجية النمو الشامل.

التضخم والبطالة ركنين أساسيين في النمو الاقتصادي لا يمكن تجاهلهما وكذلك لا يمكن مقايضة أحدهما على المدى الطويل أي كلما ارتفع التضخم زادت نسبة البطالة حتى ولو كان النمو الاقتصادي مرتفعا رغم أن التحفيز على المدى القصير يمكن أن يساهم في معالجة البطالة ولكن بشكل وقتي مثله مثل النظرية الكنزية التي تطالب بتحفيز المشاريع الحكومية لتوفير وظائف فقط من أجل تحفيز الإنفاق الاستهلاكي.

فتحقيق الازدهار للجميع هو تحدي كبير جدا إذ يعتقد البعض أن رأس مالية الأسواق المتنافسة هي التي تساهم عادة في الازدهار ولكن من خلال توفير شرطين

أساسيين في هذه السوق وهما تقييم المخاطر وضبط التكاليف بدلا من الأسواق التي تدور حول الغموض واللبس.
كما يجب أن لا تخضع تنافسية الأسواق لسيطرة الشركات الكبيرة على الدولة كما يجب ألا تتحكم الدولة في الشركات الكبيرة بل تشرف عليها وتمنعها من الاحتكار حتى تضمن الدولة أن يكون سير عمل الشركات في اقتران العمل برأس المال بطريقة منضبطة ومنظمة وفق القوانين والضوابط التي تحكمها قوانين المالية والعمل حتى ينشأ عنها اقتصاد قائم على الاتحاد ووحدة الهدف حتى تتلاشى بيروقراطية الدولة التي تعيق نمو الانتاج وتتلاشى احتكار الشركات التي تقضي على التنافسية التي ترفع من الأسعار وتمنع تحقيق الرفاهية والازدهار للجميع .
فمثل هذا النوع من الاقتصاد المنضبط بتلك الشروط الواجب توفرها من شأنه أن يضع حدا لاستبعاد الموظفين من قبل أصحاب العمل حتى يوافقوا على شروطهم، أو توجه الشركات نحو عمليات تسريح جماعي للعمال من قبل جانب أصحاب العمل نتيجة انهيارات أصابت الشركة بسبب توجه الشركات نحو العمل في أسواق الظل أو الأسواق الموازية بعيدا عن العمل الإنتاجي المناط للشركة التي لا تحتاج هذه الأسواق إلى موظفين فتتجه الشركات عادة نحو التسريح أو بسبب المخاطر العالية التي تكون قد منيت بها نتيجة ممارستها العمل في أسواق الظل.
وتصبح مسؤولية الدولة هي منع الشركات من السيطرة على الدولة مما يقودها نحو السيطرة على السوق لأن السياسيين أصبحوا طرفا غير محايدا ويصبحوا جزءا من الشركة وهذا يقود إلى إلغاء التنافس السوقي الذي يفتقر إلى التمكين والتحفيز وتشجيع التجريب والاستكشاف ومحاولة الاختبار مما يجعل الاقتصاد الوطني يفتقر إلى المكونات اللازمة للتشغيل عند تخوم الإنتاجية القادرة على توليد وظائف جديدة.
نتيجة هذا الانحراف في أسواق العالم وسيطرة الشركات على الدولة والسوق جعل العالم يعاني من أجل الخروج من أزمة مصرفية وهي بين الانتعاش الأمريكي والمتاعب الأوربية التي تحاول أن تحافظ على مشروع اليورو الذي يعزز قدرة أوربا على التنافسية العالمية.
فسيطرة الشركات على الدولة يخدم أصحاب المصالح المكتسبة والخاصة بما فيهم السياسيين الذين يحصلون على مميزات تفوق أقرانهم الذين يمثلون المجتمع في الانتخابات التي يخوضونها، مما يجبر الدولة على سن تشريعات تقلل من هيمنة

أصحاب المصالح الخاصة على الشركات التي تولد العكس من هيمنة الشركات على الدولة.

كما يجب أن تسيطر الدولة على البنوك وتمنعها من تضخيم الأسواق المالية على حساب الأسواق المنتجة التي تمتلك من الخبرة والقدرة والتي تختفي عادة بتضخم الأسواق المالية التي تجعل الشركات تتعامل مع مجموعة من الأرقام بما فيهم العاملين لديها كأرقام إذ يمكن أن تتخلص منهم متى ما أرادت وهي المسؤولة عن تضخيم الأصول الخطرة أكثر من أي من البدائل المعروضة التي تسببت في انهيار الاقتصاد الكلي.

عندما أصدر البابا فرنسيس عظته الرسولية الأولى في نوفمبر 2013 انتقد فيها الرأسمالية الحديثة لتشجيعها حب المال وزيادة عدم المساواة في العالم وقال البابا إن أموال أقلية من الناس تنمو أضعافا مضاعفة تنمو معها الفجوة التي تفصل الأغلبية عن الرخاء الذي يتمتع به الأقلية وهذا الخلل نتيجة الاستقلالية المطلقة للسوق والمضاربات المالية غير الأخلاقية والتي لا تخضع للضوابط والقوانين ولا للقيم الأخلاقية والمبادئ.

وحسب أرقام مكتب الميزانية التابع للكونغرس (سي بي أو) خلال 30 عاما تقريبا (1980-2007) زاد دخل الأغنياء من السكان بنسبة 300 في المائة وخلال نفس الفترة زاد دخل الباقين بنسبة 20 في المائة فقط مما تزيد من الفجوة داخل المجتمع الواحد في الولايات المتحدة ، بل أعلن أوباما في خطابه منتقدا الوضع في الولايات المتحدة فقال إن الطبقة التي تمثل 10 في المائة تأخذ ثلث الدخل الوطني الآن تأخذ نصف الدخل بعد الأزمة المالية وكان دخل الرئيس التنفيذي العادي يأخذ 20-30 ضعف العامل العادي بينما دخل الرئيس التنفيذي أصبح 273 ضعفا ، بينما خرج ملايين الطبقة الوسطى من الفقر في الدول الناشئة خصوصا في الصين .

وحينما يحرم الدين الإسلامي الربا أي توليد المال من دون عمل ومن دون إنتاج أوضحها الله سبحانه وتعالى في قوله (أحل الله البيع وحرم الربا) معللا ذلك في قوله تعالى (كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم) أي عدم المساواة بين طبقات المجتمع، لأن البيع يضمن وصول فوائد النمو الذي تحركه التجارة (وليس عبر توليد النقود من النقود) إلى الفقراء ما يسمى بتوزيع الثروة.

ولقد انخفض الفقر في العالم إلى النصف منذ عام 1990 وحتى 2010 (نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من 1,25 دولار في اليوم، قياسا على تعادل القوة



الشرائية) ورغم ذلك ما يزال أكثر من مليار إنسان في مختلف أنحاء العالم يعيشون في فقر مدقع خصوصا في أفريقيا في دول جنوب الصحراء الكبرى ويعيش 100 مليون في نيجيريا تحت خط الفقر.

ولكن كيف نخفض الفقر؟ فنجد أن الدين الإسلامي حث على التجارة التي تعود بالفوائد على الفقراء لأنها هي أوسع سبل التنمية والتي تحقق وصول الفوائد الاقتصادية إلى كافة شرائح المجتمع وخصوصا إلى الفقراء بدلا من تركهم يتجهون نحو القوقعة والانغلاق محليا نتيجة ضعف الموارد المحلية، والتجارة تعطي قدرة أعلى في الوصول إلى مجموعات أكثر تنوعا من السلع والخبرات والقدرات وتعزيز الروابط التجارية لتحفيز النشاط الاقتصادي.

والعلاقة ما بين التجارة والفقر علاقة ارتباطية وثيقة يمكن أن تقضي على الفقر التي تفرض عليهم ضرورة تغيير عاداتهم وسلوكهم التنموي والاستهلاكي بجانب تطبيق العديد من الضوابط ومبادئ السوق من أجل توفير السلع بأقل الأسعار خصوصا في السلع الغذائية التي وضع لها الإسلام شروط مهمة في ضمان إيصال السلعة مباشرة للسوق دون وسطاء إذ يشترط الإسلام استلام السلع الغذائية ونقلها أي امتلاكها والنهي عن بيعها دون استلامها ، وامتلاكها حتى لا يسمح بالبيع الوهمي ما يسمى اليوم بالمضاربة على السلع ، ونهى عن الوسطاء الذين يحتكرون السلع ويبالغون في أسعار السلع ويحرمون أصحابها من أسعار السوق الفعلية ، لأن الدين الإسلامي ينهى عن الغبن وعن الجهالة وعن الغرر في التعاملات وخصوصا في السلع الغذائية وحتى في بقية السلع الاخرى التي تمس حياة الإنسان بشكل مباشر وقد نهى الرسول صلى الله عليه وسلم (أن تباع السلع حيث تبتاع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم) رواه أبو داود .

والتجارة تفرض على الدول انشاء مشاريع نقل سريعة المرتبطة بالتجارة عبر البلاد الأخرى وهو ما يساعد على تحفيز التجارة في المناطق النائية أو المناطق التي تمر بها الطرق، والتجارة عادة ما تدعو الدول إلى تبني التجارة المفتوحة بين دول العالم مما يسهل تنقل السلع ويرفع من وتيرة التنمية المحلية والاقليمية وزيادة التعاون العالمي لأن التجارة تفرض إزالة الحدود الفاصلة التي تعيق مثل هذا التعاون بين الدول وبين الشعوب.

وزيادة تبادل المنافع بين دول العالم يصب في زيادة كفاءة التجارة العالمية ويجعلها أكثر تكاملا وأكثر شمولا تستفيد منها جميع الدول بلا استثناء بما فيها شريحة

الفقراء الذين يجدون الفرصة مواتية لهم في المشاركة وفي التنمية وفي العمل أي أن التجارة تفتح أبواب التنمية وأبواب العمل والإنتاج أمام جميع شرائح المجتمع ويمكن ان يستفيدوا جميعا من فوائد النمو الاقتصادي بدلا من احتكار شريحة محدودة أو أقلية من المجتمع من فوائد النمو الاقتصادي.

الزكاة هي احد أركان الإسلام تأتي في الترتيب بعد إقامة الصلاة، وهي أداة أساسية في نظام الدولة الإسلامية من اجل ضمان استمرارها، لذلك كلف ولي الأمر بجباية الزكاة وحددت مصارفها كي لا تترك لاجتهادات متعددة على مر العصور أو لقرارات اقتصادية وظروف اجتماعية وفق أهواء شخصية.

ومصارف الزكاة كما هو معروف ثمانية تتوزع بين مجالات عدة منها المجالات الاجتماعية تشمل (الفقراء والمساكين وابن السبيل) ومجالات النشاط العسكري (في سبيل الله) وتشمل أيضا النشاط الائتماني (الغارمين) ومجالات نشر الرسالة المحمدية (والمؤلفة قلوبهم).

السؤال الذي لابد من طرحه هنا بعد استعراض مجالات مصارف الزكاة هل اخراج الزكاة حققت الأهداف التي من اجلها فرضت الزكاة؟ خاصة في ظل عشوائية وضبابية أداء هذا الركن وما نلاحظه في الشهر الكريم من تزاحم السائلين على أبواب ومحلات التجار والأغنياء، وهل هؤلاء تنطبق عليهم مجالات مصارف الزكاة هذا إذا كانت الأموال التي تعطى لهم من أموال الزكاة؟.

لان المتزاحمين مختلطين فيهم السائل القوي الذي نبه الرسول صلى الله عليه وسلم من هذا السلوك المنحرف إذ قال (لا حظ فيها لغني ولا لقوي مكتسب) وقال صلى الله عليه وسلم أيضا (من يسال الناس أموالهم تكثرا، فإنما يسال جمرا، فليستقل او ليستكثر).

فالزكاة في الأصل فرضت من اجل تحريك عجلة النمو الاقتصادي وهي حرب على البطالة والتسول على حساب المستحقين اجتماعيا المتعففين عن مهانة ذل السؤال والتي هي عونا للمسنين والعاجزين والأرامل والأيتام والمصابين بأمراض مزمنة فهؤلاء لا يستطيعون الذهاب لامتهان كرامتهم لان الله سبحانه وتعالى قال في كتابه الكريم (وفي أموالهم حق للسائل والمحروم) فإذا كان للسائل حق من أموال الأغنياء إذا لم يكون من الفئات الثمانية فان العطاء يكون له بعد إخراج الزكاة أو لا تكون من الأموال المخصصة للزكاة لان الإسلام حدد مصارف الزكاة ، ومسؤلية المجتمع المدني إيصال حق المحرومين والذين لا يسالون الناس تكثرا فلابد أن تصل

أموال الزكاة إلى فئة المحرومين ضمن عمل مؤسسي منظم ولا يمكن أن يتم ذلك إلا عبر وسائل منضبطة تتولاها جمعية مراكز الأحياء بعد تقسيم المدن إلى أحياء صغيرة مستعينة بالإحصاءات السكانية وعمد الحارات وأئمة المساجد ووجهاء الأحياء لحصر المحتاجين حصرا دقيقا لمعالجة مشكلة الفقر إلى جانب ما تقوم به الدولة من مؤسسات الضمان الاجتماعي والتي لا تستطيع حصر الفقراء حصرا شاملا بدلا من ذهاب الأموال إلى المتجمهرين والشحاذين الذين امتهنوا تلك الظاهرة السلبية وحرموا المستحقين المتعففين والمساكين الذين لا يسالون الناس إلحافا .

إذا فالمسؤولية هي ليست مسؤولية الدولة فقط بل أيضا تشارك مؤسسات المجتمع المدني في حصر تلك الفئات وإيصال الأموال إليهم بشكل مؤسسي بدلا من الجهود العشوائية الوقتية لان العمل المؤسسي يستعين بالخرائط والصور الجوية واستخدام التقنيات الحديثة بكفاءة عالية تختصر الوقت وتصل إلى المستحقين بأسرع وقت وهنا نستطيع أن نعالج مشكلة الفقر معالجة جذرية ضمن تكافل اجتماعي مسؤول.

هل نموذج نمو التكامل بديلا عن النمو الاجتماعي:

هناك تكتلات اقتصادية تسعى إلى إذابة الاختلافات والفوراق الاجتماعية بين دول التكتل وتركز على العناصر المشتركة التي تنسب عادة إلى النموذج الاجتماعي لتحقيق المساواة وإقامة دولة الرفاهية الاجتماعية القوية لكن اكتشف الاتحاد الأوربي صعوبة تحقيق مثل تلك الأهداف ولا تزال الفوارق بين دول الاتحاد الأوربي قائمة وكبيرة جدا (ورفعنا بعضكم فوق بعض درجات ليتخذ بعضكم بعضا سخريا) فألمانيا دولة متقدمة لأنها تمكنت من توظيف كل مقوماتها بينما يعاني اليونان إخفاقات كبيرة وديون هائلة فأصبح هناك تساؤل هل يمكن أن يذيب التكامل هذه الفوارق الاجتماعية والاقتصادية .

وكان يروج للتكامل بأنه ينقذ النموذج الاجتماعي من هجمة الأسواق الناشئة وان التكامل الكفيل في مساعدة الدول الضعيفة في التكامل على التصدي للعولمة لان زعماء أوربا أصبحوا يتحسسون من العولمة التي كانوا يروجون لها في الفترة الماضية حيث تمثل الصادرات الأوربية 20 في المائة من الناتج المحلي الأوربي مقارنة ب 12 في المائة في الولايات المتحدة وتخشى أوربا وأمريكا إلى أن العولمة تسببت في

ظهور أقطاب نمو جديدة أضرارها أكثر من منافعها على الاقتصادين الأوربي والأمريكي لان تلك الأقطاب مثل الاقتصاد الصيني أصبح اقتصاد منافس وليس عميل لذلك فان الاقتصادين الكبيرين في العالم يعانيان عجزا تجاريا ثنائيا مع الصين .

واليوم هناك توجهات في الاتحاد الأوربي بعد أزمة الديون السيادية يتطلب الاتحاد تحركا على المستويات الوطنية والاجتماعية بدلا من التوجه نحو مزيد من التكامل الأوربي ويرى الاتحاد الأوربي أن من اجل مواجهة العولمة والتصدي لها يجب ان تتكيف كل دولة في الاتحاد الأوربي بالطريقة التي تناسبها ولا يمكن لي قواعد اللعبة لصالح أي طرف بالكامل في عصر العولمة بل قدر من التكيف.

فلم يعد التكامل العلاج السحري الذي دعت إليه النظريات الاقتصادية ولم يعد التكامل قادر على إنقاذ النموذج الاجتماعي في دول التكامل مثلما حدث في الاتحاد الأوربي لان النمو يستفيد من التفاوت والتنوع ولكنه لن يخلق مساواة كاملة ويتمكن التكامل من إقامة دولة الرفاهية الاجتماعية القوية بين جميع الدول داخل التكتل لأنه مخالف لقوانين الخلق التي فطر الله الناس عليها لان الخلق والدول متفاوتون في الموارد والقدرات حتى يحتاج بعضهم إلى بعض لان المساواة بين الدول والأفراد يجعل كل فرد أو كل دولة تستغني عن الأخرى .

النمو الاقتصادي التساهمي:

الخفض التلقائي لنفقات الدولة والتقشف في كل من الولايات المتحدة وأوربا التي بدأت في أكتوبر عام 2012 في الولايات المتحدة بتخفيض 109 مليار دولار أدت إلى إحداث زيادة تلقائية في الضرائب على جميع شرائح المواطنين بواقع 20 في المائة في الولايات المتحدة ما يتسبب في نفقات اضافية بقيمة ألفي دولار في السنة لعائلات الطبقات الوسطى ، هذه الزيادة الحادة في الضرائب ستنعكس على استهلاك الأمريكيين وأن تؤدي بالتزامن مع التخفيضات الكبرى في النفقات الكبرى في النفقات العامة إلى انهيار الطلب الداخلي أي الدخول في كساد جزئي فالحكومة الأمريكية في مأزق وتخشى الوقوع في كساد بينما هي مطالبة بتنشيط الاقتصاد عبر مزيد من الانفاق في الوقت هي مطالبة بخفض العجز المارد الوحش .

هناك فرصة للمستهلكين الاستعانة بشركات الإنترنت التي تروج لاقتصاد التساهم رغم أنها تواجه ردود تنظيمية من الشركات التقليدية لكن بدأ أخيرا جيل

جديد من شركات التكنولوجيا الناشئة مدعومة ببرامج الكمبيوتر السهلة فبدأ الناس يتجهون لتأجير مساكنهم وسياراتهم ومكاتبهم بالمشاركة أي كما يعتقد بعض الاقتصاديين تحويل أصولهم الخاملة إلى استثمار لتعويض الضرائب التي اقتطعت منهم.

وقد ذكر تقرير نشرته مجموعة التيميتر أنه ظهر في السنوات الأخيرة أكثر من 200 شركة جديدة تعمل في هذا النوع الجديد من الاقتصاد التساهمي الغير موجود من قبل مدعومة بسيل من تمويل رأسمال المغامر تأتي هذه الاستثمارات وسط هبوط اقتصادي دفع بالمستهلكين بالبحث عن طرق جديدة لتوفير أموالهم صاحبه تغيرا ثقافيا خصوصا بين فئة الشباب أو بين الفئات ذات الدخول الضعيفة بدأت تهدد صناعات تقليدية مثل الفنادق وخدمات سيارات التاكسي.

لكن أصبح الاقتصاد التساهمي مهددا من الصناعات التقليدية باعتبار أنه يخالف القوانين الوطنية والإقليمية كما أن جامعي الضرائب يلاحقون مثل هذا الاقتصاد الجديد لتحصيل حصة من نجاحهم الاقتصادي وهناك اشتباكات في محاكم وبلديات من نيويورك إلى هامبورج هدفها اختبار الحدود التي تفصل بين الشركات الجديدة والأجهزة التنظيمية للمهن المصممة لضمان النوعية والأمان.

الأمر يتعلق بحل المواطنين مشكلاتهم بأنفسهم وإبقاء قوة نفقاتهم بعيدة عن المؤسسات الكبيرة والاقتصاد التقليدي وهم بدلا من ذلك يعتمدون على بعضهم البعض ووجدوا ضالتهم في الشبكة العنكبوتية وأغلب مرتادي هذه الخدمة هم من نخبة العاملين الذين يريدون الاستمرار في التمتع بكافة الخدمات ولكن من دون تحمل عبء امتلاك مسكن أو سيارة أو مكتب وهي تسميها بالمشاركة الفخمة وفي المقابل يحصل العاطل عن العمل أو ممن يريد زيادة دخلة بعمل اضافي كطاهي أو كمربية أو تقديم بعض الخدمات الخاصة من تنسيق حدائق وتنظيف منازل من أجل الحصول على فوائد تكميلية ويعتبر العديد من الاقتصاديين بأنها ثورة حقيقية قادمة في اقتصاد السوق المفتوحة رغم أن البعض يعتبر مثل ذلك ما زال وهما .

هذا النوع من الاقتصاد يسمى بالاستهلاك التعاوني اذ يقتسم الناس حاجاتهم لتخفيض النفقات في الزمن الصعب وبعض الاقتصاديين يرفض أن يسمي الاقتصاد التساهمي بالعمل التجاري لكنه نموذج جديد ظهر بعد الأزمة المالية

والديون السيادية في الدول المتقدمة والتي انعكست آثارها على المجتمع ضمن دائرة الحلقة الاقتصادية.

في السعودية وفي بقية دول الخليج فإن الوضع يختلف تماما لكن هناك مشكلات أخرى يعاني منها المجتمع السعودي والخليجي يمكن أن يتجه إلى هذا النوع من الاقتصاد التساهمي، فالدولة اتجهت إلى معالجة مشكلة الوافدين بتصحيح أوضاعهم حتى لا تتحول مشكلتهم إلى مشكلة ما يسمون البدون، الذين يتوالدون وقد أصبحوا متوطنين من دون حقوق او معالجة، ولا توجد احصاءات رسمية منشورة تحدد أعدادهم، ولكن أعدادهم كبيرة جدا قد تصل إلى خمسة ملايين أو أكثر وتصطدم الدولة عند تصحيح أوضاعهم بسبب أنهم لا يحملون هويات ومقيمون لفترة طويلة جدا من الزمن، قد يكون لأجيال ثلاث أو أكثر، ويعاني المجتمع من مشكلة استقدام عاملات في المنازل لأسباب عديدة، فيمكن أن يتجه المجتمع نحو الاقتصاد التساهمي من خلال تكوين شركات لتمكين تشغيل مثل تلك الفئات بعد تأهيلهم وتدريبهم ليحلوا مكان العمالة الوافدة المنزلية وهي معالجة مركبة من عدة جوانب .

أصيبت الرأسمالية بنكسة بعدما باتت تنفق أكثر مما تكسب أدى ذلك إلى تآكل الطبقة الوسطى ولم تعد الرأسمالية قادرة على الاحتفاظ وتوليد وظائف جديدة خصوصا بعدما أعلنا كلا من تاتشر وريغان الحرب على الدولة وعلى النقابة العمالية وبالذات بعد اختراع الكمبيوتر مما أدى إلى فصل العديد من العمال.

أطلقت الرأسمالية العنان لرجال الأعمال والمصارف بعدما تم اغتيال الإنتاج الحقيقي وإشاعة بدل منه الربح السهل والسريع في البورصات، وتحولت البورصات من بيوت لتمويل المشاريع الاقتصادية إلى مصائد للأرباح الوهمية.

فالرأسمالية اختطفت من قبل رجال الأعمال خصوصا من قبل طغمة اقتصادية فاسدة استولت على مصانع وشركات الدولة مثلما حدث في روسيا معظمهم كانوا من اليهود في زمن بوريس يلتسين ولكن استطاع بوتين استعادة أملاك الدولة من هذه الطغمة الاقتصادية الفاسدة بعدما نجحت في تهريب 150 مليار دولار إلى الخارج.

وعندما وصلت الرأسمالية إلى هذه المرحلة لم تتمكن من حفظ التوازن ما بين اقتصاد السوق ومكاسب الطبقة الوسطى، لان التوازن سيكون على حساب

الطبقة الثرية التي استفادت من المرحلة السابقة ومما زاد من تشويه الرأسمالية سوء تخفيض ضرائب الأغنياء في عهد بوش الابن.
فظهرت طبقة جديدة إلى جانب طبقة الأثرياء طبقة مستغلة جديدة في حي المال (وول ستريت) وظهرت المكافآت العالية لمدراء المصارف وسماسرتهم بمكافآت خيالية جدا غامروا بأموال المودعين والمستثمرين والتي تبخرت فيما بعد.
فجاء عام 2008 الذي لم تتمكن الرأسمالية من إخفاء إفلاسها المالي مما اضطر أوباما الرئيس الجديد للولايات المتحدة إلى إنقاذ المصارف من الضرائب التي يدفعها الشعب وسدد ديون 700 مليار دولار في حين ترك 700 ألف أسرة مفلسة مهددة بالطرد من بيوتها بالإضافة إلى تحمل أمريكا ديون حرب بوش الابن البالغة 3,7 تريليون دولار.
ومعروف أن وراء كل جمود اقتصادي أزمة اجتماعية مما يحتاج إلى إنقاذ الرأسمالية من نفسها فأصبح مستقبل الرأسمالية غامض لان الرأسمالية تعتمد في تفسيرها للحراك السياسي والاجتماعي وفي رهانها على الطبقة البروليتارية بدلا عن الاعتماد على الطبقة الوسطى الأكثر وعيا وثقافة وحيوية.
وتتجه أوربا وأمريكا اليوم إلى العمل بما يضمن انتعاش الاقتصاد وإعادة التوازن والنمو وهي تنظر إلى العمل المشترك مع الشركاء في مجموعة العشرين بروح المسؤولية والهدف المشترك، وبدأت أوربا تركز على أهمية الروح الجماعية المتجددة خصوصا فيما يتعلق بالإصلاح المالي الدولي الذي يتضمن إصلاح صندوق النقد الدولي ذاته وإعادة النظر في عادات الاستهلاك حتى تصل الدول التي انحرفت فيها الرأسمالية إلى التنافسية مرة أخرى.
وعالجت أوربا أزمة الديون السيادية بإعادة رسملة البنوك وزيادة مخصصات آلية الإنقاذ الأوربية وموافقة البنوك على شطب 50 في المائة من ديون اليونان وبدء مفاوضات مع الصين للمشاركة في الحل الأوربي لازمة منطقة اليورو باعتبار أن الصين تملك 60 في المائة من احتياطي العملات في العالم أي أكثر من ثلاثة تريليونات دولار خصوصا بعدما قررت الصين الاستثمار بالعملة الأوربية بديلا عن العملة الأمريكية وهو عهد جديد لتدويل العملة الصينية.

إنشاء شركات يستحوذ عليها العمال احد خيارات المسؤولية الاجتماعية للشركات الكبرى:

تتسابق الشركات الكبرى على تقديم خدماتها للمجتمع تحت غطاء المسؤولية الاجتماعية ولكن معظم هذه الخدمات تصب في صالح الشركة كجزء من الخدمات الإعلانية وأيا تكن تلك النوايا ولكن يمكن توجيه تلك الخدمات بما يصب في تحريك عجلة الاقتصاد المحلي والمساهمة في القضاء على البطالة.

وهناك خيارات عديدة أحد هذه الخيارات التوجه نحو إنشاء شركات صغيرة يشارك الموظفين في جزء من ملكية الشركة، وتبدأ الشركات الكبرى في تحقيق مسؤوليتها الاجتماعية بإنشاء شركات في مجال تجارة التجزئة يمكن أن تشارك الشركة الكبرى في جزء من ملكية الشركة للإشراف على استمرارية الشركة ولكنها تحت إدارة موظفيها من اجل أن تمتلك حق النقض فقط بشأن التغيرات الاستراتيجية الرئيسية مثل عمليات الاستحواذ والبيع والإغلاق الذي ينطوي على أكثر من 5 في المائة من أصول الشركة.

طبعا لا يحق للموظف بيع ملكيته في الشركة بل الحصول فقط على العوائد الربحية ويحق له تحويل هذه الأرباح لزيادة ملكيته في الشركة ولكن ضمن نسبة محددة لا تزيد عنها ويعتبر ملكية الموظفين للشركة او لجزء منها من العوامل التي تساهم في بقاء الشركة في سوق شديد التنافسية عندها يجد الموظفين بأنهم يستفيدون من التغيرات التي توجب إجراؤها ، ويحق للموظف بيع نصيبه إذا أراد الانتقال إلى مكان آخر ولكن ضمن شروط التوظيف التي تضعها الموارد البشرية لضمان احتضان الشركة موظفين أكفاء ولديهم قدرات عالية على التطوير والابتكار .

وبعد فترة من الزمن يحق للموظفين شراء الشركة بالكامل من الشركة الأم ويحق لهم بعد خمس سنوات من تأسيس الشركة تعويمها في سوق الأسهم إذا ما انطبقت على الشركة ضوابط هيئة سوق المال في هذا الخصوص.

وقد وجد الأكاديميون أن ملكية الموظفين لأسهم الشركة التي يعملون فيها يزيد من الإنتاجية طالما انه مرتبط بحزم منطقية من ممارسات العمل التي تقلل من مستوى الرقابة وتعطي مسؤولية أكبر إلى الموظفين.

وتكون هذه الشركات قد حققت عدة أهداف وهو نموذج بديلا عن الإشكال التقليدية من الرأسمالية ومثل هذه الشركات التي يشترك الموظفين في ملكيتها أن

تنجح في اختبار السوق وتصنع مجتمعا يشعر بأنه مشاركا في تنمية مجتمعه بعيدا عن أنانية أصحاب رؤوس الأموال.
فإدخال خطط ملكية الموظفين للأسهم يزيد الإنتاجية عموما طالما انه مرتبط بضوابط الموارد البشرية وهو نموذج لم يعتد عليه السوق ولكنه يقدم نموذجا يقلل فيه مستوى الرقابة التي تعهدها الشركات التقليدية لان هذا النموذج يعزز الرقابة الذاتية أو يعطي مسؤولية أكبر إلى الموظفين.
يجب أن تتنافس الشركات الكبرى في تقديم مثل هذا النموذج الذي يحقق أقصى قدرا من القيمة الاقتصادية والاجتماعية في أن واحد ويحقق للشركات المكانة المرموقة في تحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية قصوى للمجتمع بأسره بل ويحقق لها الدعاية الكافية.
من أكبر عيوب الرأسمالية التوزيع غير العادل للدخل والسلطة لليد العاملة في المشاريع، ولم تنجح اليد الخفية للسوق التي هي من أفكار ادم اسميث بان تكون قادرة على تفسير لماذا يحصل صاحب المصنع أو المشروع على الفوائض او يستأثر بها في حين يعتبر العمال بأنهم هم الذين صنعوا هذه الفوائض بينما صاحب المصنع او المشروع يرى بان أمواله المستثمرة لولاها لما تحققت هذه الفوائض.
فالمشاركة في مبادئ الاقتصاد الإسلامي تعالج هذه المعضلة حتى لا تجعل صاحب المال يستأثر بالفوائض على حساب العمال ولا تجعل العمال يشعرون بالاسى والظلم من صاحب المال بل تجعل الطرفين متشاركين في الخسارة وفي الفوائض.
لكن للأسف نحن حتى اليوم نطبق فقط أنظمة الرأسمالية بسبب عدم محاولتنا التحرر من التبعية التي فرضها الاستعمار في السابق، واليوم بسبب التخلف الذي نعيشه بينما لو حاولنا تطبيق مبادئ الاقتصاد الإسلامي القائم على المشاركة الذي ينصف جميع الأطراف قد نصل إلى نموذج غير النموذج الرأسمالي ونصل إلى نتائج يمكن أن تصبح نموذجا ناجحا يمكن استنساخه وتطبيقه على مستوى العالم.
فالإسلام يدعو إلى توزيع عادل للثروة وفق قول الله سبحانه وتعالى (كي لا تكون دولة بين الأغنياء منكم) ولكن وفق القدرات الإنتاجية والكفاءات المتفاوتة (ورفعنا بعضكم فوق بعض درجات ليتخذ بعضكم بعضا سخريا) من خلال التعاون والتكامل بين جميع الأطراف لتحقيق التقدم والازدهار والنمو.
فالإسلام لم يضع حاجزا وصراعا ما بين البرجوازيين أصحاب الأموال والعمال ، بينما أعطت الرأسمالية البرجوازيين أصحاب المال أكثر مما يستحقون ، بينما

الإسلام وضع إطارا للتعاون والتكامل بين الطرفين لكي لا يغمط حق طرف على آخر وهو ما بين المثالية الألمانية والحتمية الانجليزية والمادية الصلبة التي تعزز وتيرة السلطة والقوة والنفوذ إلى حد خطير تهدد حرية العمال وهي تتناقض ما بين التنوير والرومانسية التي تؤدي في النهاية إلى صراع اجتماعي حذر منه الإسلام لأنه يورط المجتمع في النهاية في بطالة وكساد وصراع اجتماعي ثلاثية خطيرة .

والآن بدأت الشركات العائلية خصوصا بين ثلاثة خيارات إما بيع الشركة كليا أو جزئيا أو تعويم أسهمها في سوق البورصات ولكن هناك خيار ثالث وتعتبره الشركات بأنه جذابا للمالكين خصوصا ممن لا يهتمون بالحصول على أعلى سعر ممكن ولكنهم يهتمون باستمرار شركتهم كشركة مستقلة وهذا الخيار هو نقل الشركة إلى أيدي موظفيها.

وأشهر شركة مملوكة للموظفين في بريطانيا هي شركة جون لويس مجموعة تجارة التجزئة يعود تاريخ إنشائها إلى عام 1929 حينما طبق جون سبيدان لويس خطة للمشاركة في الأرباح أصبح اسمها (جون لويس بار تنر شيب).

ولدى شركة جون لويس أكثر من 75 ألف موظف يعرفون بالشركاء وينسب نجاح الشركة بدرجة كبيرة إلى ولائهم والتزامهم وجدت هذا الانتقال قبل ايام شركات الأسهم الخاصة وعمليات شراء الإدارة الشاملة.

وهناك نموذج آخر مثل شركة توليس راس تعمل في صناعة الورق الذي ادخل برنامج أسهم المشاركة بالأرباح وفي عام 1994 تم الاستحواذ على جميع أسهم العائلة واكتملت عملية الشراء الشاملة من جانب الموظفين وأصبح لدى راسل مجلس ملكية الموظفين وهو لا يدير الشركة حيث أنها مسؤولية مجلس المديرين ولكنه يملك حق النقض – الفيتو بشأن التغييرات الاستراتيجية الرئيسية مثل عمليات الاستحواذ والبيع، أو الإغلاق الذي ينطوي على أكثر من 5 في المائة من الأصول.

أصبح من الشائع الآن أن تعمل شركات السلع الاستهلاكية خصوصا مع شركاء خارجيين من اجل أن تسعى إلى ابتكارات مفتوحة وهناك نماذج من الشركات التي اتبعت هذا الأسلوب في تعزيز مكانتها وتوسيع أعمالها مثل شركة بروكتر اند جامبل فقد أطلقت برنامج تحت اسم الاتصال والتطوير الخاص بها منذ عام 2001.

كانت فكرة الشركة مخالفة لأفكار كثير من الشركات التقليدية التي كانت تحافظ على ابتكاراتها داخل الشركة لكن هذه الشركة قاومت هذه الأفكار التقليدية وتحررت منها إلى آفاق أرحب وأوسع واتجهت إلى إشراك شركاء من الخارج في 50 في المائة على الأقل من منتجاتها الجديدة وحققت الشركة هذا الهدف في غضون خمس سنوات بل زادت النسبة اليوم عن 60 في المائة.

وقد أنتج هذا التعاون الخارجي عن إنتاج سيل من الأفكار الجديدة بل والأفكار الكبيرة الناجحة الذي حقق للشركة قفزات كبرى تمكنت من منافسة الشركات الأخرى حتى أصبحت الشركة تنتج أفضل خمسة من أصل عشرة منتجات جديدة من الأصناف غير الغذائية في الولايات المتحدة عام 2009.

وتشمل قائمة شركاء الشركة مثل شركتي الأغذية (كون اغرو) و (جنرال ميلز) وشركات منافسة بما في ذلك المشروع المشترك بينها وبين شركة كلوروكس والخاص بعلامتها التجارية غلاد للاكياس البلاستيكية الذي أنشئ عام 2003 واستطاعت الشركة أن يشاركها مختبر لوس الاموس ناشيونال الحكومي وهو مركز أبحاث تقنية الدفاع الأمريكي استفادت من التقنية المستخدمة في إنتاج المادة الهلامية الماصة المستخدمة في حفاظات الأطفال باستخدام أنظمة تحليل بيانات نظرية تم تطويرها لتقنية الأسلحة.

وكجزء من مسؤولية الشركة الاجتماعية التعاون مع الشركات الصغيرة والمتوسطة وكانت تواجه تحديا كبيرا في الطلبات الكثيرة من اجل التعاون ولكنها حينما كانت تقدم اعتذارها عن التعاون مع تلك الشركات التي ترغب في التعاون معها فإنها غالبا ما توجههم إلى شركات أخرى منافسة ترحب بالتعاون مع مثل تلك الشركات لأنها تجد أن من مسؤوليتها الاجتماعية نحو المجتمع الاقتصادي والاجتماعي أن تساهم في تنمية الاقتصاد المحلي والاجتماعي بعيدا عن الأنانية السابقة.

وتتوقع الشركة العملاقة أن تتضاعف مبيعاتها بحلول عام 2015 إلى ثلاثة أضعاف لذلك فان الشركة تتجه نحو زيادة مخصصات مساهمة برنامج الاتصال والتطوير في الشركة لان المنتجات التي يتم تطويرها مع شركاء خارجيين قيمتها ثلاثة مليارات دولار من النمو السنوي للمبيعات في عام 2010 ارتفعت من مبلغ مليار دولار وان الرقم المستهدف سيرفع الحصة من نمو المبيعات السنوية الجديدة من المبادرة من نحو 25 في المائة إلى أكثر من 60 في المائة.

فيجب أن يتغير المفهوم الثقافي لغالبية الشركات في دول الخليج وهي طريقة جديدة بديلة عن الاستحواذ على الشركات بان تتحول من الاستحواذ على الشركات إلى الاستحواذ على الأفكار الجديدة والكبيرة عبر المشاركة بدلا من الاستحواذ الذي يعرض الشركة أحيانا لمخاطر عالية جدا أو يتغلب على التمويل الذي لا تمتلكه كثير من الشركات أو قد تحصل عليه وفق فوائد عالية جدا.

ويقول شيكار ميترا رئيس قسم البحث والتطوير لأعمال شركة بروكتر اند جامبل في مجال التجميل انه قبل عقد من الزمن لم تكن الشركة أن تهتم بمثل هذه الأبحاث ذات الصلة بمساحيق التجميل ولكن كما يقول عندما غيرنا ثقافتنا وجدنا (البقرة المقدسة) هناك عالم من العقول في الخارج التي يمكنها أن تجلب لنا الأفكار والابتكارات الحديثة وفي نفس الوقت يقول كارل لينتنر الذي كان يترأس شركة سيديرما باعتبارها شركة صغيرة لم تكن لدينا الفرصة في الوصول إلى العالمية إلا أن شركة بروكتر اند جامبل غيرت سياستها واستطاعت تسويق مرطبات (اولاي ريجبينيرست) المكافحة للشيخوخة والمجددة للشباب والتي تم تطويرها بناء على الدهنيات الجزئية التي طورتها شركة سيديرما الفرنسية .

فمفهوم الشراكة الجديد ساهم في النمو السريع لشركات صغيرة قد تحتاج الى سنوات طويلة وقد تكون عقود لأنها لا تمتلك المال الكافي وفي نفس الوقت ساهم في القدرة على النمو السريع للشركات الكبيرة من دون عمليات استحواذ تستغرق وقتا ومالا كبيرين.

الفصل الثالث: كيف نصل إلى النمو المتوازن

النمو الاقتصادي المتوازن:

عادة ما يقاس أي اقتصاد بأن النمو الاقتصادي يكون فيه متوازن عندما يتمكن أي اقتصاد من الوصول إلى نقطة التشغيل الكامل للعمالة، ويعتقد بعض الاقتصاديين أن أي اقتصاد مرن يكون قادر على أن يكون اقتصاد متوازن، ولكن كيف يصل أي اقتصاد إلى التشغيل الكامل؟ خصوصا بعد الأزمات الاقتصادية التي حدثت عام 2008.

فأتباع نظرية كينز يركزون على خطط قصيرة الأجل والتي لا تزيد عن سنتين في فترات انتقالية على أمل الوصول إلى الوضع الطبيعي على عكس الخطط الكلاسيكية التي تستغرق خططها من ثلاث سنوات إلى سبع سنوات حتى يعود الاقتصاد نحو نقطة التشغيل الكامل للعمالة ورغم اختلاف مدد تلك الخطط الكلاسيكية عن خطة كينز القصيرة الأمد فإنها لم تتمكن هي أيضا من اعادة التوازن إلى النمو الاقتصادي إلى مستوى الانفاق والإنتاج وتشغيل العمالة المطلوب بسبب تغيرات طارئة تؤثر على مجرى السياسة والبيئة الاقتصادية التي لم يتوقعها الاقتصاديون أو لم تحسب في مثل تلك الخطط ، ولا يزال بعض الاقتصاديين يعتبرون أن مثل تلك الخطط هي خطط طوارئ ولا تقود إلى نمو اقتصادي متوازن وإنما فقط الخروج من الكساد التي تعاني منه ولابد أن يرافقها خطط طويلة الأمد .

ومثال على ذلك حينما اتبعت اليابان خطط الأجل القصير منذ أزمتها الاقتصادية في بداية التسعينات من القرن الماضي وجدت اليابان أن الخطط قصيرة الأجل استمرت لعقود ولم تعود اليابان إلى التوازن الاقتصادي لأن الخطط قصيرة الأجل تلقي بظل ثقيل على الاقتصاد.

فالبحث عن التوصل إلى نمو اقتصادي متوازن قديم، ودائما ما تركز الأبحاث والدراسات على الفائدة والأسعار، ويعتقد كثير من الباحثين بأن سعر الفائدة يحددها النظام المالي من أجل الوصول إلى فائدة طبيعية وهي القيمة التي تعادل عندها المدخرات المرغوبة عند مرحلة التشغيل الكامل للعمالة وتتحقق هذه النقطة عادة بالاستثمار المطلوب من أجل الوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل للعمالة، عند تلك النقطة يمكن لأي اقتصاد أن يتوقف عن الاستدانة ويبدأ يهتم بالتخلص من الديون.

وعلى العكس من ذلك فحينما يسعى أي اقتصاد نحو الاستدانة المفرطة فإنه يؤدي إلى طفرة تضخمية في الاقتصاد ويبدأ يشعر بأنه دخل في مرحلة مضطربة وحرجة ويحتاج إلى التخلص من الديون المتضخمة والمتراكمة حتى لا يدخل الاقتصاد في مرحلة الكساد، وهنا ينشط البنك المركزي في التدخل في دفع سعر فائدة السوق نحو سعر الفائدة الطبيعية من أجل التوصل إلى نقطة التوازن المطلوبة في النمو الاقتصادي.

وهناك كثير من الاقتصاديين يرون بأن الوصول إلى نقطة التشغيل الكامل للعمالة هي فرصة نمو بالغة الضخامة مما جعل العديد من الاقتصاديين يتجهون إلى معالجة الكساد بإلقاء اللوم على تخمة الادخار في عدد من دول العالم وخصوصا في الصين وفي ألمانيا ويطالبون تلك الدول بتقليل الادخار ، بينما يلقى البعض الآخر على العجز في الاستثمار العالمي الناجم عن الافتقار إلى الفرص التكنولوجية ، بينما هناك آخرون يرون ضرورة استهداف رفع نسب التضخم من 2 في المائة سنويا إلى 5 في المائة لأنهم يعتبرون أن مثل تلك المعالجات تهدف إلى تخلص الناس من قدر كبير من المدخرات في هيئة نقد من شأنها أن تحفز الاستثمار الحقيقي ولكن كانت آراء رؤساء البنوك المركزية هي عكس وجهة النظر هذه بل ويحذرون من مخاطر رفع نسب التضخم لأن استهداف رفع نسب التضخم تقود إلى رفع نسب التضخم بشكل كبير ومبالغ فيه مما يقود إلى ركود عميق ، والبعض الآخر يعتبر أن نقص الأصول الآمنة في العالم أو في أي اقتصاد يقلص من تعبئة قدرة المجتمع على تحمل المخاطر المالية .

لذلك لا توجد لدينا نظرية واحدة تقدم رؤية متكاملة نحو التوصل إلى نمو اقتصادي متوازن، ولكن نستطيع أن نقول أن مثل تلك النظريات يمكن أن تساهم

في تنوير السياسة الاقتصادية في عالم لا يزال يفتقد إلى النمو الاقتصادي المتوازن وهو أشبه باليابان في أوائل التسعينات.

يفترض أن يكون توازنات الحساب الجاري في العالم مجموعه صفرا وهو ما يسمى بالعالم المثالي ولكن في الواقع غير ذلك ولا توجد آلية لضمان مثل هذا التوازن على أساس مستمر ومستدام، لذلك نحن نبحث في نماذج النمو بين الدول حتى يمكن أن تكون نماذج يمكن محاكاتها، فهناك دول تطبق نموذج النمو القائم على التصدير وهناك دول تطبق نموذج النمو القائم على الاستدانة.

وهناك دول تعتمد على فوائض خارجية ضخمة لتحفيز القطاعات القابلة للتحفيز ولدينا مثالين في أوربا السويد وألمانيا فخلال العقد الماضي كان متوسط الفائض في الحساب الجاري لدى السويد أعلى من 7 في المائة وفي ألمانيا قريب من 6 في المائة.

وحتى التسعينات من القرن الماضي كانت ألمانيا تعاني متاعب اقتصادية ولكن سبب تحول ألمانيا الذي شهدته الآن يعود إلى تحرير سوق العمل وتقييد الإنفاق العالم الذي تعيبه الآن على دول الاتحاد الأوربي المتعثرة واتجهت إلى التقشف ونفذت المانيا كذلك بعض الإصلاحات الملموسة ورغم ذلك فإن ألمانيا لا تمتاز بمرونة في سوق العمل تفوق الدول الأوربية المماثلة ولكن التحول كان في التوازن الخارجي لألمانيا حيث تحول العجز في تسعينات القرن الماضي إلى فوائض بفضل شركاء ألمانيا التجاريين في منطقة اليورو ومع دول العالم حتى أن بعض الاقتصاديين يصفون ألمانيا بأنها كانت تمتطي الطلب العالمي بالمجان مثلها مثل الصين ويبدو أن الدولتين أدركتا أن دول العالم وخصوصا الولايات المتحدة واليابان وغيرها من الدول الأخرى لن تسمح لهما بممارسة نفس النموذج وبدأت تتجه نحو نماذج جديدة كالاعتماد على الطلب المحلي .

بينما اتجهت الصين إلى تقليص الفائض الخارجي الضخم الذي كان أعلى من 10 في المائة من الناتج المحلي عام 2007 مع هبوط اختلال الميزان التجاري إلى 2,5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وبالطبع هبط معه معدل نمو الاقتصاد بنحو نقطة مقابل كل نقطة رغم ان النمو في الصين لا يزال مرتفعا عند 7 في المائة الذي يعكس ارتفعا في الاستثمار المحلي إلى نحو 50 في المائة من الناتج المحلي وهو نمو غير مستدام وتريد الصين أن يعود الاستثمار المحلي إلى مستوياته الطبيعية مما يفرض مزيدا من التباطؤ في النمو.

وهناك نموذج آخر نموا سريعا من دون الاعتماد على الفوائض الخارجية ولكن اعتمدت بدلا عنها على تدفقات رأس المال والتي تعمل من خلالها على تحفيز الإئتمان والاستهلاك الداخلي وعلى توليد نمو مؤقت ولكن هذه الاقتصادات المتلقية لرؤوس الأموال المتدفقة تكون عرضة لأسواق متقلبة خصوصا في أسواق المال واضطربت هذه الدول حينما أعلن البنك المركزي الفيدرالي في الولايات المتحدة عن أتباع سياسة نقدية متشددة مما يؤدي إلى هروب رأس المال وزعزعة تلك الاقتصادات.

والهند تحولت من فوائض في الحساب الجاري في أوائل العقد الماضي بينما تعاني اليوم عجزا تجاوز 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012 نتيجة اتباع الهند سياسات متراخية في الاقتصاد الكلي.

ومن الصعب أن توجد نماذج نمو مثالية يمكن محاكاتاها وحتى الآن لا يوجد أبطال نمو على مستوى العالم لأن مثل تلك النماذج الجيدة والناجحة لا تحاول مثل تلك الدول إدامعة نموذجها وقد تكون هناك ظروف معينة استغلتها واستثمرتها هذه الدولة.

ولكن في النهاية لا يمكن لأي نموذج أن يستمر من دون التوافق مع دول عالمية أخرى بسبب الترابط العالمي بين هذه الدول، فهناك دول يمكن أن تحاصر نمو دولة ما إذا لم يكن هناك اتفاق ومشاركة، فالدول التي تملك فوائض تحاول تقليص فوائضها مقابل دول أخرى تتجه نحو تقليص عجزها، ويمكن أن يكون هناك توقف مفاجئ لتدفقات رأس المال والأزمة المالية ويمكن على أثرها تنمو اختلالات التوازن الخارجية مما يجعل كل مرحلة من هذه المراحل مؤلمة.

عندما يتحول نمط الاستهلاك إلى فيروس ويسمى في الدين الإسلامي بالتبذير وقد حذر منه الإسلام تحذيرا شديدا لما فيه من الهلاك والخطورة التي تدمر اقتصادات دول فكيف بدخل الفرد (إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين) (والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما).

وقد جربت أمريكا نمط الاستهلاك الفيروسي المسمى بالتبذير في الدين الإسلامي في العقدين الأخيرين واستغلال الأموال الساخنة الداخلة إلى أمريكا من اجل رفاهية المواطن الأمريكي على حساب الأموال الدولية لا بل من اجل ثرائه.

هذا النمط الاستهلاكي الناشئ عن الشعور بالثراء كان أكثر وضوحا في الولايات المتحدة حيث اندفع مالكو هذه الأصول إلى الاستدانة مقابل رهن تلك الأصول ومن

ثم توريق هذه الرهون من قبل البنوك المقرضة وتداولها على نطاق واسع وشامل مع ان هذه البنوك تدرك أن تداول هذه الرهون يحمل مخاطر عالية جدا خصوصا عندما تم تحويل السندات طويلة الأجل إلى سندات قصيرة الأجل تكون قابلة للتداول في السوق الدولية مما اغرق الأسواق الدولية بكم هائل من الديون الرديئة وجمعت الأزمة بين فقاعتين في آن واحد فقاعة عقارية وفقاعة ائتمانية انفجرتا الواحدة تلو الأخرى عام 2007 و 2008 امتدت إلى دول الفوائض المالية كاليابان والصين وألمانيا بجانب البلد الأصلي .

وكان الاقتراض هو أهم عامل في نمو المستوى الاستهلاكي حتى أصبح الاستهلاك يمثل ثلثي الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي وفاق نمو الديون الدخول وما قيمة خفض الفائدة إذا كان المواطنين لا يستطيعون الاقتراض أصلا حتى أصبحت قيمة المشتقات المالية العالمية في السوق نحو 650 تريليون دولار أي عشرة أضعاف الناتج المحلي العالمي.

فأصبح فيروس الاستهلاك من ابرز المشاكل الذي يواجه البشرية باعتباره سلوكا خاطئا وخطيرا انتقل إلى بلدان دول الخليج خصوصا في رمضان والعيد الذي يتبعه نفقات المدارس يليه الإنفاق على الترفيه والسياحة حتى وصل إنفاق الفرد الإماراتي إلى 73 في المائة من دخله وتزداد القوة الشرائية للأسر السعودية في رمضان فقط نحو 50 في المائة و100 في المائة في الأسبوعين قبل شهر رمضان مما يشجع على بروز نزعة احتكارية لدى بعض التجار وتستنفر كافة الجهود لمواجهة هذا الاستهلاك المتزايد والغير طبيعي وكان دول الخليج متجه إلى حرب قادمة يتجه المواطن إلى الاحتياط وتخزين المواد الغذائية خصوصا عندما تغيب توافر شروط المنافسة في الأسواق المحلية .

ومن الخطورة تحفيز جانب العرض على الطلب حتى تصبح معدلات الادخار قريبة من الصفر أو حتى بالسالب مقابل مغامرات استهلاكية تتصف بالتبذير المنهي عنها في الدين الإسلامي مما جعل الكثير من المواطنين عليهم ديون وهناك أكثر من 60 ألف متعثر في سداد القروض الشخصية في السعودية عام 2010 والنساء يشكلن 32 في المائة.

فالزيادة المفرطة في المعروض أطلق عليه الخبراء (قانون والرأس) مفاده أن أي سوق يخطط المتعاملون فيها للشراء بما يتجاوز مبيعاتهم، لابد أن يقابلها سوق أو أسواق تنبأ بها رسولنا الكريم تقارب الأسواق في أخر الزمان أي كثرتها وهو ما

يهدد الاقتصادات الذي يؤدي إلى كبح جماح قدرة المشترين بسبب الديون المتراكمة عليهم مما يؤدي إلى انكماش اقتصادي وركود قد يؤدي إلى انهيار مثلما حصل مع الرهون العقارية الأمريكية.

فاعتماد المجتمع على القروض في سداد احتياجاتهم التي يعتبر جزء كبير منها ليست أساسية بل احتياجات استهلاكية خصوصا مع غياب ثقافة الائتمان وكيفية التعامل مع التمويل إلى جانب أن كثيرا من المقترضين لا يقرأون العقود التي يوقعونها سواء مع البنوك أو مع غيرها وبالتالي يقعون في فخ هذه الديون رغم انه يفترض أن تكون هذه القروض فقط في الأساسيات وليس في الحاجات الاستهلاكية.

ولم يحرم الإسلام التبذير إلا لان الروح الاستهلاكية هي محصلة تباهي التي قد يتحول بعضها إلى مستنقع من الفساد والتحلل الخلقي، فأصبحت المرأة تتباهى بحقيبتها وعباءتها ونظارتها والرجل يتباهي بحذائه وثوبه وقلمه ونظارته وهكذا وأصبح تامين هذه الملتزمات من الضروريات بل وأصبحت هي جزء من شخصية الرجل والمرأة وترى أو يرى الرجل إذا لم يتمكن من تامين هذه المستلزمات فهو لا يستحق أن يجالس الناس أو يخالطهم فعليه أن يبحث عن أي وسيلة لتامين مثل هذه المستلزمات حتى ولو كانت الوسيلة غير شرعية.

آثار النمو السريع:

بدأت تطفو على السطح عبارة أزمة أسواق ناشئة كما جاء في صحيفة فايننشيال تايمز الذي يتزامن مع تقرير أصدره معهد التمويل الدولي يؤكد فيه إن الانخفاض في أسهم وعملات الأسواق الناشئة وصل إلى مستويات الأزمة، رغم أن البعض يفرق بين ضعف الأسواق الناشئة والأزمة الآسيوية في أواخر التسعينات التي أدت إلى انهيار اقتصادي والتي كانت صدمة مفاجئة.

هناك خبراء في ستي جروب متخصصون بالأسواق الناشئة يعتبرون أن الأسواق الناشئة حالة مرضية مزمنة وليست حادة، وهي نهاية عصر شهد نموا سريعا يقوده الاستثمار في الصين، والأخرى تراجع نمو التجارة العالمية إلى مستويا تلم نشهدها منذ جيل، أي أن على العالم أن يتأقلم مع تلك المتغيرات، خصوصا وأن العالم بعد الأزمة المالية عام 2008 وجد مبتغاه في الديناميكية في اقتصادات السواق الناشئة ساعدت في جر العالم مرة أخرى على النمو، لكن هذه الديناميكية غير

موجودة الآن بل استنزفت، خصوصا بعدما وصلت الديون في الشركات الصينية إلى 145 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي حسب صندوق النقد الدولي، وهو ما يقود إلى الانكماش الحاد في الاستثمار الخاص الذي يمثل تهديدا لحجم النمو الذي تستهدفه الصين.

انخفض نمو الأسواق الناشئة إلى 3.6 في المائة عام 2015 وهو أدنى مستوى منذ عام 2001 وهو ما أثر على اقتصادات الأسواق الناشئة المصدرة للسلع الأساسية، جزءا من تلك الأزمة بسبب ضعف الطلب الذي عكس تدفقات رأس المال وانخفاض أسعار السلع الأساسية، وتباطؤ نمو الائتمان، وجزء آخر بسبب المشكلات الهيكلية من جانب العرض تسببت في موجة انكماشية تؤدي إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي وإلى عملية بيع سريعة للأسهم والعملات والشئ نفسه ينطبق على دول متقدمة مثل استراليا وكندا، بجانب تأثير المخاطر الجيوسياسية التي هي أيضا تحكمت في معدلات النمو وترحك أسعار السلع والمعادن.

تدني أسعار السلع الصناعية يدشن حقبة جديدة في الأسواق تقبع فيه أسعار السلع التقليدية مثل النفط والفولاذ والفحم في أدنى مستوياتها منذ عدة سنوات، إلا أنه يتوقع أن ترتفع أسعار المواد الخام الداخلة في الهواتف الذكية والسيارات الكهربائية مثل الليثيوم والجرافيت والكوبالت، ويشمل الانخفاض الأجهزة الكهربائية ومواد البناء بسبب تراجع مدخلات الإنتاج الأولية، ما يعني أن أرباح القطاع الصناعي الأكثر تأثرا وتباطؤ النمو يزيد الضغوط، مما يؤدي إلى مزيد من الانهيارات في الأسعار على مستوى العالم في عام 2016 مما يجعله عام غير مناسب للاستثمار في السلع الأولية ما يجعل الذهب بريق الأمل.

رغم أن انخفاض أسعار السلع يحفز النمو العالمي، لكن انخفاض الطلب وتخمة المعروض، ما يجعل الدول تتجه نحو تقليص الطاقة الإنتاجية، مثلما لجأت الصين إلى تقليص الطاقة الإنتاجية السنوية لقطاع الصلب بما يراوح بين 100-150 مليون طن وطاقة إنتاج الفحم بواقع 500 مليون طن خلال السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة التي تنتهي بعد عام 2020 في ظل تراجع الطلب وانخفاض الأسعار منذ فترة طويلة.

وستخفض الصين طاقتها الإنتاجية من الصلب لعام 2016 نحو 45 مليون طن ومن الفحم 280 مليون طن، خصوصا وأن الصين تحافظ على إبطاء وتيرة زيادة الأجور كي تحافظ على تنافسيتها، حيث أبطأت عدة أقاليم صينية وتيرة زيادة

الحد الأدنى للأجور أو أوقفتها تماما في الوقت الذي تواجه فيه الشركات المحلية ضغوطا جراء زيادة النفقات وضعف الطلب.

كما تسعى الحكومة إلى تقليل أعباء تكلفة المزايا الاجتماعية التي تتحملها الشركات حتى يساعدها على تعزيز تنافسيتها بشكل أكبر مع مراكز التصدير المنخفضة التكلفة، وعلى رغم ارتفاع تكلفة العمالة واصلت الصين كسب حصة في سوق التصدير العالمية عام 2015، حيث فقدت الصناعة الأوربية للصلب بسبب هيمنة صناعة الصلب على السوق الأوربية نحو سبعة آلاف وظيفة حتى منتصف 2016، بل حتى الهند حيث تعتزم شركة تاتا ستيل الهندية بيع مصانعها المتعثرة فيها، حتى أصبحت شكاوي منظمة التجارة العالمية 8 من آخر 10 تحقيقات وقاية تناولت سبائك الفولاذ، حيث أن مصانع الصلب في البلدان المتقدمة ترنح تحت وطأة طاقة إنتاجية فائضة وواردات أرخص.

المضاربون في الصين يقضون مضجع تجار المواد الخام، حيث أن تكدس مستثمري التجزئة يذكر الصينيين بانهيار الأسهم عام 2015، ويذكر الغربيين بأن قوة التسعير تتجه شرق، لذلك نجد أن الصين ترفض الشكاوى الأمريكية من الإفراط في الإنتاج الصناعي، ووزير مالية الصين يقول إن حكومات العالم ابتهجت بفورة الاستثمارات الصينية وقت الأزمة المالية عام 2008 والآن يشتكون، فيما تحذر الولايات المتحدة من تآكل النمو الصيني بسبب فائض الطاقة الصناعية وسط انتقاد بكين رسوم الإغراق التي تستهدف مصنعي الصلب، وهو ما جعل بكين وواشنطن على خطى التقارب بين اكبر اقتصادين في العالم، حيث بدأت الصين احتواء الغضب الأمريكي بتخصيص حصة للاستثمارات الأمريكية لأول مرة.

لذلك تدعو الصين إلى تحفيز التجارة العالمية خلال اجتماع وزراء دول مجموعة العشرين في شنغهاي الصينية في 2016/7/9، خصوصا وأن مدير عام منظمة التجارة العالمية روبرتو أزيفيديو على هامش هذا الاجتماع قال بأن نمو التجارة العالمية قد يبقى دون 3 في المائة للسنة الخامسة على التوالي، وإذا ما تم استثناء الانهيار الذي أعقب الأزمة المالية عام 2008، فإن انخفاض نمو التجارة العالمية بلغ أدنى المستويات منذ عقود، ونبهت المنظمة إلى أن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوربي قد يترجم بنحو سبعة مليارات يورو من الرسوم الجمركية الإضافية للمصدرين البريطانيين، لآن بريطانيا مضطرة إلى إعادة التفاوض على اتفاقيات تجارية جديدة مع الاتحاد الأوربي و 58 بلدا حول العالم تربطها علاقات بالكتلة

القارية عبر اتفاقات للتبادل الحر، وتعتبر إعادة التفاوض معضلة ليست باليسيرة.
تراهن الصين على التجارة لتحفيز محركات النمو العالمي، وهي تريد من أعضاء المجموعة أن يوقعوا على الاتفاق الجمركي المسمى اتفاق تسهيل المبادلات، وهو اتفاق أبرم بصعوبة عام 2013 في بالي، ويحتاج إلى توقيع ثلثي أعضاء منظمة التجارة ليدخل حيز التنفيذ، وهذا الاتفاق يهدف إلى إعادة النظر في الإجراءات الجمركية، من حجم التجارة العالمية ألف مليار دولار سنويا.
هناك قلق ومخاوف في بلدان مجموعة ال 20 في ختام اجتماعاتهم في قمة شنغهاي من تصاعد التدابير الحمائية في دول المجموعة، وهذه الدول تمثل 80 في المائة من الاقتصاد العالمي، ولا يزال الاقتصاد العالمي متفاوتا، ويجب أن تبقى التجارة والاستثمار المحركين الأساسيين للنمو، رغم أن وضع الاقتصاد العالمي يبقى قاتما مع تراجع وتيرة نمو التبادلات العالمية بعد الأزمة المالية عام 2008 لتراوح 3 في المائة سنويا منذ عام 2009 مقابل أكثر من 7 في المائة في العقدين السابقين.
اكتفى البيان الختامي حول اتهام الصين بإغراق العالم بفولاذ متدني التكلفة للتخفيف من الفائض الهائل في قدرات قطاع الصلب والفولاذ لديها، لكن البيان الختامي اكتفى بوصف الطاقات الفائضة بأنها تطرح مشكلة عالمية تتطلب ردودا جماعية، لكن هذه المساعي تصطدم بالواقع حيث أن الصين تنتج وحدها نصف الصلب في العالم، وكان ملف صناعة الحديد والصلب ماثلا أمام البرلمان الأوربي حين صوت أخيرا للدعوة على عدم منح بكين صفة اقتصاد السوق ما يجعلها تتمتع بوضع مميز، أما واشنطن فتندد باختلالات في السوق.
فيما أثنى البيان الختامي للمجموعة على قيام مناطق تبادل حر تشكلت على هامش منظمة التجارة، لكنه دعا إلى أن تبقى مفتوحة لاستقبال أعضاء جدد، في وقت تتواجه واشنطن وبكين من خلال مشروعين متنافسين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.
ووجدت السعودية العضو العربي الوحيد في مجموعة ال 20 فرصتها في بحث تعزيز التعاون الاستثماري مع دول العشرين وعقد اجتماعات ثنائية واستعراض رؤية السعودية 2030 وبرنامج التحول الوطني الذي يوفر الفرص الاستثمارية الواعدة في السعودية والتسهيلات المقدمة لها.

خصوصا وأن التجارة البينية مع الصين أكثر من 70 مليار دولار وتعتزم الصين توسيع شراكاتها الاستراتيجية مع السعودية في المجالات كافة من خلال تنفيذ 14 اتفاقية وقعت خلال زيارة الرئيس شي جين بينغ الرياض مؤخرا، بالإضافة إلى التعاون في مجالات الصناعات الحديثة والدقيقة المتقدمة وتكنولوجيا الصناعة النووية والطاقة، ومجالات أخرى ذات صلة تنسجم مع برامج الرؤية السعودية 2030.

وترى الصين في السعودية شريك في تنفيذ خريطة الحزام والطريق التي تنسجم مع الاستراتيجية العالمية، والتوجه السعودي الجديد، خصوصا وأن السعودية شريك مهم للصين في منطقة الشرق الأوسط، خاصة في منطقة الخليج، في ظل تفاؤل كبير بمستقبل العلاقات السعودية الصينية في المرحلة المقبلة التي تتسق مع الجهود المستمرة لتعزيز الأعمال الأساسية للاجتماع اللجنة الحكومية المشتركة، وتحقيق الشراكة الاستراتيجية بين البلدين على أوسع نطاق.

رغم أن النمو في الصين لا يزال مذهلا إلا أن الاختلالات في التوازن الاقتصادي هي هائلة أيضا، فالصين دعمت النمو من خلال استثمار نصف ناتجها المحلي الإجمالي بخلاف البلدان الأخرى التي لا تستطيع استثمار أكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي فقط، كما يمثل الاختلال الآخر في استهلاك الأسر الصينية ثلث الناتج المحلي الإجمالي مقارنة باستهلاك الدول الأخرى نحو ثلثين في اقتصاد طبيعي.

فإعادة موازنة الاقتصاد الصيني مرهون بالانتقال من الاستثمار إلى الاستهلاك مما يعني التوجه نحو تنمية قطاع الخدمات وبناء شبكة اجتماعية وتعزيز حقوق الملكية كما تحتاج الصين إلى التحول أيضا من التصنيع إلى الخدمات أي أن الصين بحاجة إلى تعميق رأس المال وتعميق قطاع الخدمات حتى وإن انخفض معدل النمو الذي انخفض بالفعل من 10 في المائة إلى 7,5 في المائة.

لذلك فإن قادة الصين وعلى رأسهم تشي الذي لا تزال أمامه تسع سنوات على رأس اقتصاد يمكن أن يصبح أكبر اقتصاد في العالم عندما يترك منصبه عام 2020 وقد بدأ بأحكام قبضته الفكرية على المشكلات الشديدة التي تواجه الصين وجعله اقتصاد منحرفا مثقلا بالاستثمار والذي بادر على شن حرب على الفساد أوقعت الرعب في أوصال أركان الحزب الذي يقوده حتى وصف الرئيس الجديد تشي بأنه الرئيس الامبراطوري المدافع عن الأتوقراطية الجديدة من أجل الدفع بعملية التحديث الاقتصادي الضروري للصين إلى الأمام.

والفكرة المشتركة لدي تشي بأن يجعل القمم العالية في الاقتصاد ستترك في أيدي الدولة إلا أن معظم القطاع العام سيخضع لقدر أتكبر من الصرامة السوقية حتى لا يجعل الشركات المملوكة تستمر في الاعتماد على التمويل والمدخلات المدعومة من الدولة مثل الأرض والكهرباء وإنما تصبح بحسب الأسعار السائدة من أجل جمع مزيد من الأموال لبناء شبكة سلامة اجتماعية أي أن تشي يريد فطام الاقتصاد عن الاستثمار وتحويله إلى الطلب الاستهلاكي.

وبهذا فإن الأنموذج الاقتصادي في الصين سيتغير على نحو لا يستهان به ويجلب معه منافع اقتصادية عديدة على المدى الطويل رغم أنه سوف يسبب في البداية الألم للذين أدمنوا الدعم الحكومي ، ولكن من منافع هذا النموذج سيتيح الفرصة للكفاءات وإعطائها المكانة اللآئقة واستبعاد الكفاءات المتدنية التي كانت تهيمن على نشاطات مهمة في الصين في الفترة الماضية ، وسيتعرض الاقتصاد الصيني في الفترة الانتقالية إلى فقدان الزخم نتيجة استخدام مزيد من المدخلات مقابل العوائد المتناقصة وهي محاولة لوضع الصين على مسار جديد من المنافسة الحقيقية من أجل إنقاذ الشركات الصغيرة التي تعاني زيادة مستمرة في الرفع المالي الذي عمل على تآكل قوة ميزانية الشركات كما يقول صندوق النقد الدولي وكانت ديون الشركات تمثل 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2008 ارتفع إلى 11 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2012 وتسمى هذه الديون في الصين بأوراق القبول التي تصدرها البنوك ، وبدأت البنوك تطالب بأسعار فائدة مرتفعة تصل إلى 8 في المائة وهي تمثل نحو 30 في المائة فوق المستوى القياسي .

اقتصاد نمو الامتيازات والمحسوبيات:

يرتبط اقتصاد الامتيازات بالأنظمة القمعية التي تتنافس على الامتيازات والفساد، وهو ما يسمى بالاقتصاد الطفيلي الذي يزاوج ما بين السلطة والطبقات البرجوازية، يسمى كذلك باقتصاد المحسوبية، أي تتكدس الأموال في أيدي فئة محدودة منتفعة من النظام.

هذا النوع من الاقتصاد يدفع بالنمو، ولكن بلا تنمية لأنه يدمر القوى الإنتاجية، مما ينتج عنه ظلم اجتماعي واقتصادي، بالإضافة إلى قمع سياسي ومخابراتي، لذلك نجد مثلا اقتصاد سوريا قبل الثورة الشعبية كان الناتج المحلي فيه 60 مليار

دولار، بينما الناتج المحلي في إسرائيل ثلاثة أضعاف الناتج المحلي السوري ويبلغ نحو 180 مليار دولار.

تضاعف الناتج المحلي التركي منذ عام 2002 منذ مجي رجب طيب أردوغان حتى وصل إلى 724 مليار دولار عام 2012، وسنغافورة عدد سكانها أقل من خمسة ملايين نسمة، ولكن حجم اقتصادها 245 مليار دولار، لأنها وظفت المال البشري وتحولت خلال أربعة عقود إلى دولة من العالم الأول.

فيسود في المجتمع عدم مساواة لان أصحاب الثروات يتلاعبون بدلا من الكسب النزيه عبر منافسة حقيقية تتحول إلى رأسمالية المحسوبيات لذلك تعتبر ثورات الربيع العربي ثورات ضد رأسمالية العائلات الفاسدة والتي لم تتجسد فقط في اسر بن علي ومبارك والقذافي والأسد وعلي عبد الله صالح بل وأيضا في امبراطوريات التجارة العائلية الضخمة التي اعتمدت على هذه الأسر الحاكمة ودعمتها في الوقت نفسه.

فاقتصاد الامتيازات ادى الى فوضى وسوء توزيع الدخل الوطني حيث تكدست الكتلة الكبيرة من المال بيد قلة صغيرة على حساب الطبقة الوسطى بينما تمسك الطبقات الوسطى المتنامية في دول البريك (الصين، روسيا، الهند، البرازيل) التي تمسك بمفتاح الاستقرار وهذه الدول أضافت 500 مليون شخص الى الطبقة الوسطى خلال العقد الماضي وستضيف نحو 800 مليون شخص بحلول عام 2020.

فثورات الربيع العربي جعلت من احتجاجات الطبقة الوسطى أكثر تمكينا ويطالبون بمشاركة أكبر وفوق كل ذلك بمساواة أكبر وهذه الطبقات الوسطى تأخرت طويلا في المطالبة بحقوقها في حين أن الرسول صلى الله عليه وسلم نبه أمته بقوله لتأمرن بالمعروف ولتأخذن على يد الظالم ولتأطرنه على الحق أطرا أو ليضربن الله قلوب بعضكم على بعض وليلعننكم كما لعنهم.

فرأسمالية المحسوبيات تفرز نظام المحسوبيات فلا تنفع معها هيئات مكافحة الفساد مثلا لان المؤسسة برمتها فاسدة والفساد يؤدي إلى عدم تكافؤ الفرص نتيجة الاستبداد السائد بل يؤدي غلى تأسيس الفساد ويتحول إلى قطاع من قطاعات الدولة ويصبح في صلب الاقتصاد الوطني ويتحول إلى الصعود الكارثي لدور المال السياسي ويؤدي إلى تذمر المجتمع مما ينتج عنه عسكرة المجتمع مما يؤدي إلى انضمام الطبقة الوسطى إلى البروليتاريا الفقيرة ، وفي مصر بمفردها

هناك ثلاثين مليون طفل صاروا شبابا بلا أمل وعدد المصريين الذين يعيشون على دولارين يوميا او اقل زاد من 39 في المائة إلى 43 في المائة تحت رئاسة مبارك .
وإذا كان العالم الغربي يطالب سويسرا بفك شفرة الأموال السرية التي تتهرب من الضرائب ولكنه لم يحقق في الأموال المودعة لديه نتيجة رأسمالية المحسوبيات الناتجة عن اقتصاد الامتيازات لاستطاعت أن تساعد الثورات العربية وقللت من عسكرة المجتمع في الدول التي لم يصلها ثورات الربيع العربي واستخدام جوانب العولمة الايجابية التي تصب في صالح الشعوب وليس في صالح اقتصاد الامتيازات والمحسوبية لان مصير الأموال المنهوبة هو دائما البنوك والمؤسسات المالية الغربية ويحق لهم أن يحققوا في شرعية هذه الأموال على غرار الأموال التي تستخدم في الإرهاب وان يسال صاحب هذه الأموال من أين لك هذا وعليهم أن يعولموا هذه القاعدة ويفرضوها على كل النظام المصرفي العالمي أسوة بالقيود التي يضعها النظام المصرفي العالمي على البنوك حتى تحد من القروض على الفئات ضعيفة الملاءة وهي لا تقل خطورة بل أعظم عن تجارة الأعضاء وتجارة الرقيق والمخدرات والقرصنة وغيرها .

النمو المفرط المعتمد على الأسواق:

لم يتمكن الأمريكيون والأوربيون من إقناع بقية دول مجموعة العشرين في اجتماعها في 24 / 4 / 2010 بضرورة فرض ضريبة على القطاع المالي للتعويض عن تكلفة خطط إنقاذ المصارف التي كانت سببا في اندلاع الأزمة الاقتصادية العالمية (لان المشتقات المالية وصلت إلى 600 تريليون دولار تفوق الناتج الإجمالي المحلي العالمي ب 10 أضعاف) وكان صندوق النقد الدولي قد سلم الوزراء ورؤساء المصارف المركزية تقريرا يقترح فيه فرض ضريبتين أحداهما على كل مؤسسة مالية تبعا لأصولها وبخاصة العناصر التي تنطوي على مجازفة والثانية على الأرباح والعلاوات ، ويجب أن تكون تلك الضريبتين إجراء منسقا بين دول مجموعة العشرين لتفادي سعي بعض البنوك التهرب من تلك الضريبتين من خلال التمركز في بلد دون آخر .
وكان من أبرز الرافضين كندا التي استضافت الاجتماع بفرض عبئ على مؤسسات اجتازت الأزمة دون أن تتأثر بها نسبيا، وترى الدول الناشئة مثل البرازيل أن الأزمة

لم تأت في أنظمتها وتطالب بمزيد من الأموال النظيفة ما يشكل طريقة لمعاقبة المصارف غير المتسببة في الأزمة ومساواتها مع المصارف التي تسببت في الأزمة.
فأصبح التباين في مجموعة العشرين أكبر من مجموعة السبع التقليدية وان كان الجميع لم يحتج أحد منهم على أن القطاع المالي يجب أن يدفع نصيبه.
فالخطة ما بعد الأزمة المالية هي وضع استراتيجية تضمن الحفاظ على النمو في معالجة العجز في الميزانيات بعدما وصل إلى مستويات مقلقة نتيجة خطط الإنعاش الاقتصادي.
والجميع اتفق أيضا على وضع استراتيجيات خروج من الأزمة ذات مصداقية تتضمن إجراءات دعم على صعيدي الاقتصاد الكلي والمالية تلائم الظروف الخاصة ووضع كل من الدول مع الأخذ بعين الاعتبار الانعكاسات على الدول الأخرى وهو التزام جديد بالنسبة لدول مجموعة العشرين التي كانت تدعو إلى الاستمرار في سياسات لتحريك الاقتصاد في مواجهة انتعاش اقتصادي هش غير أن هذه السياسة باهظة التكلفة أدت إلى تصاعد الدين العام.
فالأزمة المالية أبرزت ضرورة ضبط إيقاع القطاع المالي بشكل أفضل لان الحكومات تتسابق على جعل التمويل أكثر أمنا من ذي قبل، وفي الوقت الذي يعمل فيه المصرفيون على خلق مزيد من المخاطر.
فالأنظمة المالية ما زالت تعتبر من الخدم المهيمن على الاقتصاد لكنها لا تصلح أن تكون فائدة للنظام المالي مما خلق تشوهات نتيجة الرفع المالي الهائل للاقتصاد خصوصا في قطاع العقارات من شانه خلق مكاسب وهمية على الطريق الصاعد من الرفع المالي وألم حقيقي من الهبوط الحاد.
فالوعود التي وعد التوريق المالي انقلبت لتصبح وهمية في بعض أجزائها ولم تتمكن من تحقيق اكتمال السوق أو القدرة على إعطاء الائتمان بصورة واسعة وعلى وجه الخصوص تسببت في إخفاق سوق عقود التامين على السندات في إعطاء أي تحذير يشير إلى وقوع الأزمة المالية والنقطة الأساسية هنا هي في اختراع الأوراق المالية المعقدة التي أدت بصورة هائلة إلى تعقيد حدة المشكلة وأدت إلى تنويع وهمي لأنها جميعها كانت معرضة للمخاطر التي تشمل الاقتصاد الواسع.
فوقف آلة الدمار المالي لن يتوقف فقط على متطلبات الرأسمالية ومتطلبات السيولة ونقل المشتقات إلى البورصات وفرض القوانين الحصيفة، فالبديل هو الإصلاح الهيكلي.

فإذا كان العالم اعترف بكفاءة أدوات التمويل الإسلامي بعد أن تعرض لازمة مالية جارفة، والآن تحرص كبرى الدول في العالم منها اليابان وفرنسا أن تكون تمويلاتها متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وبصرف النظر عن الاعتراف بنجاح المصرفية الإسلامية أو نتيجة كثرة الخلافات المثارة حول هذه الصيغ والأدوات التي لا تزال تتطور وتنتشر في معظم دول العالم ولكنه يشير إلى مدى كفاءة هذه الصيغ ونجاحها وتفوقها على صيغ الاستثمار التقليدية.

فالأصل في الصيغ الإسلامية أنها تحقق المقاصد الشرعية وتلبي مصالح الناس بعيدا عن الشبهات والمخالفات الشرعية، والمشكلة ليست في الإسلام ونظمه الاقتصادية والمالية والاجتماعية وإنما المشكلة في المسلمين ومدى التزامهم بنظامهم الديني.

والصيغ الإسلامية تركز على المشاركات والمضاربات بدلا من التركيز فقط على التمويل قصير الأجل الذي تركز عليه الصيرفة التقليدية لان التمويل طويل الأجل يسهم فعلا في تمويل مشاريع اقتصادية تنموية والمشاركة فيها ليست وسيطة بين المدخر كفريق مستقل وبين المستثمر كفريق آخر بل هي وسيط استثماري على أساس مبدأ المشاركة والعائد يتحدد تبعا لنجاح المشروع الاستثماري فهو دخل يرتبط ارتباطا مباشرا بالنشاط الإنتاجي وهذا لا يتوافر في إطار نظام الفائدة التي توضع لأهداف اقتصادية وقيود أخرى تمارسها البنوك لأغراض السياسة الائتمانية والمقدرة الوقائية ، بينما معدلات الربحية في إطار المشاركة تتغير بمرونة اكبر مقارنة بأسعار الفائدة في ظل آليات التمويل بالدين فتصبح المشاركة أكثر قدرة على تعبئة المدخرات لأغراض استثمارية بخلاف آلية الفائدة التي لا يمكن تحريكها لا إلى أعلى أو إلى أسفل بمرونة كافية وهي بذلك تتغلب على أزمة الائتمان التي نتجت بعد الأزمة المالية الأخيرة .

فأصبحت الصيغ الإسلامية متنوعة وكلها من صيغ البيوع الصريحة باعتبارها لا تعطي أحدا من عناصر الإنتاج المال أو العمل امتيازا على الآخر.

والصيرفة الإسلامية تستخدم أدوات نقدية لا تمثل دينا وإنما تمثل نوعا من المشاركة في الربح والخسارة وترفض الصيرفة الإسلامية إصدار سندات قائمة على المداينة الربوية التي تدر ربحا معلوما ومحددا ومسبقا وتضمن لصاحبها عدم

الخسارة فتصدر سندات بديلة للسندات الربوية تقوم على أساس المشاركة وليس المداينة بحيث لا تضمن لحاملها أي أرباح مسبقة أو تضمن له عدم الخسارة.

فالصيغ الإسلامية قادرة على إيجاد منتجات تواكب متطلبات العصر المصرفي الحديث استعدادا لنظام مالي عالمي موحد بعدما فشلت منظمة التجارة العالمية تحويل العالم إلى سوق رأسمالية موحدة رغم محاولات محدودة جرت في الغرب مثل إطلاق أول مؤشر لأسهم مسيحي في أوربا أطلق عليه الأسهم الأخلاقية وهو يتكون من 533 شركة أوربية يحصل على عوائد موافق عليها بحسب قيم ومبادئ الدين المسيحي وتحظر أموالا تجنى من تحديد النسل وتتجنب الاستثمار في الشركات التي تدمر البيئة أو في الشركات التي تمتهن الإباحية وبيع الأسلحة والتبغ والرهان ومن اعرق المستثمرين وارن بافت فثروته ظلت تزداد لأنه يشتري الشركة لا السهم حتى يصبح شريكا حقيقيا ما يجعله ينتقي الشركة والإدارة الجيدة.

شراء النمو الاقتصادي:

لقد تم الإطراء على أداء الولايات المتحدة على المدى القصير بعد أزمة القروض العقارية في عام 2008 في مقابل الأداء الضعيف في منطقة اليورو ما جعل الولايات المتحدة تطالب الأوربيين بالتكاتف لإنقاذ مصارفها المتعثرة ، وانخفضت نسبة البطالة في الولايات المتحدة في ديسمبر 2013 إلى 6,7 في المائة منخفضة من 7,3 في المائة بينما في أوربا استقرت نسبة البطالة عند مستوى 12,1 في المائة في نوفمبر 2013 والتي ظلت دون تغير منذ أبريل 2013 وبلغ عدد العاطلين 19,241 مليون عاطل عن العمل في 17 دولة في نوفمبر 2013 قبل انضمام لاتفيا إلى الاتحاد الأوربي فيما بعد ، بينما بلغ عدد العاطلين عن العمل في الولايات المتحدة نحو 2,83 مليون في 21 ديسمبر 2013 بعد حصول 89 ألفا منهم على وظائف .

ووجهت الولايات المتحدة انتقادات حادة لألمانيا نتيجة اعتمادها النموذج الاقتصادي المعتمد على التصدير وحجة الولايات المتحدة بأن النموذج الاقتصادي المعتمد على الصادرات يفرض ضغوطا على الأجور والأسعار في مختلف أنحاء العالم بينما رأي الألمان مختلف ويرون بأن نموذجهم يرجع إلى قدرتها التنافسية وإلى ارتفاع المهارات العمالية ، وعلى أثر ذلك أوفدت الولايات المتحدة جاك لو وزير الخزانة إلى باريس وبرلين ولشبونة لأغراض منها نقل الهواجس الأمريكية إلى

المسؤولين الأوربيين بخصوص ضرورة تحرك منطقة اليورو لتنشيط أداء المصارف التي كبلتها أزمة الديون وحث لوك المسؤولين الأوربيين على تجاوز الاتفاق الذي تم إبرامه في ديسمبر 2013 لإقامة مؤسسات مشتركة بهدف تصفية المصارف المتعثرة لوضع أسس موحدة لدعم المصارف وضمان كفاية رؤوس أموالها لتقديم قروض كافية بما يؤدي إلى خلق فرص عمل .

بالطبع التدخل الأمريكي جاء بسبب أن الولايات المتحدة ستدخل في توقيع اتفاقية تجارة حرة مع منطقة اليورو لكن ألمانيا اعتبرت أن الولايات المتحدة نفسها ليست في وضع أفضل حتى تعظ ألمانيا خصوصا في قضايا سياسات الاقتصاد الكلي وأن الولايات المتحدة اتبعت سياسات تقشف حاد في السنوات الأخيرة ولم تحقق نجاحا يذكر في رفع الأجور الحقيقية وكلا الأمرين يعمل على إبقاء الطلب المحلي منخفضا.

وليس بإمكان النمو في الولايات المتحدة أن يطمس حقيقة أنها تشهد أضعف انتعاش في تاريخها على الإطلاق ، ولم تتمكن الولايات المتحدة من تثبيت دخل الأسر المتوسطة عند بداية الانتعاش عام 2009 بل انخفض دخل الأسر المتوسطة 7 في المائة رغم أن الولايات المتحدة ستجل نموا في عام 2014 نحو 3 في المائة وهو نمو مرتفع ولكن الولايات المتحدة اتجهت لشراء النمو وشراء الانتعاش بأموال سهلة فدخلت وول ستريت منطقة فقاعة جديدة ، وبدأ الاقتصاد الفعلي يدخل مرحلة السخونة بسبب ان الأموال السهلة غذت طفرات أسعار الأصول التي بدأت بالفعل تبدو مكلفة وأصبح معدل السعر إلى الأرباح في سوق الأسهم الأمريكية أعلى بكثير من المتوسط .

لذلك سيلجأ الاحتياطي الفيدرالي في عام 2014 إلى إبطاء الانتعاش من خلال رفع أسعار الفائدة، ولا تقل الدول الأوربية خصوصا بريطانيا عن الولايات المتحدة خطورة بل أكثر حدة في بريطانيا التي لديها تضخم أعلى بكثير من الولايات المتحدة. فشراء النمو عن طريق ضخ الأموال السهلة يعمل على تعظيم مقدار التباين في الدخول والذي يعتبر بحد ذاته معيقا للنمو الحقيقي ولا يستفيد من الأموال السهلة سوى الطبقة الراقية والغنية والتي لا تعود بالنفع على غالبية الشعب في الدولة بينما يفترض أن تخدم مثل تلك الأموال السهلة في ضخ استثمارات نوعية تخدم القوى العاملة وهو ما لم يحصل في تلك الدول.

وينتج عن شراء النمو عادة ارتفاع أسعار شراء النمو ما يدخل في باب الخداع والإدمان على الأموال السهلة ويمكن يجادل البعض بأن العجز الأمريكي يهبط لأدنى مستوى في 4 سنوات وتراجع إلى 44,6 مليار دولار في نوفمبر 2013 من 47 مليار دولار في الشهر الذي يسبقه فارتفعت الصادرات إلى 194,9 مليار دولار بنسبة 0,9 في المائة في حين تراجعت الواردات 1,4 في المائة إلى 229,1 مليار دولار في ذات الشهر فالفائدة الصفرية هي الأساس لكلا الانتعاشين سواء في شراء الانتعاش او في الانتعاش الفعلي.

تتولى إدارة صناديق التحوط 2,5 تريليون دولار يسميها البعض بأدوات الاستثمار المتخصصة وتم اختراعها على يد الفرد وينسلون جونز في نهاية الأربعينات ب 100 ألف دولار، وكان مقتنعا بأن صناديق التحوط لا تمتلك مستقبلا بسبب أساليب صناديق التحوط التي تتبعها ولن تصبح جزءا من المشهد الاستثماري خصوصا بعد الأزمة المالية التي ضربت الغرب.

لكن يتساءل الاقتصاديون بأن صناديق التحوط كانت تسيطر على إدارة أصول قبل الأزمة المالية بنحو 1,9 تريليون دولار بينما اليوم تجاوزت ال 2,5 تريليون دولار ولكن كيف توسعت صناديق التحوط وهي تستقطع من المستثمرين ما يقارب من 98 في المائة من العوائد التي تنتجها.

وتعتمد صناديق التحوط على التداول بالمعلومات السرية فمثلا صندوق SAC يسمى بصندوق تحركه الأحداث وهي التي تحرك أسعار الأسهم وتتنافس صناديق التحوط في الاستئثار بالمعلومات السرية أي الحصول على تلك المعلومات بشكل غير سليم وغير متوافق مع قواعد وقوانين أنظمة التداول المهم أن يبحث كل موظف عن نقطة تفوق بأي شكل من الأشكال المهم لدى صناديق التحوط تحقيق الهدف بصرف النظر عن سلامة الأداء ، وتحقيق الهدف يكون عن طريق معرفة أوجه القصور في السوق كالحصول على ميزات خاصة بصناديق التحوط عن طريق دفع أموال ضخمة لأسواق الأوراق المالية حتى يعطيها ميزة في التداول على حساب الآخرين سواء في التوقيت بأجزاء من الثانية عن طريق كمبيوترات متقدمة تتمكن من تحقيق تداولات سريعة تفوق تداولات غيرها من الشركات وتحصل على مكاسب تفوق مكاسب المستثمرين التقليديين .

فمديري صناديق التحوط هم أشبه بمقامرين وليسوا هم وحدهم يقامرون بل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي يقامر هو الآخر بالتسهيل الكمي لتوليد سيولة تزيد

من تضخم الأصول والنمو القائم على الثروة، أو النمو القائم على الأشخاص الأثرياء جدا بينما الأجور والدخول لا ترتفع على الإطلاق أي أن التسهيل الكمي لا يدور حول انتعاش اقتصادي حقيقي.
فسياسة الاحتياطي الفيدرالي بإتباعها سياسة التسهيل الكمي جعلت الشركات تشتري أسهمها وأن يكون ذلك من أموال القروض بدلا من الاستثمار في عملياتها ارتفع هذا النوع من النشاط 200 في المائة بعد الأزمة المالية ولكن هذا يعني انقطاع الصلة بين أسعار الأسهم وبين الاقتصاد الحقيقي حتى يظل واسعا ولا زالت الأسواق مدمنة على السيولة السهلة التي لم يتم الحصول عليها عن طريق الاقتصاد الحقيقي المنتج.
فأرادت الولايات المتحدة بإتباع السياسية النقدية الميسرة من أجل الإطاحة بالسابحين عكس تيار السوق وخسارة رهانهم على أسهم الأسواق الناشئة واستغلال الأزمة المالية التي ألمت بالولايات المتحدة لكن السياسة النقدية التي اتبعتها الولايات المتحدة الميسرة جعلت أداء أسواق الأسهم في الأسواق الناشئة أقل بنسبة 20 في المائة من الولايات المتحدة وأوربا مما جعلت هذه السياسة النقدية الميسرة تراهن الولايات المتحدة على التعافي الاقتصادي لتستمر هيمنتها العالمية.

نموذج النمو المدفوع بالصادرات:

مع مطلع نوفمبر 2013 تلقت ألمانيا انتقادات موجهة إليها من وزارة الخزانة الأمريكية ضد الفائض التجاري الهائل الذي تتمسك به ألمانيا في حين أن ألمانيا غاضبة من الانتصار الأمريكي في حرب العملات.
ولكن يبدو أن الولايات المتحدة تريد تحريك المياه الراكدة في أوربا بين الدول الأعضاء إذ يعتبرون أن الصقر الأمريكي قال ما لم تتجرأ دول الاتحاد الأوربي قوله لأن ألمانيا ظلت محتفظة بفائض كبير في الحساب الجاري طيلة الأزمة المالية التي تعاني منها منطقة اليورو مما يؤدي إلى عرقلة استعادة التوازن بالنسبة للبلدان الأخرى في منطقة اليورو وسبق أن حذر صندوق النقد الدولي استمرار ألمانيا احتفاظها بفائض في الحساب الجاري في حين دول الجوار تعاني من تقشف.
فالصين على سبيل المثال تعتبر ألمانيا أكثر من مجرد نموذج للنمو القائم على التصدير، ووصلت ألمانيا إلى هذا النجاح نتيجة مسارها التاريخي من خلال صراعها مع روح الاستبداد في الماضي، وحتى بريطانيا المتشككة في أوربا أتى في

تصريح رئيس الوزراء ديفيد كاميرون الذي سعى إلى تعزيز مصداقيته الدولية من خلال تسليط الضوء على علاقاته الوثيقة مع ميركل بدلا من التأكيد على العلاقة الخاصة بين بريطانيا والولايات المتحدة مما أغضب الصقر الأمريكي.
ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يكون الفائض في ألمانيا بحدود 215 مليار دولار في عام 2013 أي ما يعادل الفائض في الصين وكما هو مقلق بالنسبة للولايات المتحدة فهو مقلق أيضا كما يقول صندوق النقد الدولي خصوصا بالنسبة لمستقبل منطقة اليورو.
ففائض الصادرات لا يعكس القدرة التنافسية فقط بل أيضا فائضا في الناتج على الإنفاق ، مما يجعل بلدان الفائض تستورد الطلب الذي لا تولده دولة الفائض داخليا وهو ما يسمى بسياسة إفقار الجار خصوصا في ظل اعتلال الطلب في دول الإتحاد الأوربي مما أدى إلى تدني الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو في الربع الثاني من عام 2013 بنسبة 3,1 في المائة عن مستويات الذروة التي سادت قبل الأزمة وأدنى بنسبة 1,1 في المائة عن السنتين السابقتين مما يؤدي إلى تعثر منطقة اليورو وتتجه نحو الانكماش على غرار اليابان ، والسياسات التي تتبعها منطقة اليورو بتوجيه من ألمانيا ستؤدي إلى هذه النتيجة .
وينتقد يانين تفيلد السياسات المالية الانكماشية التي تتبعها منطقة اليورو بتوجيه من ألمانيا التي فرضت خسائر تراكمية في الناتج المحلي في كل دولة على حدة من دول منطقة اليورو ويقترح بأن تتبع منطقة اليورو سياسة نقدية نشطة فعالة تتجه إلى تخفيض سعر صرف اليورو عن طريق إتباع البنك المركزي الأوربي سياسة التسهيل الكمي على نطاق واسع من خلال شراء سندات البلدان الأعضاء بالتناسب مع حصصها في البنك المركزي.
وفي الحقيقة فإن القدرة التنافسية هي التي تحدد الفائض وليس التوازن ما بين العرض والطلب والولايات المتحدة حريصة إلى إعادة التوازن في الدول الطرفية الأوربية التي تعاني عجزا قبل توقيع التجارة الحرة مع أوربا كما تطالب ألمانيا برفع الطلب المحلي والاستيراد من الولايات المتحدة مثلما تستورد الولايات المتحدة لتقليص الميزان التجاري بين الدولتين ولا تريد الولايات المتحدة هي التي تقوم بمثل تلك المهمة بل تريد ألمانيا معالجة هذا الخلل في اوربا قبل توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين الجانبين.

وسبق أن مارست الولايات المتحدة ضغوطها على ألمانيا الغربية قبل أن تتوحد عام 1971 لإعادة تقييم المارك الألماني وغضبت ألمانيا في ذلك الوقت نتيجة انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية بريتون وودز بما فيها اعتبار الذهب معيارا للعملة وبسبب ذلك انهار ذلك النظام وحل محله الدولار في تلك السنة.

وحاولت الولايات المتحدة رفع العملة الصينية ولكن الصين كانت حذرة وتقوم بإعادة تدوير تدفقاتها الرأسمالية وتحويلها إلى الدولار واليورو لإيقاف ارتفاع قيمة عملتها حتى لا يؤذي نموذج النمو المدفوع بالصادرات، كما أن اليورو عندما حل محل المارك الألماني منح ألمانيا عملة ذات سعر صرف منخفض مما أهل ألمانيا للتصدير وخصوصا عام 2013 أكثر من الولايات المتحدة وفقا لبيانات صندوق النقد الدولي.

بينما الاقتصاد الأمريكي لم ينمو عضويا بل بقدر نموه من الناحية التقنية عبر تطور الخدمات ورفع سقف الإنفاق على البحث العلمي وهو يعيش الآن مرحلة انتقال وتطور نوعي بين التحديات والفرص الاقتصادية تبعا لاختلاف المعطيات والبنية التحتية لكل اقتصاد وعلى الرغم من أن أمريكا تشهد نموا بطيئا فإنه إيجابي مدعوم بالتطور العلمي وحجم الدين الأمريكي يتناسب مع حجم الاقتصاد الأمريكي الذي تجاوز 16 تريليون دولار وتود الولايات المتحدة أن تعزز نموذج النمو المدفوع بالصادرات.

الفصل الرابع: النمو المدفوع بالديون

نموذج النمو عبر التداول وفق النماذج الحاسوبية:

هناك جيلا من أصحاب المشاريع الجدد يبشرون بالبتكوين والريبل واللايت كوين وغيرها من الابتكارات التي تقع تحت مسمى العملات البديلة والتي تسمى بالعملات الافتراضية والإشكالية أن المبشرين الجدد بالعملة الافتراضية يجهدون في كيفية تشغيلها بصورة قانونية وسط غابة كثيفة من الأنظمة والقوانين التي جدت بعد الأزمة المالية أو بدأ العالم يعيد النظر في تطبيق هذه القوانين التي كانت معطلة قبل الأزمة المالية.

ورغم أن وزارة المالية الأمريكية تنص على معرفة الزبائن والتي تقتضي إتباع إجراءات صارمة من حيث التحقق من شخصية الزبون ومراقبة الحسابات والإبلاغ عن نشاطات مشبوهة ويجب أن تسجل نفسها على أنها شركات للتحويلات المالية وبسبب هذه الصعوبات تم إغلاق عدد من بورصات البتكوين وشركات الوساطة المالية.

ويندفع التداول بقوة في بكين ويبلغ حجم التداول في بكين نحو 60 مليون دولار يوميا من التعاملات في بورصة تشاينا وهي أكبر بورصة للعملة الافتراضية في العالم وتشكل نحو ثلث السوق العالمية إذ يراها المتحمسون بأنها بديل للعملات التي تصدرها البنوك المركزية ولكن المنتقدون يرونها فقاعة بسبب ارتفاع قيمة البتكوين نحو 5000 في المائة عام 2013 بسبب ارتفاع الطلب على العملة الافتراضية وهي عملة لا يمكن محاصرتها وتداولها بشكل مجهول في غياب إشراف الحكومات الوطنية وهو ما يقلق المنظمين في العالم بأن تتسبب في فقاعة وأزمة مالية جديدة بينما آثار الأزمة السابقة لم تنتهي ، ويتساءل المنظمون عن سبب تساهل بكين حول تداول مثل تلك العملة .

ويعتبر البعض أن التداول بمثل تلك العملة هو هوس استثماري جديد وهي تعتبر لعبة مغرية بالنسبة للمجازفين وهي ذات طبيعة مجهولة ومن المستحيل تعقب الجناة وكان سعر البتكوين متقلب في أنحاء العالم ولكن الصين ركبت الموجة واعتبر بن برنانكي رئيس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي السابق أن العملات

الافتراضية تشكل تهديدا بغسيل الأموال على اثر هذا التصريح انخفضت أسعار البتكوين 40 في المائة مقابل عملة الرنمينبي قبل أن يدخل في انتعاش جزئي.

وفي أول تعليق رسمي لنائب محافظ البنك المركزي الصيني ياي جانج في إحدى المنتديات قال بأن الصين غير جاهزة بعد للاعتراف بشرعية العملة الافتراضية إلا أن لها خصائص فريدة تستحق اهتماما أكبر ولكن هي إشارة إلى اعتراف الصين بمثل تلك العملة وعلى تطور سوقها باعتبار أنها تخدم المصالح الصينية لتكون قوة التداول المسيطرة في سوق البتكوين العالمية.

منذ انطلاق ثورة الحوسبة منذ السبعينات في وول ستريت والحي المالي بلندن لا تزال بعض الأسواق تتعامل مع عالم المال على انه علم وليس فنا خصوصا في ظل عصر متقلب ومع تزايد الشكوك حول مستقبل منطقة اليورو وسوء البيانات الأساسية لبلدان العالم المتقدم بما فيها الولايات المتحدة التي كانت تقود الاقتصاد العالمي لفترة طويلة من الزمن بعد الحرب العالمية الثانية هي تعاني اليوم من تدهور مالي وكارثة ديون جديدة.

وقد تعاملت كثير من الأسواق في العقود السبعة السابقة على اعتبار أن السوق هو عبارة عن ربط المتغيرات الرئيسية بجدول بيانات الكترونية أو التعامل مع تلك البيانات كأنها نموذج حاسوبي مما يجعل البنوك والأسواق المالية التي تعتمد على هذه النماذج التنبوء بالمستقبل وليس فقط توضيح الماضي ولا يمكن التنبوء بالمستقبل بناء على الماضي ولكن يمكن التعلم من أخطاء الماضي بسبب انه قد تستجد أخطاء جديدة نتيجة الثورة الحاسوبية أو التقلبات الجديدة.

أي أن النماذج الحاسوبية غير قادرة وحدها على حساب الاحتمالات لان هناك عوامل أخرى تتدخل كالعوامل السياسية والترابط الاجتماعي والهوية المدنية وقبل كل شئ يعد الائتمان المفتاح الرئيسي لمعرفة إمكانية تسديد السندات وهي تعتمد على ثقة المستثمرين ببنوكهم وبنظامهم المالي ومدى التعاون عندما تفرض على احدهم مثل هذه الآلام وان كانت هي من الماضي ولكنها تبقى ذات اثر فاعل.

وقد تعلم المستثمرون منذ سبعة عقود أنهم لا يمكنهم تقييم مخاطر الائتمان من خلال العوامل الكمية وحدها مثل التدفق النقدي وحده غير كاف بل لابد من معرفة الشخصية التي كانت تتعلق بالشركات وبالأفراد وبالدول لان المخاطر السياسية والقيم المدنية والثقافة الاجتماعية كانت ابرز المخاطر في الأسواق الناشئة.

بينما كان يرتكز دور المستثمرين في الدول المتقدمة على الأرقام مثل معدلات التضخم والديون وكان ينظر على أن المخاطر السياسية هي خاصة بالدول الناشئة وهو ما أوقعهم في وهم وجعل العديد من المستثمرين في منطقة اليورو في حالة ذهول وحيرة لما يحدث بمنطقة اليورو بل إن بعض الدول الناشئة أصبحت اليوم أكثر مصداقية من الدول المتقدمة مثال ذلك دولة المكسيك أكثر مصداقية من اسبانيا في سوق المشتقات الائتمانية وأصبحت القضايا الاجتماعية في الدول المتقدم هي العامل الحاسم أيضا وهذا النوع لا يمكن إدراجه في جداول بيانية الكترونية .

هذا التحول العقلي بدأت وكالات مثل ستاندر اند بوز أجراء بعض التغيرات على عمليات التصنيف الداخلية للتأكيد على العوامل البسيطة كالثقافة والسياسة التي كانت تهملها في تصنيفها سابقا.

فمن الحماقة الاعتماد على النماذج فقط وبدا المركزي الأوربي تخزين حزم تلخيصية حول الاتجاهات السياسية والاجتماعية في منطقة اليورو إلى جانب الأرقام النقدية المعتادة.

إذا التقلبات ليست منحصرة فقط في المال والاقتصاد بل كذلك في السياسة والمجتمع، وأسواق دول الخليج هي بعيدة عن التقلبات السياسية ولكنها ليست بعيدة عن التقلبات الاجتماعية اعني الثقافة الاجتماعية حول الاستثمار في أسواق الأسهم بعيدا عن الاستثمارات الأخرى بسبب أنهم يحصرون استثماراتهم بين سوقي الأسهم والعقار حتى أن البعض أصبح يعتقد أن هناك علاقة طردية بين السوقين والثقافة الاستثمارية الاجتماعية لن تبقى على نفس الوتيرة لان هناك تقلبات وتغيرات اجتماعية تتزامن مع التغيير في العقلية الاستثمارية في دول الخليج في الفترة المقبلة خصوصا بعد دخول الرهن العقاري الذي يغير من عقلية الاستثمار في السعودية ويغير من البنية الاستثمارية بعدما كان انتقال الأموال محصورا بين سوقين وسوف تتغير تلك العلاقة وسيتحول سوق الأسهم إلى سوق استثماري أكثر من ذي قبل .

لا شك أن التغير التكنولوجي أصبح في تسارع متزايد وإذا كان ينتج عن هذا التغير التكنولوجي بطالة وبطئ في النمو مما يزيد من نوبات تفاوت شديد بين الناس ولكن نتج عن هذا التغير التكنولوجي عولمة الاتصالات والعولمة التجارية والعولمة الثقافية ساهمت في إعادة توزيع النمو بدلا من تركزه في أماكن محدودة من العالم

ما يسمى بالعالم المتقدم والعالم النامي بينما أصبحت الدول النامية هي سبب إنعاش الدول المتقدمة خصوصا بعد الأزمة المالية وفي نفس الوقت بدأت تهدد بانتقال الأعمال إليها ولكن هذا ليس هو النهاية ولا يمكن معرفة المستقبل .

الثورة الصناعية الأولى بدأت في الفترة 1750 – 1850 في المملكة المتحدة وهي ما تسمى بعصر البخار وصلت ذروة هذه المرحلة بإنشاء السكك الحديدية بينما تعتبر الثورة الثانية وكانت أكثر عمقا في الاقتصاد وفي المجتمع بعدما حلت قوة المحرك محل قوة الحيوان في جميع المجالات وأحدثت هذه الثورة ثورة في السرعة وحلت المصابيح الكهربائية محل الشموع وقد أحدثت الأجهزة الكهربائية ثورة في الاتصالات.

أما الثورة الصناعية الثالثة التي تسمى بعصر ثورة المعلومات في بداية القرن الواحد والعشرين واليوم حتى مع ارتفاع الأجور الآسيوية بدا مديرو المصانع بالفعل البحث عن الفرص للاستعاضة عن الموظفين بالروبوتات وحتى في الصين ومع ظهور شبكة الانترنت فان المشتريات على الشبكة من شانها أن تزيل عددا كبيرا من وظائف البيع بالتجزئة وتشير الحسابات غير الرسمية إلى أن التغير التكنولوجي قد يؤدي إلى خسارة ما بين خمسة إلى عشرة ملايين عامل لوظائفهم سنويا على مستوى العالم.

فقد اجتمع التغير التكنولوجي الأكثر سرعة مع حدوث الأزمة المالية خصوصا في أوربا وأمريكا فإنهما يزيدان من ارتفاع نسب البطالة خصوصا إذا ما فشلت الدول في التكيف السلس مع الأزمة المالية وفي نفس الوقت مع التغير التكنولوجي السريع. وقد تأثرت الطبقة الوسطى بتلك التغيرات أكثر من بقية الطبقات الأخرى فنجد أن الطبقة المتوسطة في الولايات المتحدة هبط متوسط دخلها لمستوى ما قبل عصر الانترنت في عام 1993 وكل مكاسب سنوات كلينتون تمت خسارتها وأصبح 47 في المائة من الشعب الأمريكي لا يدفعون ضرائب فيدرالية على الدخل وكانت الولايات المتحدة الأولى عام 2007 في التنافسية العالمية بينما هبطت في عام 2011 إلى المستوى الخامس ثم هبطت إلى المستوى السابع عام 2012 وستعود الولايات المتحدة مستقبلا في الاعتماد على ازدهار مجال الطاقة.

رغم ذلك ما زال متوسط إجمالي الناتج المحلي للفرد في الدول النامية يمثل فقط سبع ذلك الموجود في الولايات المتحدة (مع وجود تعادل في القوة الشرائية).

وتشعر الولايات المتحدة أن عالم الحلم الأمريكي والتفرد الأمريكي قد فقدته خصوصا نتيجة بطئ الابتكارات وأصبح حال اللحاق بالركب في المجال الاقتصادي سريعة.

ليس كل ابتكار مفيد فمن الخطورة شراء منتجات مهيكلة والأكثر خطورة أن هؤلاء المشترين يقفون بعيدا عن الأسواق التي تشهد الاضطرابات أي أن هناك مجموعة من المصرفيين استطاعوا تصدير مخاطر الائتمان على أنحاء متفرقة من العالم لا بل وتوزيعها على مجالات عديدة وتم تصدير تلك المنتجات المهيكلة تحت إغراء الحصول على عوائد مالية عالية.

وهناك فائدة كبرى من تصدير تلك المنتجات المهيكلة وهو أبعاد كثير من البنوك المقرضة عن شبح الانهيار وحالة الإفلاس مثلما حدث في الفترة السابقة حينما يتخلف مجموعة عن السداد وتتكبد البنوك خسائر فادحة مما أدى إلى شطب 300 مليار دولار كخسائر في أكثر من 25 بنكا عالميا جراء تداعيات أزمة الائتمان العالمية التي تعصف بأسواق المال العالمية وخسرت أسواق السندات العالمية في شهر مارس 2008 نحو 1,2 تريليون دولار.

ففي الماضي حينما كان يعجز المقترضون عن تسديد الأقساط كان من الممكن أن تعاد جدولة الرهن العقاري، لان حبس الرهن كان يشكل ضررا بالنسبة للمقترض والمقرض في الوقت نفسه، لكن الاتجاه الجديد نحو تحويل الرهن العقاري إلى أسهم قد جعل إعادة جدولة الدين أمرا في غاية الصعوبة.

فالتنافس الشديد بين البنوك الأمريكية قاد إلى إغراء الأسر الأمريكية بإعادة تمويل رهنها العقاري وإنفاق جزء من رؤوس أموالها والإشكالية الأكبر أن الاقتراض لم يكن بهدف الاستثمار وإنما بهدف الاستهلاك والسياحة ولجأت البنوك إلى الرهن العقاري باعتبار أن أسعار الرهن متغيرة في الوقت الذي لم يكن من الممكن لأسعار الفائدة أن تتجه نحو الصعود فجعلت من الرهن العقاري المضخة المحركة لعجلة الاقتصاد لكنها اكتشفت مؤخرا أنها غير قادرة على ذلك.

لكن النجاح الذي حققه المصرفيون في تحويل الدين إلى سندات مالية وبيعها كي تتحاشى أزمة مشابهة أواخر الثمانينات أثناء أزمة الإسكان التي ألمت بالولايات المتحدة وأفلست على أثرها البنوك لأنها كانت تحتفظ بالقروض ووثائق الرهن العقاري في سجلاتها وتحملت لوحدها المجازفة المرتبطة بالائتمان الأمر الذي أدى إلى أزمة مصرفية وائتمانية ثم الركود الاقتصادي طيلة العامين 1990 و1991

بينما في الوقت الحاضر إثر الأزمة الحالية أن العالم شارك الولايات المتحدة أزمتها أي توزيع المخاطر وتخفيف أثر هذه المجازفة الشاملة.
فالعولمة المالية تعني عدم احتفاظ البنوك بأصول مثل الرهن العقاري في سجلاتها بل لابد من إدخالها في حزمة من السندات المالية المدعومة بالأصول والتي تباع للمستثمرين في أسواق العالم.
فقد نجح سماسرة الرهن العقاري في تعظيم دخولهم مثل البنوك التي استطاعت هي الأخرى بتحويل القروض إلى سندات مالية مما يجعل الأجهزة التنظيمية معالجة هذا التضارب بسبب بروز نظام الجشع الوسيلة الأبرز في تسويق هذا النوع من الدين فكانت الآثار ضخمة على تجميد أسواق مالية عالمية وإفلاس مئات الآلاف بل ملايين من الأسر الأمريكية كما أفلست نحو 60 شركة من شركات إقراض الرهن العقاري الثانوي والخسائر غير مقدرة وصلت إلى أكثر من 300 مليار دولار.
وبهذا فإن إسهام الابتكار المالي والتوريق قد تمكن من زيادة تنويع المخاطر ورفع كفاءة الأسواق إلا أنهما أسفرا أيضا عن نشأة تحديات جديدة ينبغي التصدي لها خصوصا بعدما شهدت البورصات العالمية تدهورا خطيرا في مؤشراتها قبل تدخل الاحتياطي الفيدرالي مؤخرا بتخفيض سعر الفائدة ثلاثة ارباع ليستقر عند 3,5 في المائة ألحقته بتخفيض آخر خمسين في المائة ليستقر عند 3 في المائة وسيتبع بتخفيض اخر.
فبات تتبع تداعيات انهيار السوق الامريكية للقروض العقارية منخفضة الجودة صعبا وفهمه متعذرا ويستغرق وقتا أطول مما هو متوقع، ما يستلزم الحاجة إلى أجهزة رقابية قوية لمراقبة المؤسسات المالية التي تنشئ هذه الأدوات المالية الجديدة التي تقود إلى نشوء رأسمالية أصولية تعتمد على النمو المرتفع في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية خصوصا في الخليج، بينما يفترض من البنوك المركزية في الدول المتقدمة الإسهام بدور حيوي في ضمان سلامة وسلاسة أداء أسواق المال العالمية لضبط اختلالات الحسابات الجارية العالمية. وعلينا نحن الحذر من استيراد تلك الأدوات المهيكلة.

النمو في الائتمان في العالم:

يجادل كثير من الاقتصاديين بأن الأزمة المالية في عام 2008 ولدت نتيجة فشل سوق القروض العقارية ، ولا زالت أساب الأزمة السابقة قائمة حتى بعد الأزمة المالية بخمس سنوات ولم تتمكن السوق المالية من العودة إلى المسار الصحيح ، وينتقد الاقتصادي امار بيديه الأستاذ في جامعة تافتس في بوسطن واقع السوق المالية بأنها تشبه التخطيط المركزي زمن الاتحاد السوفيتي الذي انتقده المفكر النمساوي فريدريش هايك وهو أحد المدافعين عن السوق الحرة ، لأن التخطيط المركزي يساوي بين العاملين ويهمش الكفاءات والقدرات وكذلك السوق المالية تركز اليوم بشكل كبير على السيولة وتجعل كل شئ قابل للتداول بسبب اعتماد المصارف على النماذج الرياضية مما يؤدي في النهاية إلى تشويه السوق المالية .

ويشبه هايك وضع كل شئ في أنموذج صممه شخص ما في مكتبه بعيدا عن السوق مثله مثل المخطط المركزي الذي يخطط في مكتبه بعيدا عن السوق ولا يفرق بين قدرات وجهود العاملين في السوق ويساوي بينهم وكذلك فإن الكمبيوتر الذي يشبه التخطيط المركزي الجاهل بالفروق المحلية والذي تم فرض نسخته على كثير من البلدان في أنحاء متفرقة من العالم ، وستوزع الفائدة بشكل متساوي بين هذه المناطق المتفاوتة دون تفريق نتيجة الأداء أو العمل ، وكلما يطالب الاقتصاديون بإصلاح سوق المال يواجهون بمعارضة تلقائية بأن تلك الإصلاحات ستؤثر على السيولة .

ونتيجة هذه السيولة المصطنعة ساهمت في زيادة نمو التعاملات العالمية في العملات الأجنبية ما يزيد على ألف تريليون دولار سنويا وهو رقم يتجاوز الناتج العالمي كثيرا بسبب فرض التصميم الكمبيوتري نموذجه ونسخته على أنحاء شتى في أنحاء العالم الذي جعلها تشتكي من حروب العملات بسبب أن الأسواق السائلة سمحت بإعطاء ائتمان يفوق حاجة الطلب فيختل ميزان السوق ما بين العرض والطلب أي تحفيز الطلب بشكل غير طبيعي أي لا يخضع لأساسيات السوق نتيجة توليد سيولة من دون إنتاج حقيقي أو غير ناتجه عن بيع إنتاج حقيقي.

والخطير في الأمر أن مثل تلك السيولة ذهب أغلبها للقروض الاستهلاكية ويمنع ذهابها للشركات الصغيرة التي هي بحاجة إلى مال وهي المحرك الحقيقي للإنتاج وللاقتصاد لمجرد ان المصارف تركز على تداول التوريق المالي مما ينشط دور

السماسرة الذين يشترون السندات المدعومة بالقروض العقارية لحسابهم الخاص.

بينما كثير من الاقتصاديين يطالبون بإجبار المصارف على الإمساك بمزيد من القروض التي صرفتها للآخرين حتى لا تتشرذم الأسواق مرة أخرى وتعود السوق مرة أخرى إلى أزمة مالية جديدة.

ولم يطبق المصرفيون قاعدة فولكر التي تطالب المصارف بالبعد عن التداول لحسابها الخاص ما يجعلها تجمع بين عملين ولن يؤهلها لصرف القروض بحصافة لأنها ستكون ضالعة في التداول ومن أجل تنشيط التداول يمكن أن تتجه نحو الإقراض غير الحصيف أو بيع القروض على السماسرة مما يعيق إقراض الشركات الصغيرة المنتجة.

وقاعدة فولكر لو طبقت فهي تنزع من هذه المصارف النشاطات التي لا يمكن الاضطلاع بها وهي مسؤولية شركات خدمات أخرى كشركات الوساطة من أجل تجنب الأسواق المصطنعة الشاذة التي لا تستطيع البقاء من دون مساعدة من الحكومات خصوصا حينما يمتنع كثير من المقترضين التخلف عن السداد.

فتحقيق أعلى المكاسب على حساب الاقتصاد الحقيقي وعلى حساب الأخلاق مرفوض في الدين الإسلامي، والدين الإسلامي لم يحرم التعامل بالربا فقط بل حرم التعامل بالمعاملات القائمة على الغرر والجهالة وبيعتين في بيعة سواء في البيع الآجل أو في البيع المؤجل، ويربط الدين الإسلامي بشكل قوي ما بين التمويل وتحقيق القيم الإنسانية التي تعزز من فرص الرفاه والتنمية للمجتمعات.

قبل الأزمة المالية عام 2008 كان الناتج المحلي الإجمالي والمؤشرات الاقتصادية الأخرى مندفعة فوق الحدود أي أن أيام النمو المدفوع بالديون قد ولت وانتهت وحلت محلها الآن معدلات نمو متوقعة ومتواضعة باعتبارها المعيار الطبيعي، ولكن لماذا العالم الغربي قلق من مثل تلك المعدلات؟ وهل هذا القلق بسبب تعود العالم الغربي على معدلات نمو عالية مدفوعة بالديون؟ ولما لا يقبل بمعدلات النمو الطبيعية؟ وهل مثل هذا القلق يجعله يتغاضى عن نمو في مجالات محددة مدفوع بالديون؟ وهل يريد العالم الغربي أن يدخل مرة أخرى في أزمات مالية متجددة؟ إذا ماذا يريد؟ هل يريد أن يبحث عن ابتزازات على غرار أيام الاستعمار؟ أم أن دول العالم أصبحت اليوم واعية ورفضت كل الابتزازات التي كانت تفرضها عليها الدول الغنية في اتفاقيات الدوحة وكانت السبب في فشل تلك الجولات واتجهت الدول

الغنية البحث عن اتفاقيات ثنائية وتفضيلية بسبب عدم تحقق آمالها ورغباتها وأنانيتها التي تعودت عليها خلال العقود الماضية؟ .

بينما هناك بعض الاقتصاديين ينحون باللائمة على صانعي السياسات في تبديد النمو ويذكرون مثالا على التعامل مع مثل تلك الأزمات وكيف أن وزير المالية الأمريكي أندرو ميلون في فترة الكساد العظيم الذي ألم بالولايات المتحدة في الفترة 1921 – 1932 أوصى بتصفية الاقتصاد بأكمله ، لكن مثل هؤلاء الاقتصاديون لم يستوعبوا أن الفترة تختلف وأن الأوضاع الاقتصادية العالمية اليوم أصبحت أكثر ترابطا وأكثر تشابكا وليس شرطا أن تنفع المعالجات السابقة اليوم ولكل حالة تحتاج إلى معالجات مختلفة ، لكن هناك بعض الاقتصاديين اتجه إلى تحليل تجربة الطفرة والانهيار في بعض البلدان حيث وجدوا أن بعض الطفرات صحية ثم أصبحت سامة بسبب التدفقات الرأسمالية الداخلة الهائلة .

كما اكتشف هؤلاء الاقتصاديون بأن أسباب التراجع في الناتج الاقتصادي ويعود بالدرجة الأولى إلى الانقباض الائتماني الذي تى بعد مرحلة انفجار الفقاعة ولم يكن هذا التراجع بسبب التقشف فقط كما يدعي بعض الاقتصاديين خصوصا في أوربا التي اتبعت وسائل التقشف لمواجهة أزمة الديون.

ولقد كان النمو الحقيقي في أوربا في التسعينات قبل مرحلة اليورو هو 2,6 في المائة ثم ارتفع إلى 3,7 في المائة خلال مرحلة اليورو ما قبل الأزمة المالية في الفترة 1999-2007 لكن في الحقيقة أن متوسط الناتج في منطقة اليورو لم يزد عن 2,3 في المائة ، بالطبع أن هذا الارتفاع يرجعه الاقتصاديون إلى التدفقات الرأسمالية الهائلة بين دول اليورو ولكنها ليست السبب الرئيسي في الأزمة المالية ولكن جزء منها أشعل فتيل طفرة عقارية تميل نحو المضاربة وتعتبر دلالة على أعراض فقاعية غير صحية ولكن بشكل عام لا توجد هناك فقاعة في أوربا على شاكلة الفقاعة التي حدثت في الولايات المتحدة وهي أزمة الرهون العقارية ولكن تأثرت أوربا بأزمة الرهون العقارية في الولايات المتحدة بسبب أن الولايات المتحدة سوق عالمية للأوراق المالية والمشتقات .

فيجب أن تدرك الدول أن سنوات الطفرة غير قابلة للاستدامة فلابد أن تعود إلى خط الاتجاه العام ، وعادة ما تكون أخطاء السياسة الاقتصادية سبب في البعد عن المسار السليم ، ويعتبر العديد من الاقتصاديين أن أوربا لم تصلح النظام المصرفي في عام 2008 كما فعلت الولايات المتحدة واكتفت بضخ مبالغ مالية ضخمة في

الاقتصاد الأوربي وهو أحد الأسباب الذي لم يعيد أوربا إلى المسار السابق ما قبل الأزمة ، بل أن مجموعة من الاقتصاديين يرون بأن اقتران التقشف بالانقباض الائتماني ، إذ أن التقشف قلص عجز أوربا في المالية العامة بنسبة 1,5 في المائة عام 2012 وقلص عجز المالية العامة في النصف الأول من عام 2013 0,75 في المائة فهذا الاقتران أحدث ضررا هيكليا بالغا لن تتعافى منه منطقة اليورو ولا يزال يصر مثل هؤلاء الاقتصاديون إلى ضرورة لجوء أوربا إلى إصلاح قطاعها المصرفي .

نموذج النمو بالبيع على المكشوف:

دائما ما يبرر المدافعون عن أداة البيع على المكشوف بأنها أداة تساعد في رفع كفاءة السوق من خلال اكتشاف أفضل للأسعار وتوفير قدر اكبر من السيولة لذلك يرفض مثل هؤلاء المدافعين عن هذه الأداة حظر ممارستها ومثل هؤلاء يصفون الأجهزة التنظيمية التي أوقفت البيع على المكشوف في أحلك لحظات الأزمة المالية العالمية بالحمق.

وهناك عدة نظريات منها النظرة الرأسمالية والنظرة الاجتماعية وعادة ما يبحث أصحاب النظرة الرأسمالية عن حجة أخلاقية تعزز وجهة نظرهم، بينما يتساءل الاقتصاد الاجتماعي هل من الأخلاق أن يجني المال من تراجع وانهيار شركة ما؟

وهذه الأداة هي عبارة عن إقراض أوراق مالية إلى البائعين على المكشوف مقابل رسم معين، وحجة الفريق المناصر لهذه الأداة ترجحه كفة كفاءة الأسواق التي تصب في صالح المضاربين على الأجل القصير للتهوين من المخاوف الأخلاقية من اجل أن تتفوق على بقية الحجج الأخرى التي لو اخذ بها حسب وجهة نظر الاقتصاد الاجتماعي تجعل هذه الأداة أداة أثار خطرة على المجتمع الاقتصادي.

فالبيع على المكشوف لأدوات مالية مقترضة مقابل فقط رسوم مالية بسيطة تؤدي إلى تضخم الأموال وهي تقلل من الهدف المعلن من البيع على المكشوف في صفقات تحوط أو من اجل المراجحة وهو تمويه من اجل التربح مباشرة من هبوط الأسعار.

وهذه المراهنة على هبوط الأسعار هي غير خاضعة لآليات السوق (العرض والطلب) حتى ولو كانت أداة لإدارة المخاطر وأنها المصدر الرئيسي للقيمة المضافة في إدارة الاستثمار هو إدارة لمخاطر.

ويركز الدين الإسلامي على أن يكون هدف أي استثمار هو الإنتاج التنموي الذي يصب مباشرة في تنمية المجتمع والاقتصاد الكلي.
بينما البيع على المكشوف إذا كان هو استثمار بعيد عن الإنتاج التنموي كما انه بعيد أيضا عن التنمية الاقتصادية بل له خطورة على تنمية المال بلا قيود إنتاجية أو حتى استثمارية في أموال حقيقية وكذلك في أموال افتراضية غير موجودة بالفعل لان الاستثمار لابد أن يكون في الموجودات لأنها تعطي شيئا مقابل لا شئ حتى ولو كانت هذه الأداة توازن ما بين المخاطر والعوائد ولكنها عوائد من أموال افتراضية وليست في أموال حقيقية.
وخطورة هذه الأداة أنها تحول المخاطر من جانب إلى آخر وهو ما يرفضه الإسلام لان الكل في الإسلام يتقاسم العوائد والمخاطر وكما هما شركاء في العوائد فهما شركاء في تحمل المخاطر بينما تحميل طرف واحد تلك المخاطر يعتبر من الغرر والجهالة لان الإسلام يرفض ضمان طرف العوائد وتحميل الطرف الآخر المخاطر.
ويرفض الإسلام هذا النمط من التفكير أن تعطي شيئا مقابل لا شئ وهو تفكير غير قابل نهائيا للاستدامة إذا كنا نتحدث عن النمو والتنمية المستدامة التي ظهرت مؤخرا في مصطلحات التنمية الحديثة وهي من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى الأزمة المالية العالمية وسبق أن حذر صندوق النقد الدولي اكبر شركة تستثمر في السندات الأميركية بأنها تبيع السندات الأمريكية على المكشوف في سوق الصفقات التبادلية الآجلة.
فالبيع على المكشوف يؤدي إلى تداول غير منظم وهو يخل بأساسيات السوق (العرض والطلب) بينما الاستثمار يؤدي إلى الموازنة ما بين آليات السوق وهو ما جعل المجتمعات الغربية ترفض الرأسمالية غير المقيدة الذي دعا إليه الإسلام منذ أربعة عشر قرنا ولكن التعامل مع أدوات الرأسمالية غيبت الأدوات الإسلامية الأخلاقية ومنعتها من التطور لأنها تضع قيودا أخلاقية على أدوات الاستثمار ونتيجة سهولة التعامل مع أدوات الرأسمالية دون النظر إلى تبعاتها هذا إلى جانب ضعف تطوير الأدوات الإسلامية ووجود مرجعية موحدة تحد من خطر المصرفيين الذين يعرضون الاقتصاد الجزئي والكلي للخطر وهم يخرجون بمفردهم رابحين على حساب خسارة المجتمع شانهم شان المقامرين لأنه نظام يعمل على تعميم الخسائر على المجتمع وتخصيص المكاسب على المقامرين .

ورغم الم الأزمة المالية العالمية فان المخططات الهرمية المالية ما زالت منتشرة في كل مكان بينما الإسلام يغرس في نفوس أتباعه نسيجا أخلاقيا بصورة أو بأخرى وإحساسا بالصواب والخطأ تجعل المرء يحذر من التعامل بالمراجحة في الأوراق المالية القابلة للتحويل وخوارزميات التحوط في الخيارات ولا يكفي أنها محرمة بل قد تكون خطرة على الاقتصاد والمجتمع حتى ولو كانت تدر أرباحا على المرء ولكن إحساسه الأخلاقي يجعله يتخلى عن هذا النوع من التبادل قد تكون قائمة على التحايل التي يمكن تسميتها بالجرائم المالية ولكن لا يستطيع احد محاسبته نتيجة هذا التحايل الخفي بل إن الشركات الكبرى لا تعتمد على الأموال السهلة التي تأتي من الخدمات المالية وإنما من النجاح عبر مزاياها التقليدية في الابتكار وجودة التصنيع.

هذه التسميات تسمى اليوم بالهندسة المالية ، فالبعض يسميها بالمشتقات المالية والبعض يسميها بالبيع على المكشوف والآخر بالمتاجرة بالهامش والبعض يسميها بالمستقبليات ولكن في النهاية اقتنع الغرب بعد الأزمة المالية بأن الهندسة المالية الذين يمارسونها بأنهم فاسدون أخلاقيا ويجب ثنيهم عن مواصلة أعمالهم بل إن البعض لم يكتف بالمنع بل يطالب بالتشهير بأعمالهم الشنيعة بعدما وصلت قيمتها عشرة أضعاف الناتج المحلي العالمي إلى 700 تريليون دولار وبكل المقاييس فهو رقم ضخم وكانت القنبلة التي انفجرت وتسببت في الأزمة المالية عام 2008 ، وهناك تقارير صدرت من الولايات المتحدة أن المشتقات المالية هي الأسرع نموا من بقية أشكال المعاملات المالية الأخرى ، وفي الولايات المتحدة بمفردها كانت قيمة المشتقات المالية عام 1995 نحو 20 تريليون بينما في عام 2011 قفزت إلى 248 تريليون دولار أي تبلغ نحو 17 مرة من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة البالغ 15 تريليون دولار و 82 في المائة من هذه العقود هي عقود فائدة .

فعقود المشتقات ليست حديثة بل هي قديمة تاريخيا، وعقود المشتقات هي عقود يشتق اسمها أو قيمتها من قيمة أداء العوامل السوقية، وتستند أسواق المشتقات إلى خمسة أنواع من الأصول المالية وهي مشتقات معدل الفائدة ومشتقات النقد الأجنبي ومشتقات الائتمان ومشتقات الأسهم ومشتقات السلع.

وقبل الأزمة المالية استخدم هذا النوع من قبل 90 في المائة من الشركات الكبرى حول العالم ليس فقط من قبل المؤسسات المالية لإدارة مخاطر الأعمال فيها وكذلك

ادارة مخاطر الاقتصاد الكلي مثل تجنب أثار تقلبات معدل الصرف أو معدلات الفائدة على أعمالها.

وبدأ يقتنع الغرب بأن البيع على المكشوف هو بيع شئ لا يملكه البائع الذي نهى عنه الإسلام واعترفوا بأنه يسبب إرباكا للأسواق ولكثير من الناس حتى لو كانت الآليات المستخدمة في تحديد سعر البيع والاتفاق على تاريخ التسليم ومصادر الأصل في مكان آخر أمرا شائعا في جميع أنواع التجارة لكن العالمين ببواطن الأمور يدركون أنه مجرد استغلال الأسواق المالية للمراهنة على أن الأسعار ستنخفض ينظر إليه أنه مريب أخلاقيا وفي الدين الإسلامي يسمى ببيع النجش أي بيع صوري وليس فعلي ولكن أوجد الإسلام البديل لمواجهة المخاطر ببيع السلم الذي هو عبارة عن خليط بين توفير سبل التمويل وتحفيز الإنتاج بينما النموذج البيع على المكشوف يقود إلى التلاعب بالأسعار التي لا تخضع لمجريات السوق الحقيقية وضحاياهم الفقراء والسوق الحقيقية .

والتحايل في هذه الطريقة في وجود السمسار الذي يحتفظ بالقيمة الذي نهى عنه الرسول صلى الله عليه وسلم للتلاعب خصوصا بأسعار السلع الغذائية وفرض الرسول صلى الله عليه وسلم أن تصل السلع إلى السوق وتخضع لأسعار السوق وليس لأسعار السماسرة ، والبيع هنا لم ينتهي فهو انتهى من طرف واحد ولم ينتهي من الطرف الآخر لأن الوسيط يحتفظ بالأصل المشتري لديه كرهن حيازي ضمانا لسداد المشتري القرض والعمولة والفائدة ويسجل الوسيط الأوراق المالية المشتراة باسمه وهي معاملة معقدة ومكونة من العديد من الجوانب والعناصر وهي لا تعتبر معاملة قائمة بذاتها وإنما تعتبر عنصرا من عناصر معاملة تسمى بالعقود المستقبلية كما في بيع السلم .

نموذج النمو المدفوع بالأوراق النقدية:

على مر العصور لم تكن معروفة النقود الورقية وهي إما ذهبا أو فضة ثم بعد ذلك عندما اتسعت رقعة التجارة بدا ربط العملات بالذهب إلى أن تخلى العالم عن الربط بالذهب قبل نحو أكثر من أربعة عقود أي منذ عام 1971 وحلت محلها قاعدة التغطية بالمتلكات من العملات الأجنبية وغيرها مثل العقارات والأوراق النقدية.

ويدور اليوم نقاش من البعض حول الأوراق النقدية على اعتبار أن الربا لا يجري فيها بسبب أن العلة التي كانت في الذهب والفضة وهي الوزن انتفت اليوم في

الأوراق النقدية فلا تجب الزكاة، وفي اعتقادي أن الوزن ليس بعلة يقاس عليها بينما العلة الحقيقية التي تمتاز بها الأوراق النقدية وكذا في النقدين الذهب والفضة علة الثمنية، ولا يمكن أن تنتفي علة الثمنية من الأوراق النقدية وإلا لما أصبحت ذات قيمة يتم التبادل بها.

فكيف يقصر البعض علة الثمنية فقط على النقدين وعلى هذا فان الربا لا يجري في الأوراق النقدية على اعتبار أن العلة ظنية والعلة في الدين الإسلامي أساس لتفسير النصوص ومثال على ذلك عندما يقول الرسول صلى الله عليه وسلم (ما اسكر كثيره فقليله حرام) وهي قاعدة تحرم أي شراب أو أي طعام فيه مسكر مهما كانت تسميته أو كميته حتى ولو كانت كميات قليلة جدا.

ويعتبر البعض أن الأوراق النقدية ليست نقدا قائم بذاته ولا توجد نصوص صريحة تجري الربا في تلك الأوراق النقدية ولكن لا تنتفي الثمنية عنها وهي العلة الأساسية في تبادل السلع ذات القيمة وقد وجه الرسول صلى الله عليه وسلم أمته نحو الحل الصحيح للابتعاد عن شبهة الربا فقال صلى الله عليه وسلم (بع الجمع بالدراهم ثم ابتع بالدراهم جنيا) رواه البخاري وتتبع الفقهاء في هذا الحديث وبحثوا عن العلة وكل ما يلحق بتلك العلة كالأوراق النقدية التي يجري عليها ما يجري على الذهب والفضة وهي أهم من علل الوزن والمعدود التي يفرق البعض بين النقود بسببها .

وبذلك تصبح علة الثمنية هي الأساس مع اختلاف العملات على مر العصور وهو رأي ابن تيمية وابن القيم رحمهما الله بان علة الربا في الذهب والفضة هي مطلق الثمنية.

فالنقود الورقية تعتبر قوة شرائية ومستودعا للقيمة ووسيطا للتبادل ووسيلة للأبرياء المطلق أي أن كونها نقدا قائما بذاته وليست كونها ذات قيمة في ذاتها كقيام الثمنية في كل من الذهب والفضة وغيرهما من النقود المعدنية وينطبق عليها ما ينطبق على الذهب والفضة من الأحكام الشرعية في الربا بنوعيه الفضل والنسيئة والصرف والسلم والزكاة من حيث أنهما ثمن من الأثمان.

وبعد هذا العرض فان النقود الورقية ليست عرضا من عروض التجارة التي لا تجب فيها أحكام الربا بل هي أثمان قائمة بذاتها كالذهب والفضة تماما ثمن لكل مثمن وقيمة لكل مقوم والثمنية علة يقينية وليست علة ظنية أو نسبية كما

يدعي البعض والوزن والمعدود ليست علل بل هي ظواهر لا تغني عن علة الثمنية التي تقاس على النقدين والتبادل وسيلة ومقايضة.

على الرغم من مرور نحو أربعة عقود على التخلي عن قاعدة الذهب اثر فك ارتباط الدولار بالذهب عام 1971 تبعه بعد ذلك تعديل النظم الأساسية لصندوق النقد الدولي منذ عام 1971 بحيث لم تعد الدول الأعضاء في الصندوق ملزمة بالتعبير عن عملاتها الوطنية على أساس ما يعادلها من محتوى ذهبي.

وحلت محلها نظرية حديثة على قاعدة التغطية بالممتلكات من العملات الأجنبية وغيرها مثل العقارات والأوراق المالية.

لكن هناك اختلاف بين من يرى أن الذهب كملاذ آمن باعتباره يؤمن الاستقرار نتيجة ثبات قيمته، لكن قاعدة التغطية بالممتلكات من العملات الأجنبية وغيرها والتي تحقق أرباح وعوائد على الأمد القصير باعتبار أثمان قائمة بذاتها لم تقنع الفريق الذي يؤمن بأن الذهب ملاذ آمن لأنه يتميز بثبات قيمته.

وقد ثبت في النص الشرعي جريان الربا في الذهب والفضة، وفي الصحيحين من حديث أبي سعيد رضي الله عنه قال قال: رسول الله صلى الله عليه وسلم (لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلا بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض لا تبيعوا منها غائبا بناجز) وقول الرسول صلى الله عليه وسلم (بع الجمع بالدراهم ثم ابتع بالدراهم جنيا) رواه البخاري ومع ذلك تتبع الفقهاء وبحثوا عن العلة وكل ما يمكن ان يلحق بتلك العلة كالأوراق النقدية التي يجري عليها ما يجري على الذهب والفضة.

فالأحناف والحنابلة يرون أن علة الربا هي الوزن فما كان موزونا قيس على الذهب وما لم يكن موزونا كالمعدود مثلا فلا يجري فيها الربا، لكن للشافعية والمالكية على المشهور ترى أن علة الربا في الذهب والفضة هي غلبة الثمنية، ورأي ابن تيمية وابن القيم رحمهما الله بأن علة الربا في الذهب والفضة هي مطلق الثمنية.

ومن يرى بأن العلة في الأوراق النقدية قاصرة غير متعدية في الحكم يرى بأن علة الربا لا تتحقق إلا إذا كان الذهب ثابت القيمة مع العملات الورقية، لأن الأوراق النقدية بعد تحرير الدولار وفك ارتباطه بالذهب كغطاء أصبح الذهب ومعه بقية العملات سلعا مرجعين السبب إلى أن الذهب وبقية العملات متغيرة القيمة فأضحت موضعا للتجارة لذلك يرون عدم جريان الربا لعدم تحقق شرطي ثبات القيمة واستيداع الثروة.

ولكن حينما ننظر إلى قاعدة وغطاء هذه الأوراق النقدية ونسبتها منها ونوعية ذلك الغطاء، إذ ثبت أن الذهب لا يزال يشكل نسبة كبيرة من غطاء النقود الورقية المصدرة اليوم، فإن نسبة الذهب من مجمل الغطاء النقدي عاليا جدا خصوصا في الولايات المتحدة إذ يصل إلى 53 في المائة ونحو 42 في المائة في فرنسا وهكذا في بقية الدول وبدأت تزيد الدول حصتها منه بعد الأزمة المالية العالمية.

فالنقود الورقية تعتبر قوة شرائية ومستودعا للقيمة ووسيطا للتبادل ووسيلة للإبراء المطلق أي كونها نقدا قائما بذاته، وليس كونها ذات قيمة في ذاتها كقيام الثمنية في كل من الذهب والفضة وغيرهما من النقود المعدنية وينطبق عليها ما ينطبق على الذهب والفضة من الأحكام الشرعية في الربا بنوعيه الفضل والنسيئة والصرف والسلم والزكاة من حيث أنهما ثمن من الأثمان.

وبعد هذا العرض فان النقود الورقية ليست عرضا من عروض التجارة التي لا يجري فيها أحكام الربا بل هي أثمان قائمة بذاتها كالذهب والفضة ثمن لكل مثمن وقيمة لكل مقوم والله اعلم.

الفصل الخامس: البحث عن حلول نمو إنقاذية

مدى فاعلية أدوات إنعاش النمو الاقتصادي:

وزراء المالية ومحافظو البنوك أكثر قلقا حول آفاق النمو الاقتصادي العالمي، بل يشعروا بأن مزيج من السياسات المتبعة في دولهم تبقى من دون التوازن المطلوب بسبب الاعتماد المفرط على تجريب البنوك المركزية في مختلف دول العالم التي تقوضت فعاليتها تحت ضغوط الأضرار الجانبية الهائلة والضخمة بسبب أنها تحولت عن كل الأدوات السياسية المتاحة من نقدية ومالية وهيكلية.

حتى أن اتهامات وجهت لمسؤولي أسواق المال بتدمير الطبقة الوسطى وتسببت في تراكم الديون المعدومة التي تثقل كاهل الاقتصاد العالمي حيث تبلغ 5 تريليونات في ثاني اقتصاد عالمي الصين، وتريليونا دولار في أوربا ساهمت في تراجع معدلات النمو الاقتصادي، رغم أن هناك استقرار احتياطي من النقد الأجنبي في الصين يقدر عند حدود 3.23 تريليون دولار.

هناك شكوك في قدرة الاقتصادات الناشئة المدينة على سداد ديونها الضخمة في ظل تراجع أسعار المواد الأولية، والأمريكيون راكموا بحلول نهاية عام 2015 ما يصل 1.2 تريليون دولار من الديون الطلابية تجاوزت بطاقات الائتمان في معدلات التخلف عن السداد في قطاع الائتمان الاستهلاكي، وهي ما تذكر الأمريكيين بالقروض العقارية السامة.

الصين تتجه لإعادة هيكلة اقتصادها بالسير على طريق ريغان وتاتشر في مواجهة التباطؤ واضطراب والسوق، بسبب أن هناك شكوك في نجاح خطط الدولة لإصلاح الشركات المملوكة للدولة التي تفتقر إلى الكفاءة والمثقلة بالديون الذي تعتبره بكين أولوية قصوى بالنسبة لها في الوقت الذي يتباطأ فيه النمو، إذ هوت الصادرات في فبراير 2016 بنحو 25 في المائة، الذي يسجل أكبر انخفاض منذ مايو 2009 يفاجئ الأسواق.

ما جعلها تتجه سريعا نحو خفض قيمة عملتها حتى تمحو بسهولة معظم التعريفات الجمركية في الولايات المتحدة، وهو ما أجج المخاوف بشأن حرب عملات، لكن بكين تعتبره الملاذ الحاسم لإعادة التوازن إلى اقتصادها المترنح، حتى جعل صناديق تحوط عالمية تخفض نسب الاحتياطي لديها من اليوان وبعض العملات الآسيوية التي تتوقع تراجعها نتيجة حرب العملات، فيما يستيقظ الدولار من سباته ويطلق هديره المألوف والذين يشعرون بشهية للمخاطر، يجدون في الدولار بغيتهم وأنهم يرون أنه يستحق المراهنة عليه، وينبغي النظر في شرائه لأفق زمني أطول، في المقابل على المؤمنين بسوق الرنميني الهابطة يعيدون النظر في رهاناتهم.

ليس فقط الصين بل كذلك البنك المركزي الأوربي يفقد براعته في إدارة التضخم كان بإمكانه توسيع الهامش بين أسعار الفائدة قصيرة الأجل وطويلة الأجل باللغة المالية جعل منحنى العوائد أكثر انحدارا، لأن صلاحيات السياسة النقدية عندما تتجه لإبقاء الاقتصاد ثابتا، بدون مساعدة من السياسة المالية العامة أو الإصلاحات الهيكلية يمكن أن تصل إلى نهايتها، رغم ذلك المركزي الأوربي يرد على المشككين في قواه السحرية، وهو مستمر في سياسات التحفيز حتى عام 2012، إذ خفض البنك المركزي أسعار الفائدة ووسع من برنامج التيسير الكمي من 60 مليار يورو شهريا إلى 80 مليار يورو شهريا، وأبقى على سياسة الفائدة السلبية ورفعها فقط من 0.3 إلى 0.4 في المائة، في مارس 2016، ما جعل ألمانيا تحذر من مخاطر زيادة الحافز النقدي الأوربي.

بينما يرى البعض أن تكلفتها المالية تزيد على ما حققته من فوائد الاقتصاد الكلي، وخشية البعض من عودة التوأم السام إلى القطاع المالي الأوربي، التفاعل بين المصارف والأوراق المالية الخاصة بها، حيث أن الأسواق لم تعد تصدق أن البنك المركزي الأوربي سيحقق هدف التضخم البالغ أقل من 2 في المائة الذي لم يتمكن من رفعه خلال الأعوام الأربعة الماضية ومن المرجح ألا يفعل لأعوام مقبلة.

فيما يرى ماريو دراغي رئيس البنك المركزي الأوربي بأن الدفع للمصارف من أجل الإقراض أمر مستحدث، حيث يتبنى النموذج الأمريكي، ويرى أن السياسات الانكماشية لن تنجح، بينما يصر وزير المالية الألماني يشدد على خفض الإنفاق، فيما شجع الانخفاض الحاد في أسعار الطاقة البنك المركزي الأوربي على تجاهل النصائح الألمانية بأهمية تسريع التحولات الهيكلية بدلا من المضي في سياسة

التيسير الكمي، حتى بالنسبة إلى صناع السياسة الذين اعتادوا على خطط الصدمة والرعب، من أجل تحسن شهية المستثمرين للأصول عالية المخاطر.
يأمل البعض في أن تحول التكنولوجيا المالية الجديدة أو الأعمال المالية (فاينتيك) ولا سيما بالنسبة للمصارف، لأنها حاليا لا تحقق أداء جيدا، لأن القطاع المصرفي يبدو غير فاعل، ومكلفا، ومليئا بتضارب المصالح، وعرضة للسلوك غير الأخلاقي، وعلى وجه الخصوص، فإنه قادر على توليد أزمات كبيرة.
العولمة والابتكار التكنولوجي والتحولات في القيم الاجتماعية والثقافية غيرت العالم المالي بشكل يجعل من الصعب التعرف عليه حيث يعتقد البعض أن تجار السوق الأذكياء دمروا الاقتصاد، لأن الابتكارات المالية سامة أحيانا ولا تخدم المجتمع حيث أن معظم الابتكارات المالية ما قبل الأزمة كانت مدفوعة بالرغبة في تعزيز العائد على الأسهم ورفع المكافآت، بدلا من توفير خدمات مفيدة، فلا زالت التكنولوجيا المالية مجرد سراب.
أسعار الفائدة المنخفضة تلحق الضرر بربحية المصارف وأنموذج أعمالها، بل تأخذها نحو المجهول، بل هناك عدد من الاقتصاديين يرون بان أسعار الفائدة السلبية أحد أعراض علل الاقتصاد العالمي، بل قد تعرض العالم لأكبر كارثة اقتصادية، حيث يرون أنه بعد تسع سنوات على بدء الأزمة المالية في الغرب لا تزال أسعار الفائدة منخفضة بشكل كبير وهي تمنع المدخرين من الحصول على العائدات التي يحتاجون إليها للتقاعد، بينما الشركات والمستثمرون يحبذون سياسة الفائدة السلبية باعتبارها شكلا من أشكال التيسير الكمي، بينما هناك محللون آخرون يرون أن رفع الفائدة الأمريكية خاطئ لأن أكبر اقتصاد عالمي لم يستعد أنفاسه بالكامل.
نضوب معين الأفكار يفقد البنوك المركزية الكبرى الاتجاه، فهل تجد بغيتها في صناعة المصرفية المالية وفق النموذج الإسلامي التي تعتمد نموذج المشاركة حتى تضمن العوائد لكافة الأطراف، وبدلا من توجيه الابتكارات والتكنولوجيا نحو المالية يتم توجيهها نحو جودة المشاريع المشتركة التي يمكن أن تشارك الدول في تطبق نموذج المشاركة والتوجه نحو تطوير أدوات هذه الصناعة التي لا تزال تدور في فلك الصناعة المالية الغربية، حيث تستحوذ السعودية بمفردها على 30 في المائة من حجم صناعة المصرفية المالية العالمية وفق النموذج الإسلامي.

يشهد العالم نهاية عصر شهد نموا سريعا يقوده الاستثمار في الصين، مع تراجع نمو التجارة العالمية إلى مستويات لم يشهدها العالم منذ جيل، أزمة الأسواق الناشئة ناتجة عن ضعف الاقتصاد الحقيقي أكثر مما هو من ضغوط الأسواق المالية، بعد أن ساعدت الديناميكية في اقتصادات الأسواق الناشئة في أعقاب الأزمة المالية التي حدثت في أمريكا عام 2008 في جر العالم مرة أخرى إلى النمو، بينما استنزف هذا الزخم الآن تقريبا حتى أصبحت الأسواق الناشئة بمثابة الخصم الصافي لنمو التجارة العالمية للمرة الأولى منذ عام 2008 بحسب بيانات جمعتها شركة اكسفورد إيكونوميكس للأبحاث.

جزء من تلك الأزمة كان بسبب ضعف الطلب الذي عكس تدفقات رأس المال، وانخفاض أسعار السلع الأساسية، وتباطؤ نمو الائتمان، وجزء آخر بسبب المشكلات الهيكلية من جانب العرض، ما أدى إلى عملية بيع سريعة وكثيفة للأسهم والعملات، حيث انخفضت أسهم البنوك اليابانية بنسبة تزيد على 20 في المائة منذ إدخال بنك اليابان لسياسات أسعار الفائدة السلبية في 29 من يناير 2016، كذلك انخفضت أسهم البنوك الأوربية بنسبة تزيد على 20 في المائة، وأسهم البنوك الأمريكية انخفضت بنسبة 15 في المائة، وإذا ما رفع الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة للمرة الأولى منذ عام 2006 يضيف عدم اليقين إلى توقعات الأسواق الناشئة القاتمة التي تهدف إلى تدفقات خارجية لرأس المال من الأسواق الناشئة إلى الولايات المتحدة.

مع انخفاض أسعار الأسهم في أوربا يعتبر البعض عودة الأزمة المالية إلى أوربا، خصوصا وأن توقعات السوق للتضخم في المستقبل عانت تحولا دائما، فالبنك المركزي الأوربي يأخذ على محمل الجد التقديرات الخاصة بالتضخم المستقبلي المبنية على تطورات السوق لأفق يراوح بين خمسة إلى عشرة أعوام، ولم يتمكن البنك المركزي من تحقيق هدفه للتضخم البالغ أقل من 2 في المائة على المدى الطويل، ولا يزال الرقم منخفضا عند 1.4 في المائة.

بشكل عام النظرية الاقتصادية ترى أن أسعار الفائدة السلبية تشجع البنوك على إقراض المال بثمن بخس أكثر وإنفاق المدخرين بحرية أكبر، من أجل إقراض المال إلى الأفراد والشركات، وفي نفس الوقت إحباط الأموال في الخارج من التدفق إلى الداخل وتخفيض العملات إلى مستويات أقل (بينما النموذج الإسلامي يحرم على المسلم كنز المال، ويفرض عليه استثماره، ولكن وفق نموذج أدوات المشاركة

لتحقيق العدالة بين جميع الأطراف، وتشجيع توسيع قاعدة الإنتاج ضمن تحقيق التوازن بين العرض والطلب).

السياسيون اتجهوا نحو الفائدة السلبية الرفع المالي الجديد لتخفيض تكاليف الاقتراض، لكن التجربة يمكن أن تلحق الضرر بالبنوك التجارية، بل إن بنك جيه بي مورجان يرى أن البنوك المركزية الآن تملك القدرة النظرية لتخفيض أسعار الفائدة إلى ناقص 1.3 في المائة في الولايات المتحدة، وناقص 2.7 في المائة في المملكة المتحدة، وناقص 3.45 في لمائة في اليابان، وإلى أدنى مستوى قد يصل إلى 4.5 في المائة في منطقة اليورو، ما يعني أن سياسية أسعار الفائدة السلبية يمكن أن تفتح المجال أمام أداة جديدة قوية للسياسة النقدية.

من جهة أخرى تتسبب أسعار الفائدة السلبية إلى تراجع عوائد السندات الحكومية الأكثر أمانا إلى مستويات منخفضة جديدة، حيث انخفضت عوائد السندات الحكومية اليابانية التي مدتها عشرة أعوام إلى أقل من صفر للمرة الأولى على الإطلاق، بينما تراجعت العوائد على سندات الخزانة الألمانية وسندات الخزانة الأمريكية لتصبح قريبة من مستويات قياسية منخفضة، والتي تبلغ تلك السندات عالميا بنحو 5.7 تريليون دولار، وهي بداية مرحلة ندرة في أصول الدخل الثابت الآمنة التي تقدم عوائد مرتفعة (وهي تتماشى مع النموذج الإسلامي في عدم ضمان عوائد على الأموال دون استثمارها، لكن العوائد على الصكوك الإسلامية هي مقابل رهن في أصول ثابتة وهي إحدى أدوات التمويل وفق النموذج الإسلامي وبفوائد متغيرة وليست ثابتة، والرسول صلى الله عليه وسلم استبدل الجمل حالا بالجملين والثلاثة مؤجلة لتجهيز الجيش، اعتبره العلماء من بيع السلم والبيع الآجل والتمويل، يمكن للدولة أن تقتدي بمنهج الرسول صلى الله عليه وسلم لتغطية موازينها زمن العجز أو لتغطية مشاريع تنموية).

يجادل البعض بأن أسعار الفائدة السلبية لا تحفز الاقتصادات باستثناء تخفيض العملات، بل هناك خبراء في بنك دويتشه يقارنون السياسية النقدية السلبية بأسلحة الدمار الشامل، لأنها تؤدي إلى تصعيد حرب العملات التي لن تجلب سوى الدمار المتبادل، وطالبوا البنوك المركزية أن يبحثوا عن أداة أفضل لتنشيط النمو وتبديد شبح الانكماش.

بعدما استنفذ برنامج التسهيل الكمي إلى حد كبير يعتبر نهاية طفرات الائتمان كان أحد الأسباب في ضعف الطلب الذي يعاني منه الاقتصاد العالمي، والذي قلل

بدوره انخفاض الاستثمارات التي تعتبر دائما دافعا حاسما للإنفاق في اقتصاد رأسمالي، ما أدى إلى زيادة الاختلالات بين المدخرات المطلوبة والاستثمارات.

لا توجد حتى الآن حلول بسيطة للاختلالات الاقتصادية العالمية، هناك مجرد مسكنات في الوصفة المفضلة لدى البنوك المركزية ولدى السياسيين في أسعار الفائدة السلبية التي تجعل النقود أقل جاذبية قليلا، ولن تشجع المدخرين على شراء الأصول من النوع الذي من شأنه تمويل الإنفاق، وهو الشئ نفسه ينطبق على برامج التسهيل الكمي التي تشجع البلدان التي تسعى إلى النمو عبر الصادرات، مقابل الزبائن الذين يقترضون بإفراط في الولايات المتحدة الذي مصيره الانفجار على غرار أزمة الرهون العقارية في عام 2008.

إن عالما مع أسعار فائدة أقل من صفر، هو عالم علاقاته الاقتصادية تصبح عرضة للكسر، كما يبدو أن كل المحرمات قد سقطت، وبالتالي من الصعب وضع حدود عقلية، وترك البنوك والمستثمرين في حيرة من أمرهم، كما لاحظ بانك أوف أمريكا ميريل لينش بأن صياغة سيناريو أسعار الفائدة السلبية أمر صعب للغاية، لأن التنبؤ بكيفية تصرف سعر فائدة ليبور في بيئة سلبية مسألة صعبة، وأن البنوك المركزية يجب أن تدرك أن السياسة النقدية تفشل في توليد التضخم.

وفي مجموعة العشرين التي عقدت في شنغهاي في الصين في 2016/2/27 أكدت المجموعة في بيانها الختامي إلى أن هناك مؤشرات القلق تزداد إلى تضاؤول حركة الرساميل، وانهيار أسعار المواد الأولية، رغم إقرارهم بأن الاضطرابات القوية في الأسواق الملاية لا تعكس أسس الاقتصاد العالمي، وتعهدوا اللجوء إلى كل الأدوات النقدية والملاية والبنيوية، في شكل فردي وجماعي في الوقت نفسه بهدف تعزيز النهوض.

من جهة أخرى قال وزير الخزانة الأميركي جاك لو علينا أن نضاعف الجهود لتحفيز الطلب العالمي بدلا من التعويل فقط على الولايات المتحدة، فيما أكد البيان الختامي أن النهوض المالي الذي يقضي بأن تزيد الدول نفقاتها العامة بهدف تسهيل النشاط الذي ينبغي أن يحصل في شكل مرن، مؤكدا البيان الختامي الأهمية الحيوية للسياسات الاقتصادية البنيوية.

لكن هذا الموقف المنسجم يخفي خلفه تباينات عميقة بين الدول الأعضاء خصوصا المتقدمة والصاعدة، وفي هذا السياق حذر وزير المالية الألماني فولفغانغ شويبله من أن المحاولات لتعزيز النشاط الاقتصادي من خلال مزيد من الليونة السياسية



النقدية قد تأتي بنتيجة عكسية، وطالب القوى الكبرى بالتركيز على مهماتها الفعلية أو الإصلاحات البينوية، بدلا من الاحتذاء بنموذج للنمو يقوم على الاستدانة، وخلافا لذلك تمارس واشنطن ضغوطا لاستخدام الفائض لدى عدد من الدول دعما للطلب العالمي، بينما أكد وزير المالية الفرنسي وجوب أن تتحرك الدول القادرة على ذلك واستخدام كل هوامش المناورة.

لذلك اعتبر لو رنغوي الخبير الاقتصادي لدى بنك انترناشونال أن الرأي المخالف الذي عبرت عنه ألمانيا يظهر أن التفاهم لا يزال هشا، فيما علق زاتغ جون من جامعة فودان في شنغهاي قائلا أن كل بلد يحاول فقط الدفع باقتصاد بلاده الخاص مع محاولة عدم التضحية بالآخرين وتجنب حرب عملات.

كما حذرت مديرة صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد قائلة من أنه من دون العمل الجماعي من قبل صانعي السياسة النقدية فإن الاقتصاد العالمي قد يتعثر، وهناك شعور بالحاجة الملحة إلى التحرك بشكل منسق.

النمو تحت برامج التحفيز:

بعد أعوام من مكاسب الناتج الثابتة والقوية أحيانا في الأسواق الناشئة منذ الأزمة المالية العالمية التي ضربت الدول المتقدمة في عام 2008 ولكن هل استعدت مثل هذه الدول للنهاية المحتملة للسياسات النقدية المفرطة التي تتبعها الدول المتقدمة في التساهل؟ قد يكشف هذا التساهل في السياسات النقدية عن قدر كبير من الهشاشة.

وهناك دول من الدول الناشئة تعاني من عجز كبير في الحساب الجاري مثل البرازيل والهند وجنوب أفريقيا وإندونيسيا ولكن مزيجا من أسعار الصرف المرنة والأنظمة النقدية المحسنة والتحول بعيدا عن الديون بالعملات الأجنبية قد تكون مثل تلك الإجراءات تحمي مثل تلك الاقتصادات ولكن تأجيل الإصلاحات البنيوية قد يؤدي إلى خلق نقاط ضعف عديدة في تلك الاقتصادات.

كما يجب على الدول الناشئة أن تستعد لمرحلة قادمة بعدما كان يعتقد المستثمرون الدوليون بضرورة توسيع محافظهم في الأسواق الناشئة عندما كان النمو الاقتصادي فيها قويا، لكن عندما يتباطأ النمو ويتحسن النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة يمكن أن تسحب محافظها الاستثمارية فلا تزال أسواق الأسهم

والسندات في البلدان النامية تعاني نقصا في السيولة بشكل نسبي حتى بعد الازدهار الطويل.

فالتيسير الكمي المتبع في الدول المتقدمة أدى إلى خفض أسعار الفائدة بشكل مبالغ فيه لكن ليس بالذعر الذي يتسبب في أزمات اقتصادية مثل أزمة الديون في الثمانينات من القرن الماضي في أمريكا اللاتينية أو في أواخر التسعينات في جنوب شرق آسيا شمل اليابان، فهذا الانخفاض في أسعار الفائدة لن يدوم طويلا فيجب الاستعداد لمرحلة ما بعد مرحلة التيسير الكمي التي تسببت في خفض الفوائد بشكل مبالغ فيه.

فلا يزال النظام المصرفي العالمي ضعيف بشكل عام ولابد أن يكون التباطؤ في الأسواق الناشئة طلقة تحذير حتى لا تحدث أزمة مالية قادمة في الدول الناشئة ونلاحظ أن المستثمرين في الأسواق الناشئة شعروا بارتياح مؤقت بعد تأجيل المركزي الأمريكي بيع الأوراق المالية في سبتمبر 2013 لكن سيكون مصير تنهيدات الارتياح قصيرا بالنسبة للمستثمرين في الأسواق الناشئة في آسيا السبب في ذلك أن السيولة في الأسواق الناشئة أخفت نطاق الرفع المالي في المنطقة وطمست الحقيقة القائلة إن الأساسيات الكامنة تدعو إلى الانتباه والصحوة على نحو يفوق كثيرا ما تقتضيه عودة التفاؤل .

ومن الواضح أن تأثير مشتريات مجلس الاحتياطي واسعة النطاق من الأوراق المالية على أسعار الأصول يفوق كثيرا تأثيرها على الاقتصاد الفعلي وارتفاع أسعار الأصول يخفي تحته إفراط مزيف للإفراط في الاستهلاك وفقاعة العقارات في كثير من الأسواق وعودة النمو المفرط للديون خصوصا في ظل غياب الضوابط والمراقبة في الدول الناشئة على غرار الضوابط والتشريعات التي تمارسها الدول المتقدمة والتي أقرت في مجموعة الدول العشرين.

وحتى يكون انتعاش الأصول في آسيا مدفوعا بما هو أكثر من مجرد سيولة ساخنة ، فإن آسيا تحتاج إلى ترتيب أوضاع شركاتها والتعامل مع مشكلة الرفع المالي فيها لأن الشركات في آسيا تعتبر من أعلى الشركات في العالم ميزانياتها العمومية تتعامل بالرفع المالي ، حيث ذكر بنك التسويات في 15 سبتمبر 2013 بأن نوعية القروض في آسيا وفي أمريكا اللاتينية تراجعت بصورة حادة ما يشير إلى ارتفاع حجم القروض المعدومة ، وذكر بنك التسويات أن هناك ارتفاع عجيب في الديون عبر الحدود إلى الدول الناشئة في الربع الأول من عام 2013 وصلت إلى 267 مليار دولار وهي أكبر

زيادة ربعية في التاريخ مما ينشط بنوك الظل بعدما بدأ العالم الغربي يحارب ممارسات بنوك الظل مما يشير إلى أن الاستثمار في المصارف باعتبارها صورة من النمو الاقتصادي .

بينما تتحول الصين بخلاف بقية الدول الناشئة الأخرى ببطء نحو مسارات جديدة من النمو تحت برامج التحفيز الصغيرة عن طريق شعاراتها التقليدية التي تقول ادعوهم ينشئون السكك الحديدية، فيجب أن تكون لدى الدول الناشئة التي سينتهي بها المطاف في هذا الجزء من العالم أن تبقى السيولة الوافدة إليها بل وتوطينها لفترة أطول بدلا من أن تجعلها سيولة فقط عابرة للحدود، لكن إلى أن توجد هذه السياسات سيكون من الحكمة بالنسبة للمستثمرين أن يكونوا أيضا متقلبين.

دائما هناك سؤال يطرحه الاقتصاديون، هل استطاع المعروض النقدي من النقود في دول مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي واليابان والصين نتيجة التيسير الكمي أو التحفيز النقدي، بطبع أموال لضخ سيولة في السوق مباشرة أو من خلال شراء أصول حكومية في محاولة إنعاش اقتصاداتها بعد التباطؤ الاقتصادي الذي ضرب الأسواق العالمية في عام 2008 إلى تحقيق معدلات إنفاق تستطيع من خلالها ضبط معدل التضخم الذي يضمن معدل النمو المستهدف؟

الواقع يجيب على هذا السؤال بأن تلك المحاولات لم تأت بنتائج مرجوة، ولم تحقق معدلات إنفاق تستطيع من خلالها ضبط معدلات التضخم الذي يضمن معدل النمو المستهدف، ولا زالت نمو ضعيفة ومعدلات تضخم قليلة، وهناك جدل حول فاعلية التيسير الكمي، مثلما فشلت اليابان في تحقيق الأهداف التضخمية المنشودة من البرنامج.

الهندسة المالية جعلت القواعد المالية القديمة غير صالحة، فالتيسر أو التسهيل الكمي سياسة نقدية غير تقليدية تستخدمها البنوك المركزية لتنشيط الاقتصاد عندما تصبح السياسة النقدية التقليدية غير فعالة، حيث يشتري البنك المركزي الأصول المالية لزيادة كمية الأموال المعروضة في الاقتصاد من أجل أن تزيد من الإقراض بهدف الوصول إلى أهداف التضخم المستهدفة عند 2 في المائة (معدلات التضخم المنخفض لها أبعاد سلبية على الاقتصاد مثل معدلات التضخم المرتفعة).

ولو أخذنا اليابان مثالا، فإن اليابان خلال ثلاثة أعوام من التيسير الكمي منذ عام 2013 لم تؤتي ثمارها المرجوة بسبب أنها اتبعت تيسير كمي ثلاثة أضعاف التيسير

الكمي في الولايات المتحدة، نسبة إلى حجم الناتج المحلي الإجمالي، أدى إلى خفض قيمة الين الياباني من 80 ين مقابل الدولار إلى 125 ين وهو مفيد للصادرات اليابانية، لكن انخفضت نسبة النمو من 1.2 في المائة في إبريل 2016 إلى 1 في المائة في مارس 2017، بينما معدلات النمو العالمي يبلغ في حدود 3 في المائة.

أي أنها لن تتمكن من رفع ناتجها المحلي الإسمي من 4 تريليون دولار في عام 2015 كثالث اقتصاد في العالم إلى 4.8 تريليون دولار في عام 2020، بل قد يتحقق عام 2024 إذا بقي النمو بطيئا بسبب انخفاض أسعار المستهلكين 0.5 في المائة خلال شهر يونيو 2016 مقارنة بالشهر نفسه من العام الذي قبله.

كما أن سياسة أسعار الفائدة السلبية بمثابة تغيير لقواعد اللعبة، ما أدى إلى تشويه تقييم السندات الحكومية والتي تعتبر من أكبر الفقاعات المالية في التاريخ التي تزيد من خطر رأس المال والسيولة بسبب أنها تجبر المستثمرين والمدخرين في جميع أنحاء العالم يواجهون عوائد سلبية بشكل استثنائي في النقدية والدخل الثابت ولم تفرق تلك السياسات بينهم وبين هدف تخفيض التعاملات على المكشوف التي أضرت بالاقتصاد الحقيقي.

أيا يكن ذلك فإن المسار الحالي للتوسع النقدي والائتماني غير مستدام، وله انعكاسات خطيرة، خصوصا وأنها تترك المستثمرين محاولتهم فقط في استعادة رؤوس أموالهم، بدلا من تحقيق عائد على رؤوس أموالهم، وهو سيناريو يصب في مصلحة الذهب وغيره من الأصول غير الحقيقية، وإحداث اختلالات عالمية.

أي أن العالم يتجه نحو منحدر خطير، وأن تتحول العلاجات الورقية إلى مجرد أوراق، وبحسب قانون جريشام في المرحلة الأولى تحل النقود السيئة محل النقود الجيدة، بينما العالم في المراحل المبكرة من المرحلة الثانية، والأخيرة حيث الأموال الجيدة تحل محل الأموال السيئة.

والحضارة الإسلامية لها إسهاماتها سابقة حول النقود الرديئة تحل محل النقود الجيدة، فالمقريزي في القرن الخامس عشر قبل الفترة التي عاشها جريشام في القرن السابع عشر حيث أشار المقريزي في كتابه (شذوذ العقود في ذكر النقود) إلى العلاقة بين الأسعار ومستويات السيولة في السوق، وتوصل إلى قانون النقود الرديئة أي المصنوعة من المعادن الزهيدة التكلفة، مثل النحاس والحديد تطرد النقود المسكوكة من المعادن النفيسة مثل الذهب والفضة بما يفوق أسعار

الصرف المحدد، فيتجه الناس إلى تخزينهما والاكتفاء بالتبادل التجاري بالمعادن الرخيصة.
فالذهب والدولار يؤهلهما للعب دور الأموال الجيدة، التي يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع كبير مقابل الأموال السيئة، لكن عدم استعداد الولايات المتحدة إلى تطبيع سياستها النقدية يترك الباب مفتوحا على مصراعيه ليستعيد الذهب مكانه كعملة احتياطي ووضع حد للدورة النقدية التي بدأت لفك ارتباط الدولار بالذهب عام 1971 مع نهاية مؤتمر بريتون وودز بعدما توسعت الأموال الورقية بما لا يتناسب مع كمية الذهب التي كانت تدعمها فيما مضى.
فالسياسة النقدية التي لا حدود لها سوف تؤدي إلى جولة جامحة ومضطربة للغاية، وإلى حدوث أزمات أكبر من أزمة عام 2008 التي لا يزال العالم يحاول الخروج منها، وإلا ستكون الفرصة مناسبة لعودة الذهب، إذا لم تتمكن البنوك المركزية من البحث عن تصميم نموذج سلس للتحديات الحالية والمقبلة.
وفي ظل السياسة النقدية غير التقليدية المدخرون أول الخاسرين، حيث عكست الأزمة المالية عام 2008 ومن قبلها أزمات عديدة فداحة الرأسمالية أنها بحاجة إلى رأسمالية أخلاقية، حيث أفاد تقرير أوكسفام بأن 1 في المائة من سكان المعمورة يمتلكون ما يقارب نصف ثرواته البالغ قدرها 110 تريليونات دولار أي تساوي 65 ضعفا ما يمتلكه النصف الأفقر من سكان العالم البالغ 7 مليارا نسمة في الوقت الحاضر، و85 شخصا يمتلكون 1.7 تريليون دولار تعادل نصف ثروة سكان العالم الفقراء البالغ 3.5 مليار نسمة.
في النظام المالي وفق أسس وقواعد الشريعة الإسلامية التي تركز على العدالة، فنجد هناك أسس ومبادئ وقد فرق الإسلام بين البيع والربا (أحل الله البيع وحرم الربا) وحرم أكل الأموال بين الناس (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) كما نهى عن كنز المال الذي يسمى في النظام المالي إيداع الأموال من أجل الفوائد (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم) حيث أوجب الزكاة على الأموال المكتنزة ب 2.5 في المائة، ما يعني تآكل الأموال المكتنزة إذا لم يتم استثمارها بالزكاة، وحتى الاستثمار لا بد أن يكون في الإنتاج الحقيقي الذي يحقق عوائد أكثر من قيمة الزكاة، من أجل توزيع الدخول والثروات بصورة تلقائية وانسيابية في المجتمع حتى يتحقق قول الله سبحانه وتعالى (كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم) أي أن النظام المالي وفق مبادئ الشريعة

الإسلامية الذي ينهى عن تكديس الأموال في أيدي فئة قليلة تؤدي إلى تقسيم المجتمع إلى طبقات، وتسلط طبقة على بقية الفئات.

نهاية موجة التفاؤل تجاه التسهيل الكمي والفائدة السلبية تحولت إلى تفاؤل سطحي إزاء مستقبل النمو، فثلثا الاستهلاك الأمريكي في عام 2014 يعتمد على الخدمات، بما في ذلك الإيجار، والرعاية الصحية، والتعليم، والرعاية الشخصية، وهي قطاعات من الصعب أن تختفي منها الوظائف، يعتبر تحول في تكوين الناتج نحو قطاعات حيث من الصعب زيادة الإنتاجية وهو سبب للتباطؤ.

معدلات النمو العالمي عند 3 في المائة يعتبر مقبولا، لكن هيكل النمو العالمي تغير، ما يعني أن إسهام التصنيع والتجارة العالمية منخفض، فانعدام النمو يعني أن تقييمات الأسهم ما يبررها، ويرى بعض المستثمرين العودة إلى الأسواق الناشئة، وأخذ الديناميات الداخلية في الحسبان مثل التنويع في اقتصاد السعودية وماليزيا، أو إعادة التوازن في الصين.

وبعد مرور ثماني سنوات على الأزمة المالية التي أرغمت السلطات على اعتماد تدابير تحفيز غير عادية، فمجلس الاحتياطي الفيدرالي في طليعة الانتقال إلى السياسات النقدية الفضفاضة للغاية بعد الأزمة المالية العالمية، وتبعه في وقت لاحق نظراؤه من البنوك المركزية في أوربا واليابان، كان أحد أهدافه هو خفض العائدات المتاحة على الأصول الآمنة، فمثل السندات الأمريكية انخفض العائد عليها لأجل عشر سنوات من 2.3 في المائة إلى 1.5 في المائة خلال عام 2016 (قيمة السندات في الدول المتقدمة ما قيمته 12 تريليون دولار، بينما قيمة السندات في الدول الناشئة نحو 800 مليار دولار فلن تمثل سوى بديلا محدودا) على أمل تشجيع المستثمرين على تحمل المخاطر ودفع عجلة النمو في الاقتصاد الحقيقي، رغم أن هذه السياسة نجحت جزئيا.

وبدلا من التوجه نحو الإصلاحات الهيكلية الداعمة للنمو في الاقتصادات الناشئة، فإن كثيرين يعتقدون أن القوة الدافعة وراء التدفقات الاستثمارية الداخلة في مجلس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، وهناك اعتقاد بأن موقفه من سعر الفائدة المنخفضة لمدة أطول قد تحول إلى سعر فائدة أقل إلى الأبد.

توقعات رفع أسعار الفائدة عام 2015 دفعت الدولار إلى أعلى مستوياته منذ 12 عاما بنحو 9.3 في المائة، ومنذ بداية عام 2016 انخفض بنسبة 1.3 في المائة، قرار الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إعادة ترتيب وجهات نظره لأخذ العوامل العالمية في

الحسبان، الاختلاف في النهج هو أنه حيثما كان استقرار الأسعار بمثابة الصلاحية الأساسية للبنوك المركزية، كان يهيمن عليه الاستقرار المالي، والاحتياطي الفيدرالي الأمريكي متردد نحو رفع الفائدة بأن تتسبب في تقلبات السوق، وحتى الزيادة الصغيرة سيكون لها تأثير سلبي قوي على الأسواق والخطر أن تتسبب في رد فعل سلبي يضغط على الاستهلاك الذي من شأنه إضعاف انتعاش الاقتصاد، كما أن الانسحاب المفاجئ لمملكة المتحدة من الاتحاد الأوربي الأمر الذي انعكس على قرارات رفع الفائدة الأمريكية بالسلب، وتأجيل خطط الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي منذ الرفع الأول في ديسمبر 2015.

فالاحتياطي الفيدرالي الأمريكي مهما كان الاقتصاد الأمريكي مرنا فهو حذر خصوصا وأنه يريد تحويل السياسة نحو تطبيع أسعار الفائدة من أجل السيطرة على الدولار.

التسونامي المالي العالمي الذي ضرب العالم في عام 2008 فرض على كافة الدول تحديات اقتصادية ومالية، في ظل الحاجة إلى دفع التنمية العالمية، فعقدت الدول المتقدمة والناشئة أول قمة لمجموعة العشرين في العاصمة الأمريكية واشنطن عام 2008 زمن الأزمة المالية، فتأسست آلية مجموعة العشرين، وأصبحت قمة مجموعة العشرين أهم منتدى عالمي للتعاون الاقتصادي العالمي من أجل تقليل المخاطر القصيرة الأجل التي سببتها الأزمة المالية.

عقدت القمة عشر مرات، وهذه أول قمة تعقد في الصين في يومي الرابع والخامس من سبتمبر 2016 في مدينة هاتغتشو، خصوصا وأن الاقتصاد العالمي يمر بمرحلة تحول هامة مفعمة بالفرص والتحديات، خصوصا بعدما أدركوا أن فعالية الاعتماد على السياسات المالية والنقدية لتحفيز التنمية الاقتصادية أثبتت أنها غير ناجعة يوما بعد يوم، وفي نفس الوقت تختلف اتجاهات سياسات الاقتصادات الرئيسية، مما يجعل من الصعب على الاقتصادات الرئيسية تشكيل قوة جماعية، خصوصا في ظل تصاعد الحمائية التجارية العالمية، لذا يظل أمام بناء اقتصاد منفتح طريق طويل، رغم أنه منذ الأزمة المالية العالمية يتعمق اندماج اقتصاد الصين بالاقتصاد العالمي، مع تعاظم تأثيرها ودورها في نمو الاقتصاد العالمي.

نماذج النمو الميكانيكية:

بعد الأزمة المالية عام 2008 اتخذت تدابير كان أهمها زيادة بعض المتطلبات في رأس المال ولكنها كانت أقل كثيرا من المطلوب لذلك تم غض الطرف عن بعض المشتقات المالية الخطرة التي يسميها البعض بأسلحة الدمار المالي فلا تزال تتداول في الأسواق الغامضة غير الرسمية مما يعرض أضخم المؤسسات المالية للخطر.

فبعد أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة تكفلت الحكومة بتمويل أكثر من 90 في المائة من كل قروض الرهن العقاري ولكن لم تتمكن إدارة الرئيس أوباما من التوصل إلى نظام جديد كفيل بضمان الإقراض المسؤول بشروط تنافسية مما أعاق نمو الأسواق.

فشبه الانهيار لم يكن فشلا للرأسمالية بقدر اعتباره فشلا ناجما عن فهم النماذج الاقتصادية المعاصرة لدور الأسواق المالية وطريقة عملها التي تتسبب في عدم استقرار أسعار الأصول وليس شرطا أن يأتي المستقبل كنتيجة ميكانيكية لأخطاء الماضي ولكن هناك تيار رئيسي من محترفي مهنة الاقتصاد يصرون على الاستعانة بالنماذج الميكانيكية السابقة باعتبار انها لا تزال صالحة في الوقت الحاضر وفي المستقبل ، فالبعض يصر على ان حزمة التحفيز المالي الأمريكية التي بلغت 800 مليار دولار في عام 2009 كان ينبغي أن تتضاعف إلى ثلاثة أمثالها .

أي أن هناك اعتماد مفرط على السياسة النقدية غير التقليدية والتي تعتبر آثارها على الاقتصاد غير مؤكدة مثل آثار الحوافز في المالية العامة فلا يزال منظمو السياسة النقدية يؤمنون إيمانا استثنائيا بكفاءة السياسة النقدية، وهناك قلق من خطر آخر وهو أن تفكيك السياسة النقدية غير التقليدية والزيادة اللاحقة في أسعار الفائدة.

لهذه الأسباب انقسم صناع السياسة في مجلس الاحتياطي الفيدرالي حول جدوى إبطاء عملية الشراء الشهرية للأصول بمبلغ 85 مليار دولار في سبتمبر 2013 ما يبرز الصعوبات التي تواجه جانيت ييلين التي خلفت برنانكي في رئاسة الاحتياطي الفيدرالي في وقت تصاعد القلق حول المأزق السياسي في واشنطن وخطر إعسار الولايات المتحدة.

كل هذه النماذج الميكانيكية للاقتصاد المعاصر في ظل اعتبارات إدارة المخاطر تتطلب اتخاذ منهج حذر، لذلك حذر صانعو السياسة في البنك المعارضين الإبقاء على المشتريات من أن يعمل التأخير على تقويض الصدقية أو إضعاف إمكانية

التنبؤ بالسياسة النقدية وهناك فريق ثالث يطالب التركيز على الانسحاب التدريجي من مشتريات سندات الخزانة الأمريكية بدلا من شراء الأوراق المالية المدعومة بالقروض العقارية.

فالقضية هي في إصلاحات السياسات الضرورية التي أصبحت أكثر تعقيدا ولا توجد مكاسب سهلة كما أن فشل السياسيين الأمريكيين في حل خلافاتهم حول الميزانية والدين العام ومن المؤكد أنه سيعيق التعافي في الولايات المتحدة الأمر الذي سيسبب اضطرابا أوسع على النطاق العالمي ومثل تلك الاضطرابات تسببت في مسارعة المستثمرين إلى خروجهم من سوق سندات الخزانة الأمريكية وفي وقت تزايد فيه القلق من حدوث جيشان في الأسواق في حال أدى الفشل في رفع سقف الدين إلى عجز عن سداد الديون الأمريكية.

فالصورة العامة التي تم تقديمها هي ان هناك صعوبة في استعادة توازن نمط النمو العالمي ولا زالت الديناميكية المحسنة متواضعة في الأسواق ذات الدخل المرتفع وعلى رأسها الولايات المتحدة بينما الديناميكية المخفضة في عدد كبير من الدول الناشئة لا زالت محيرة.

أوضحت ميركل رئيسة ألمانيا وزعيمة أوربا، بأن ألمانيا اتفقت على الانتظار لحين إجراء استفتاء في اليونان، وقالت لا يمكن التفاوض حول برنامج مساعدات جديد قبل الاستفتاء، بل كذلك يتطلب أيضا تفويضا من البرلمان.

وأكدت ميركل أن أوربا قوية، أقوى مما كانت عليه قبل خمسة أعوام مع بداية أزمة الديون الأوربية التي صارت خاتمتها في اليونان.

أكد رئيس الحكومة اليونانية تسيبراس بقاء اليونان في منطقة اليورو، بينما الاستفتاء الشعبي حول شروط الدائنين لبرنامج إنقاذ جديد لا يتعلق ببقاء أو إنهاء بقاء اليونان في منطقة اليورو.

الاستفتاء الذي يتعين فيه على اليونانيين أن يحددوا موقفهم من تدابير التقشف التي عرضها الدائنون، والتي جاءت نتيجة الاستفتاء حاسمة بفوز رافض خطة الدائنين بدعوة الحكومة اليونانية برئاسة الكسيس تسيبراس.

لم تتمكن أثينا من تسديد 1.5 مليار يورو مستحقة في 30 يونيو 2015 حيال صندوق النقد الدولي من أصل دين 32.5 مليار يورو يطالب بتسديدها على مدى عشر سنوات، وهي مؤسسة مالية تتخذ من واشنطن مقرا لها وستحرم من موارد الصندوق مستقبلا، اليونان غارقة في ديون، استفحلت الأزمة المالية لينتقل الدين

العام من 107 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الداخلي في 2007 إلى 177 في المائة عام 2014 أي 317 مليار يورو.

منح الاتحاد الأوربي والبنك المركزي وصندوق النقد الدولي أول خطة مساعدة بقيمة 110 مليارات يورو إلى اليونان في 2010 مترافقة بخطة تقشف متشددة، وأمام تدهور الوضع باتت خطة إنقاذ ثانية أمرا ضروريا في عام 2012 تقضي بمنح قروض إضافية بقيمة 130 مليار يورو رافقه شطب كثيف للدين الخاص 107 مليار يورو مقابل تدابير جديدة لتصحيح مالية البلاد

اليونان حريصة على اتفاق يتضمن آلية الاستقرار الأوربية من أجل ضمان دين قابل للتسديد مع التركيز على احتمالات النمو، خصوصا بعد تصويت غالبية اليونانيين بالرفض على شروط اتفاق الإنقاذ المقترح من المقرضين الأجانب.

من الممكن التوصل إلى اتفاق إنقاذ جديد لليونان قبل موعد استحقاق سندات قيمتها 3.5 مليار يورو للبنك المركزي الأوربي، هناك برنامج إنقاذ جديد لمدة عامين يتضمن 29.1 مليار يورو من أجل التوصل لاتفاق يمهد لعودة الاستقرار إلى اليونان ويطمئن أوربا والعالم.

ترفض الحكومة اليونانية شروط الدائنين، واقتراحها البقاء على خفض ضريبة القيمة المضافة، وإيقاف شروط العجز بأن يكون صفرا، وأن اعتماد إطار جديد لنظام العمل سوف يتم تعديله وتطبيقه في خريف 2015، ورفض تطبيق زيادة الضريبة على السلع الاستهلاكية الضرورية مثل الحليب والأدوية والخبز، وعدم خصخصة مؤسسات نقل الطاقة والكهرباء، وعدم تطبيق عدد من التدابير التي اقترحتها المؤسسات الدائنة على الفور بل يتم تطبيقها تدريجيا حتى تجد الحكومة إجراءات مماثلة واستبدالها.

لكن أوربا تتهم اليونان بحكومة ما زالت عاجزة عن جباية الضرائب، إضافة إلى تهرب ضريبي هائل، ومحسوبية ونفقات مرتفعة جدا في الميزانية، انخفض دخل الفرد نتيجة هذه السياسة بأكثر من ثلاثة آلاف يورو وارتفعت البطالة أربعة أضعاف من 7.8 في المائة عام 2008 إلى 27.5 في المائة عام 2013 بحسب يوروستات.

وزير المالية الألماني قال أنه لا يمكن أن ترجع أثينا بالزمن إلى الوراء بسهولة، وأن وزراء مالية أوربا أبقوا الباب مفتوحا على المفاوضات، وحصول اليونان على

مساعدات جديدة محتملة يتعين أن يأتي من مظلة إنقاذ اليورو الدائمة (إي إس إم) لأن شروط هذه المظلة مختلفة نوعا ما.

ومن أجل دعم اليونان دعت كثير من المبادرات الألمانية للقيام بمظاهرات تضامنية لأجل اليونان في مدينة شتوتغارت الألمانية قبل الاستفتاء، وإطلاق فعالية المظاهرة تحت شعار (إنهاء التقشف الشديد لليونان، لأجل أوربا متضامنة).

إذا كان تصويت اليونان بنعم، فإنها قد تواجه سنوات من الانكماش والكساد، في الحقيقة أخفقت حكومة سيريزا في برنامج موثوق للإصلاحات يمكنه حل المشاكل المتعددة التي يعانيها الاقتصاد اليوناني ونظام الحكم، بدلا من تلك الإصلاحات لجأت إلى إيماءات شعبوية، فهي حكومة أنتجتها الأزمات.

مع كل الأخطاء تلك، تعد التكاليف غير مستردة، تحتاج اليونان للنمو، في الواقع يفسر الانهيار الاقتصادي سبب انفجار دينها العام نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، فأي برنامج عليه أن يساهم في ترسيخ النمو، مركزا على إصلاحات تعزيز النمو، مع الوعد بتخفيف عبء الديون عند الانتهاء من هذا البرنامج، وهو ما يحتاج اليونان إلى رفض التقشف التي يفرضها الدائنون، لأن إنقاذ الشعب والسيادة أولى من إنقاذ الدائنين.

يمكن إعادة رسملة النظام المصرفي عن طريق تحويل المطلوبات المصرفية غير المؤمن عليها إلى أسهم، رغم انه يفرض صدمة على ثروا ت القطاع الخاص، ولكنه أمر ممكن من الناحية الفنية.

خروج اليونان من منطقة اليورو التي انضمت إليه في عام 2001 وهي إحدى الدول ال 19 في منطقة اليورو، سيحدد مستقبل عملية التكامل الأوربية، ويعني فشل أيضا سياسة إدارة الأزمة، وإذا لم تعط أوربا المال لليونانيين سيتجهون إلى روسيا، ولا تنسى ميركل زعيمة أوربا كيف فرضت معاهدة فرساي التي وقعت في نهاية الحرب العالمية الأولى على ألمانيا شروطا قاسية جدا شجعت على تنامي النازية، لذلك لا يوجد خيار أمام أوربا سوى التعاون بين ألمانيا وفرنسا على إخراج اليونان من أزمتها.

اليونان اختارت أهون الشرين، ومن حظ اليونان أنها عضو تحت مظلة الاتحاد الأوربي، الذي يبحث معها عن حلول إنقاذية، لأن الديون سلاح مدمر، بينما أساس التجربة الأوربية نبيلة وواعدة لتحقيق السلام الرأسمالي، الذي تمكن من إضفاء صبغة إنسانية على الأوربيين بعدما عانوا مرارة الحروب مع بداية القرن العشرين.

الفصل السادس: النمو عبر الإصلاح الاقتصادي

التخصيص الرشيد للموارد داعم للنمو الاقتصادي:

بعد الأزمة الاقتصادية التي ألمت بالغرب وبالعالم جعلت الدول تراجع سياسات الخصخصة التي كانت تدعو لها إدارتي تاتشر وريغان وهمشت دور الحكومة جعلت الدول تتجه نحو سياسات توسعية جديدة تقود مشاريع تنموية إلى جانب الاتجاه نحو خفض أسعار الفائدة لإنهاء التباطؤ الاقتصادي وأصبحت الحكومة تتمتع بحيز المناورة اللازمة لإدارة سياسة نقدية أو مالية توسعية.

يجب أن يدرك من يخطط في المجل الاقتصادي بأن استقرار الاقتصاد الكلي القصير الأمد يتحقق في الغالب على حساب التكيف البنيوي بينما التخصيص الرشيد للموارد يؤدي إلى نمو مستدام أي لابد أن يكون لدى المخططين الاقتصاديين قدرة على إيجاد التوازن بين الأهداف قصيرة المدى والأهداف طويلة الأمد إذ يعتبر إيجاد هذا التوازن نوع من التحدي أمام المخططين الاقتصاديين في الدولة.

وعندما تكون الأهداف متضاربة عند تحليلها أو المفاضلة بينها أي أن العدالة مقابل الكفاءة غير قابلة للتحقق فإن اقتصادات السوق سوف تفشل أيضا في تحقيق العدالة مقابل الكفاءة وأي خلل اقتصادي يمكن أن يرجع إلى عوامل عديدة إما نتيجة فشل التخطيط الاقتصادي أو يرجع إلى الإفراط في تحقيق مصالح خاصة نتيجة غياب أصول قانونية مستقلة.

وهناك كثير من الاقتصاديين يخشون من التراجع عن التخصيص الذي ساد في الفترة الماضية الذي كان على حساب تحجيم دور الدولة الإشرافي بأن يظهر أو يولد مجال الاقتصاد السياسي لأن السياسيين عادة ما ينتهكون العقلانية الاقتصادية أو يتحول الساسة إلى أصحاب مصالح خاصة وهناك أمثلة على ذلك مثل أن يمتنع الساسة عن رفع الحواجز أمام التجارة الدولية بحجة حماية الصناعات المحلية وأحيانا تكون لحماية متنفذين سياسيين أصحاب مصالح بل إن بعض النخب

السياسية تمنع بعض الإصلاحات الاقتصادية التي من شأنها أن تحفز النمو الاقتصادي والتنمية لأن مثل تلك الإصلاحات تضعف قبضة النخب على المسار .

ورغم ذلك فإن الاقتصاد السياسي يشكل أهمية بالغة لكن إمكانات التغير الاقتصادي لا ترتبط فقط بواقع السلطة السياسية بل أيضا بقصور وفقر التفكير والتخطيط الاقتصادي لأن تمكين الإصلاح يتطلب إعادة تشكيل السلطة السياسية القادرة على إنشاء استراتيجيات جديدة ولا يقصد التغير الاقتصادي شرط أن يلحق الهزيمة بأصحاب المصالح الخاصة لكن الإفراط في التركيز على المصالح الخاصة التي تتسبب في نشوء فقاعات الأصول وطغيان اقتصادات الظل الناتجة عن القانون السري لأن سيادة القانون يعتبر العدو الأكبر لمثل تلك الاقتصادات باعتبار أن سيادة القانون المستقل يعمل على حماية الأفراد من التمييز القانوني وفرض القواعد التي تصب في صالحهم لأن الجميع سيكونون أمام القانون متساوون بمعزل عن التقدير الشخصي للقائمين على السلطة والقانون هو الوحيد القادر على وضع حد للفساد الشامل لأن الفساد يترعرع في ظل الافتقار إلى أصول قانونية التي يمكن أن تعجل في حل النزاعات القانونية من دون تأخير بدلا من حلها إداريا التي تأخذ وقتا طويلا جدا فبناء سيادة القانون رحلة طويلة وشاقة لأن النخب لن تقبل بسهولة ظهور مثل تلك الأصول القانونية إلى الوجود .

فلابد من السعي نحو تحقيق النمو والاستقرار ومن الضروري بناء البنية الأساسية المادية الصلبة لاقتصاد حديث إلى جانب تشييد البنية الأساسية الناعمة المؤسسات والممارسات التي تتفق مع سيادة القانون حتى يشهد الاقتصاد فترة من الإبداع المؤسسي الذي يتسم بتغييرات هامشية تؤدي إلى خلق نظام من الضوابط والتوازنات في ممارسة الدولة لسلطاتها يلتقي عندها التنسيق بين القمة والقاعدة ويصبح عندها الاقتصاد المحلي جاهز للاندماج في الاقتصاد العالمي وبيئة جاذبة للاستثمارات العالمية والحفاظ على الاستثمارات المحلية من الخروج .

السوق الحقيقية هي التي تخضع لقوانين العرض والطلب وحتى تسير قوانين العرض والطلب سيرا طبيعيا وتلقائيا لابد أن تخضع هذه القوانين لقيود الإنتاج والاستهلاك، ووظيفة الدولة تتحدد في حماية قيود الإنتاج والاستهلاك التي تخضع لها السوق الحقيقية، لان سوق المستقبليات لا تخضع لقيود الإنتاج والاستهلاك لأنها لا تتضمن استلام الثمن أو تسليم السلع وإنما مجرد تسويات تستفيد من فروق الأسعار عند أو قبل حلول آجال العقود.

وتعتبر سوق المستقبليات هي أهم أدوات المجازفين وأصبحت نسبة المجازفين في جانب الطلب في مجمل العقود نهاية عام 2008 نحو 67 في المائة ترتفع هذه النسبة إلى 84 في المائة في حالة القمح أي أن النصيب الأكبر من الطلب على عقود السلع عموما الغذاء خصوصا هي للمراهنين والمجازفين وليست للمستهلكين ، ولكن سلوكها يؤثر مباشرة على المستهلكين أي أن المستهلكين يدفعون ثمن هذه المجازفات غير المسؤولة التي لا تخضع لقيود الإنتاج والاستهلاك وربحهم في النهاية من المستهلكين وليس من بعضهم البعض لان المجازفات في حقيقتها مباراة صفرية ما يزيحه طرف وهم المجازفون يخسره الطرف الآخر وهو المستهلكون .

والمجازفة تحرف السوق عن الهدف الذي أنشئت من اجله وهو الحماية من المخاطر لجميع الأطراف.

وبذلك فان سوق المستقبليات محرمة شرعا لأنها قائمة على تأجيل البدلين الثمن والسلعة والاكتفاء بالرسوم الهامشية ،وإذا كانت الشريعة الإسلامية أجازت بيع السلع مستقبلا القائم على عقد السلم لكن يشترط فيه تعجيل الثمن كاملا وقت التعاقد لكن هناك شروط وضعها الإسلام في التبادل فيما يتعلق بالغذاء فقد روي عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه قال : (أما الذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم الطعام أن يباع حتى يقبض) ولما سئل عن حكمة النهي قال (ذاك دراهم بدراهم والطعام مرجعا) أي أن هدي الرسول صلى الله عليه وسلم منع تداول الطعام في مكانه دون قبضه ونقله إلى حيازة المشتري حتى لا يتحول البيع إلى أداة فقط للاسترباح من فروق الأسعار أي البيع الصوري لا الفعلي كما يجري في كثير من العقود اليوم في السوق العالمية خصوصا فيما يتعلق بالسلع الغذائية والطاقة التي أدت إلى ارتفاع فاحش في الأسعار ،ووفقا لمنظمة الفاو فان أسعار الغذاء ارتفعت بنسبة 50 في المائة قبل نهاية عام 2008 .

لذلك أكد الإسلام على القبض الحسي ونقل الغذاء من مقر الشراء كما جاء في الصحيح عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال (كنا نبتاع الطعام فيبعث إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم من يأمرنا بانتقاله من المكان الذي ابتعناه فيه إلى مكان سواء قبل أن نبيعه).

بل نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن تلقي الركبان قبل أن تنزل السلع الغذائية إلى السوق وفيه (رأيت الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ابتاعوا

الطعام جزافا يضربون أن يبيعوه في مكانهم ذلك حتى يؤوه إلى رحالهم) (ومعنى جزافا أي دون استيفاء الطعام بالكيل أو الوزن).

وهنا تحمي الدولة قوى السوق العرض والطلب فحينما تنزل السلع إلى الأسواق هي وسيلة لتلبية احتياجات المستهلكين وبأسعار السوق لا بأسعار الوسطاء الذين يحتكرون السلع ويحرفون قوى العرض والطلب ويتحكمون بها وتختل موازينها لان قوى العرض والطلب توازن بين عوامل الإنتاج والاستهلاك وتؤدي في النهاية إلى استقرار الأسواق والأسعار ومن هنا برزت الدعوة إلى تعاون المنتجين والمستهلكين في مجالي النفط والغذاء لإخراج المجازفين والمراهنين وتقليص أدوارهم لحماية قوى السوق من الابتزاز.

وهذا ينفي أن للسوق يد خفية تحمي السوق من المجازفين وتعزز كفاءة الأسواق بل أن دور الدولة هي التي تحمي السوق عبر التشريعات المشددة (يأيها الذين امنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) وهذه التجارة وضع الإسلام لها قيود وتشريعات وضوابط فعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعتين في بيعة ، وعن بيع وسلف ، وعن ربح ما لم يضمن ، وعن بيع ما ليس عندك) وروى عن عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم (نهى عن ربح ما لم يضمن ، وعن بيع ما لم يقبض ، وعن بيعتين في بيعة ، وعن شرطين في بيع) رواه أبو داود وقال حديث حسن صحيح هذه هي الضوابط الشرعية التي تحفظ السوق من الانحراف ومن اختطاف السوق لصالح فئة على حساب المستهلكين .

النمو المعتمد على الحلول طويلة الأجل مستدام:

لم يكن التنبؤ سهلا في يوم من الأيام، وعادة ما تكون التوقعات في أغلب الأحيان أقل من معدل الأخطاء التي ارتكبت في السنوات العشرين الماضية وهي نتيجة إلى حد كبير بأن الكثير من الأهداف المهمة ومنها نمو الناتج المحلي الإجمالي أهداف غير قابلة للتنبؤ بالفعل بسبب أنها تشتمل على قدر كبير من التشويش.

وكان على الاقتصاديين في أنحاء العالم أن يتعاملوا بما يسمى بالانفصال الهيكلي أي أزمة مالية غير مسبوقة لم يتمكن كثير من الاقتصاديين فهم العواقب الاقتصادية المترتبة عليها بصورة كاملة.

وكانت من أكثر الظواهر غرابة مثلا في الاقتصاد البريطاني الانخفاض المفاجئ في إنتاجية العمال ما اعتبر لغز محير ومشكلة كبيرة للمتنبئين الاقتصاديين رغم كثرة النظريات المتعلقة بما يسمى لغز الإنتاجية لكن لا يوجد تفسير حقيقي متماسك حتى الآن مما جعل التنبؤ صعبا.

ففي بريطانيا فشلت كل التوقعات حول النمو الحقيقي، ويعتقد البعض بأن النمو في الاقتصاد النقدي الذي يتم فيه بالتعاملات المالية من خلال الدفع النقدي وليس عن طريق الائتمان يمكن التنبؤ حول هذا النوع من النمو لكن النمو القائم على التعاملات المالية عن طريق الائتمان يصعب التنبؤ حوله.

وبدأت تتناقض التنبؤات والتوقعات حول أسباب ضعف النمو الاقتصادي خصوصا في بريطانيا ، فالبعض يلقي اللوم على سياسة التقشف التي فرضها جورج أزبون ، لكن البعض يرفض إلقاء اللوم على برنامج التقشف ولم يكن السبب، بل حتى صندوق النقد الدولي أسقط انتقاده للتقشف في بريطانيا ، ولكن بعض الاقتصاديين يلقي اللوم على النمو المخيب للآمال بإرجاع السبب النقص في الاستثمارات منذ نشوب الأزمة المالية الذي تراجع بمقدار الربع خلال مرحلة الركود بينما يعتقد بعض الاقتصاديين أن يعود الاستثمار إلى مستوياته ما قبل الأزمة المالية مثلما حدث في فترات الانتعاش السابقة .

وهناك مكتب الميزانية في بريطانيا يجري تحقيقات مفصلة كل سنة حول المدى الذي ذهبت إليه توقعاته ويتساءل لماذا هذه التوقعات وهل كانت خاطئة، طبعا من أجل اقناع الناس بأن ذلك يعكس حكما مهنيا متوازنا وأن ذلك لم يكن ناتجا عن تفكير مدفوع بتمنيات سياسية، فمثلا نجحت توقعات مكتب الميزانية في بريطانيا حول الاقتراض ولكنها لم تنجح توقعاته حول النمو.

ولأول مرة يصدر صندوق النقد الدولي تقريرا حول آفاق الاقتصاد العالمي يتخوف في هذا التقرير من أن يصبح العالم منكمشا فوق الحد، وأن السياسة النقدية والمالية باتت صارمة جدا، ونتج عن ذلك انخفاض الاستهلاك والبطالة العالية بشكل لا داعي له وكل ذلك لمكافحة تهديد التضخم المبالغ فيه بشكل كبير بعدما كان الصندوق يطالب أن تكون الدول أكثر صرامة، فبدأ يطالب الدول بتخفيف القيود قليلا.

فالمخاطر متوسطة المدى هي امتداد للمخاطر قصيرة الأمد إلى حد ما ولكنها تتضمن أيضا تحولا أكثر تعقيدا مما هو متوقع ففي الصين نحو نمو قائم على

الاستهلاك، وفشل محرك الإنعاش الياباني، والأوضاع المالية الأمريكية متشددة بشكل مفرط مما تثير أسئلة حول قوة الحكومة في الولايات المتحدة واليابان اللتان تتنصلان رسميا من الديون مما يستدعي وزراء مالية العالم والسلطات النقدية إلى إيجاد خطط طارئة لذلك الحدث وهو ما لم يحدث.

ويبدو انه يجب على العالم أن يتخلى عن التقديرات مقابل العودة لنظرية كينز وهو ما يعتقده كثير من الاقتصاديين التي نشرت عام 1936 في كتابه (النظرية العامة للتوظيف، الفائدة والمال) ولكن بدلالة اقتصاد عالمي بدلا من دلالة اقتصاد وطني الذي كان يستهدف الاقتصاد الأمريكي في ذلك الوقت.

عندما يكون السعي نحو تحقيق النمو بأي ثمن كان، يقود السعي نحو هذا النوع من النمو إلى الفشل ويتسبب في الدخول في أزمات اقتصادية، ويتحول إلى الإدمان على النمو لمجرد التوسع الاقتصادي لمجرد تحقيق أهداف النمو المركزية من أجل أن يحقق النمو معدلات قد تصل أرقامها إلى خانتين.

وقد يحقق هذا النوع من النمو تقليص فائض الحساب الجاري من 10 في المائة إلى 2-3 في المائة فقط من الناتج المحلي كما في الصين، ما يجعل المخططون يشعرون بالنشوة لما حققوه، ولكن لم يشعروا بالآثار الجانبية لمثل هذا النمو، مثال على ذلك الإدمان من النمو بأي شكل وبأي ثمن كما في الصين.

فالإدمان على هذا النوع من النمو يجعل أي اقتصاد يعتمد بشكل رئيسي على الحلول قصيرة الأجل، ويلزم بذل المزيد من المدخلات على شكل ائتمانات سهلة، وتقديم مواد خام مدعومة لإنتاج كل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار رخيصة ومنافسة لكنها منافسة غير عادلة، وهناك كثير من الدول تعتمد على هذا النمو المشوه بشكل دائم وليس مرحلي، مما يساهم في تشويه الاقتصاد بسبب إدمانه على النمو بأي شكل، ما يسمى بالنمو الكاذب أو النمو الخادع السحري، لأنه نمو بلا تنمية متوازنة، ونمو غير مستدام وغير حقيقي.

ففي هذا النمو بأي ثمن، إما تتضخم الديون في الاقتصادات التي لا تمتلك موارد مثل موارد النفط في الدول النفطية، أو تتضخم القدرات الإنتاجية بشكل يفوق الطلب عليه مثال ذلك الصين، ولكن الصين اعتمدت تخفيض عملتها وتحولت إلى النموذج المعتمد على نمو الصادرات جعلها تتخطى مثل تلك الخطوة الخطرة ولكن سيكون مؤقتا.

ولكن الدول التي لم تتمكن من استنساخ هذا النموذج فإن منتجاتها ستكون غير قادرة على المنافسة العالمية ، مما يقودها إلى عكس الفقاعات أي يقودها نحو مرحلة الاحتكارات ، لأن الشركات الكبيرة الوحيدة القادرة على الصمود في مثل تلك المنافسات المحلية ، بسبب قدرتها على استيعاب هزات انخفاض الأسعار ، والصمود في البقاء في السوق ، بينما في المقابل تنهار الشركات الصغيرة ، وتبدأ مرحلة احتكار السوق من قبل الشركات الكبيرة ، وهي شبيهة بإغراق الأسواق بسلعة محددة أقل من سعر تكلفتها لضرب السلعة الشبيهة ، والتسبب في خسائر فادحة ، ومن ثم انهيار إنتاج تلك السلعة بما يتماشى مع الطلب فترتفع الأسعار.
فيجب التركيز على نوعية النمو، ولن تستمر مدخلات الإنتاج المدعومة إلى الأبد التي هي غير خاضعة لقوى السوق، كما يجب عدم الحكم على أي دولة أو على أي حكومة محلية من خلال سرعة النمو الذي تحققه، وإنما يكون الحكم من خلال التطور الذي يتحقق في مجالات متنوعة، أي يجب أن ينطوي اتجاه الحكم ما بين تحقيق النمو وبين الكفاءة الاقتصادية.
فتحقيق نموا عاليا لم يعد مهما كما كان في السابق، وأصبح الهدف الآن نحو تحقيق نمو ذي نوعية عالية، وهذا يعني السماح للقطاع الخاص بأن يلعب دور أكبر من الحكومة، وأن يسمح للشركات الخاصة بالتنافس ضد الشركات الحكومية التي تفتقر إلى الكفاءة حتى يتم تخصيص الأموال المدارة بشكل أفضل في الاقتصاد.
فالأموال الحكومية المدارة في القطاع الحكومي لو استثمرت في القطاع الخاص لارتفعت الإنتاجية بمقدار الضعف أو أكثر حسب نوعية كل قطاع ، ومثل هذا التحول ليس سهلا ، خصوصا إذا ما اقترض المستثمرين قروض قصيرة الأجل لتمويل مشاريع طويلة الأجل ، فمعظم مثل تلك المشاريع لن تحقق أرباحا لسنوات طويلة هذا إذا لم تتمكن أصلا من تحقيق أرباح ، فيجب استثمار الأموال الحكومية على أسس قوية حتى لا تتحول قروض الشركات إلى مشكلة أكبر وحتى لا ترتفع قروض المؤسسات المملوكة للدولة والتزاماتها عن إجمالي الناتج المحلي كحد أعلى ، بل يجب أن يكون أقل من ذلك بكثير ، حتى لا تتجه هذه الشركات نحو الإفلاس، وإذا ما اتجهت نحو الإفلاس فعليها أن تتجه نحو بيعها لمستثمرين بالتجزئة باعتبارها منتجا لإدارة الثروة .

وتحول القطاع الحكومي الذي يفتقر إلى الكفاءة إلى قطاع خاص من أجل التوصل إلى نمو بأي ثمن، ينطوي على مخاطر كبيرة، ويستوجب الضغط على بعض الأطراف القوية التي قد تحول القطاع المتحول إلى قطاع ثالث يجمع بين البيروقراطية الحكومية وبين أطماع مصالح القطاع الخاص، فلن يحقق الاقتصاد الوطني الهدف من هذا التحول.

إعادة تشكيل النمو الاقتصادي تماشيا مع التغيرات التكنولوجية والجغرافية:

حينما تواجه دول العالم تهديدات سياسية، تميل عادة إلى الوثوق بالعلاج السحري، والعودة إلى النمو الاقتصادي، وبالطبع فإن معالجة الفقر والإرهاب والصراعات يكون بتوفير الوظائف، والازدهار على الأمد الطويل يكون من خلال مزيد من التكامل الاقتصادي، وكل حكومات العالم تضع ثقتها في النمو الاقتصادي، وتعتبره المفتاح السحري لاستقرارها السياسي والاجتماعي.

ولكن هناك قلق من ثورة التكنولوجيا التي ستشكل السوق الصاعدة ، لأن الثورة التكنولوجية في ظاهرها تؤدي إلى انتشار الاضطراب من الصناعات التحويلية إلى صناعات الخدمات ، ورغم اعتبار التكنولوجيا مهمة ، ولم يكن هناك وقت أكثر إثارة وأكثر متعة وأكثر نشاطا مما عليه العالم الآن ، لكن الاقتصاديون يرون أن الثورة التكنولوجية هي أعظم الأشياء التي حدثت للبشرية ، ولكن يشوبها اضطراب شبيه بما أحدثته الثورة الصناعية في عام 1760 في بريطانيا ، وهناك شعور باللبس يتعلق بتأثير التغير التكنولوجي في الوظائف الذي يشعر به أيضا بعض التنفيذيين في التكنولوجيا ، رغم تفاؤلهم بفوائدها النهائية ، وأنها قد تمحو نطاقا واسعا من الوظائف .

ولذلك فإن التغير التكنولوجي هي مرحلة سباق بين التغير التكنولوجي والناس ، إذ يحتاج الناس أن يفوزوا في هذا السباق ، ولكن كيف يفوزون في هذا السباق بعدما أصبح المجتمع الافتراضي الحياة الثانية يمكن أن يحدث ثورة في قطاع الأعمال والمجتمع معا ، وقد يكون سببا في إيجاد وظائف جديدة في مجالات التكنولوجيا التي لم يتم تطويرها بعد حتى الآن أو هي في طور التطوير أو القابلة للتطوير ، رغم أن التغيرات التكنولوجية لا تشير في الوقت الراهن إلى أنها تنتقل بالتدريج لتغذي مرحلة الإنتاجية التي توقفت عن النمو في معظم بلدان العالم خلال الأعوام

الماضية خصوصا ما بعد الأزمة المالية قد تكون هناك أسباب تعود للأزمة الملاية وليس بسبب الثورة التكنولوجية .

ويجادل بعض الاقتصاديين بأن الابتكار لا يزيد الكفاءة بالطريقة التي تنبأ بها المتفائلون بالتكنولوجيا، ولكن هناك اقتصاديون آخرون متفائلين بشأن تأثير التغيرات التكنولوجية على الحياة العامة ويعتبرونها أنها تسببت في تحسين الرفاهية الاقتصادية، وتساعد على تجسير الفجوة الاقتصادية بين دول العالم.

ويبقى أمام الاقتصاديين والسياسيين كيف يمكن التغلب على آثار التغير التكنولوجي كتحد أمام الفرص الوظيفية؟، وكيف يمكن نشر فوائد التكنولوجيا للفقراء حتى لا تتسبب في تجزئة المجتمع إلى غني وفقير وزيادة التباين في الدخول ويثير ردة فعل عنيفة ضد أصحاب مشاريع التكنولوجيا الأثرياء؟

ويرجع بعض الاقتصاديين إلى أن آثار التغير التكنولوجي راجعة إلى الركود في التصنيع والإسكان في الولايات المتحدة وأزمة الديون في أوربا ، لكن في الوقت الحاضر هناك انتعاش واسع مبني على الإسكان والتصنيع في الولايات المتحدة ، وانتهاء المخاوف من التهديد الوجودي لليورو في أوربا ، وكلها عوامل تساعد على تخفيض آثار التغير التكنولوجي ، رغم أن هناك تخوف مبالغ فيه من ضعف التركيبات السكانية وتخوف من الحركات المناهضة للهجرة الآخذة في الارتفاع في الغرب ، والنمو الذي يبدو فاترا بشكل نهائي مثله مثل التخوف المبالغ فيه بشأن التباطؤ في الصين ، لذلك فإن ردة الفعل إزاء التكنولوجيا هي أيضا مبالغ فيها باعتبارها مدمرة الوظائف وليست المحرر العظيم .

وهذا التخوف من التغير التكنولوجي هو نتيجة الأرقام المقلقة عن التكنولوجيا التي قضت على الوظائف في الخدمات المهنية في البنوك والتصنيع في الأسواق الناشئة مما يجعل البنوك تتحول إلى شركات خدمات لكن رون كونواي أحد مؤسسي شركة إس في إينجل من أصحاب المشاريع في الشركات الناشئة يؤكد أن مثل تلك الشركات الناشئة ساهمت في تخفيض معدل البطالة في وادي السليكون من 10 في المائة إلى 5 في المائة أي تقليصها إلى النصف.

ولكن هذا التخوف والقلق زامن كل الابتكارات منذ الثورة الصناعية عام 1760 في بريطانيا عندما نجحت الصناعة في استخدام قوة البخار المعتمدة على الفحم في إدارة الآلات مما شجع على تحويل المزيد من الصناعات من استخدام القوى البشرية إلى استخدام الفحم وقوة البخار، وكانت نقطة تحول كبرى في تاريخ

الصناعة عام 1790، بل واجه مد خطوط السكك الحديدة معارضة من أن تقضي على استخدام الخيول، وفي كل تطور يصاحبه قلق بدلا من التكيف من خلال الإبداع والابتكار كمحورين لتطوير صناعة المستقبل المتركزة في الخدمات لخدمة الناس.

يتوقف مستقبل اتفاقيتين مقترحتين لتحرير التجارة الأمريكية العالمية، مع الحوض الباسيفيكي الآسيوي والساحل الأوربي من المحيط الأطلنطي رغم أن ترامب ألغى اتفاقية الباسيفيكي واعتبرها تؤثر على الوظائف في أمريكا بعد رفع شعار أمريكا أولا أنهى ترامب الجدل في ظل تعنت الجمهوريين ضد منح أوباما أي فرصة لتحقيق أي نجاح، على أي صعيد، إلا أن الخلاف وضع أوباما في خندق أمام حزبه الديمقراطي.

الديمقراطيون الذين كانوا يدعون إلى مزيد من حرية التجارة يعانون في سبيل تقديم حجتهم، فزعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ هاري رايد، يعارض فكرة المسار السريع، أو قانون سلطة تشجيع التجارة، الذي سيسرع من إقرار صفقات تجارية كبيرة مع الاتحاد الأوربي، و11 دولة من حوض الباسيفيك من خلال الكونغرس.

يواجه الاقتصاد العالمي تحديات أبرزها، إصلاح القطاع المالي وارتفاع مستويات الدين والبطالة وتدني التضخم.

مع هيمنة شعور التفاؤل لدى خبراء صندوق النقد الدولي بأن وضع الاقتصاد العالمي أخذ في التحسن منذ أواخر عام 2013، وترجيحهم بأن يحقق الاقتصاد الدولي نموا بنسبة 3.9 في المائة عام 2015.

فإن هذا لم يمنع من التحذير من المخاطر الراهنة في الأسواق الناشئة، والتبعية السلبية لمعدلات التضخم المنخفضة في الاقتصادات المتقدمة.

الاقتصاد الأمريكي يوفر دفعة كبرى للنمو العالمي الذي لا يزال متثاقلا وسط ضعف الاقتصاد الياباني ومعظم الاقتصادات الأوربية ما عدا الاقتصاد البريطاني الذي يتوقع صندوق النقد أن يبلغ معدل النمو 2.9 في المائة عام 2014 بعدما بلغ معدل الزيادة في الصناعات التحويلية 2.7 في المائة عام 2013 نتيجة تيسير شروط الائتمان.

يشير تقرير صندوق النقد الدولي إلى أن الأسواق الناشئة تواصل مساهمتها بأكثر من ثلثي النمو العالمي، فإن معدلات النمو المتوقعة سترتفع من 4.7 في المائة عام 2013 إلى 4.9 في المائة عام 2014 ومن ثم إلى 5.3 في المائة عام 2015.

ورغم أن التدفقات المالية ارتفعت من خمسة مليارات دولار في بداية العام إلى 39 مليار دولار في مارس، إلا أن الأسواق الناشئة مقارنة بنظيرتها المتقدمة حاجتها إلى التكيف مع بيئة مالية خارجية أقل مواتاة لها، إضافة إلى ضعف الاستثمارات والقيود الهيكلية على المستوى المحلي.

وهناك تكهنات مهيمنة على كثير من الاقتصاديين والسياسيين بأن القرن ال 21 سيكون آسيوي.

بعد قفز مساهمة الصناعة الآسيوية إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي أكثر قليلا من 20 في المائة إلى أكثر من 30 في المائة مدفوعة بالدرجة الأولى بالصين.

هناك بعض التوقعات والعديد من التكهنات في عام 2050 التي قد تكون غير واقعية وغير دقيقة.

وتشير تلك التكهنات إلى أنه بحلول عام 2050 ستشكل الصين ثلث الناتج المحلي العالمي، وتسهم بقية آسيا لتجعل نصيبها أكثر من النصف وفي هذه الأثناء ستشكل الولايات المتحدة وأوربا معا أقل من 15 في المائة بعد أن كانت تشكل حاليا أكثر من 50 في المائة من الاقتصاد العالمي.

وترى هذه النظرة إلى الحاجة إلى ثورة مالية لتحريك النمو في الدول المتقدمة لمواجهة النمو المالي المتوقع في الصين، إذ يقدر نمو أسواق السندات الصينية من ثلاثة تريليونات دولار إلى 32 تريليون عام 2030.

ومن المتوقع أيضا أن ينمو كامل النظام المالي الآسيوي ليصل إلى أكثر من ضعف حجم الولايات المتحدة وأوربا معا خلال 16 عاما، عند 210 تريليون دولار لآسيا مقابل 91 تريليون دولار للولايات المتحدة و82 تريليون دولار لأوربا.

بينما بحلول عام 2050 يمكن أن يكون النظام المالي الآسيوي أكبر بأربع مرات من حجم النظام المالي لأمريكا وأوربا معا، ما يعني أن الدول الآسيوية تقفز من بلدان الدخل المنخفض والمتوسط إلى بلدان الدخل العالي.

مثل تلك التوقعات معقدة وهشة، وهي مفرطة في التفاؤل لنمو الأسواق الآسيوية، وأقرب للسطحية من الواقعية، بسبب أن آسيا لا زالت تفتقر إلى المستثمرين المؤسسين الذين يعملون على تحويل المدخرات الخاصة إلى أسواق المال.

فصناعة الصناديق المشتركة في الصين صغيرة للغاية، حيث يبلغ إجمالي الأصول ما يعادل 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية عام 2012 وفقا لذراع خدمات

الصناديق في بنك سيتي جروب، مقابل نحو 70 في المائة في اليابان، وأكثر من 150 في المائة في الولايات المتحدة.

فآسيا تعتمد على رأس المال الأجنبي المتقلب، والاعتماد على العملات، بينما هي تحتاج إلى خلق أسواق أسيوية قابلة للاستدامة وهو ما يتطلب درجة من التنسيق من أجل حشد المدخرات لتحقيق النمو الحقيقي في آسيا وهو ما ينعكس على النمو العالمي.

فالتعاون الإقليمي والدولي في غاية الأهمية لأن الاقتصادات العالمية مترابطة ولا يمكن التعامل معها بشكل مجزأ أو بشكل منفصل.

السيرة الذاتية

الاسم: د عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب
تاريخ الميلاد: 1373
المؤهل العلمي: دكتوراه
المرتبة العلمية: استاذ مشارك
التخصص: جغرافية اقتصادية
أستاذ الجغرافيا السياسية والاقتصادية
العمل الحالي: قسم الجغرافيا بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة أم القرى بمكة
الخبرات العلمية:
رئيس قسم العلوم الاجتماعية من 1413-1419 بمكة المكرمة. رئيس قسم العلوم الاجتماعية من 1420-1427 بالإضافة إلى أعمال إدارية وعلمية أخرى.
المشاركات العلمية الخارجية:
* المشاركة ببحث في الندوة التي عقدت في رحاب جامعة الملك سعود تحت عنوان (التعليم الفني والمهني ومستقبل التنمية في المملكة العربية السعودية) عام 1415
* المشاركة ببحث في الندوة التي عقدت في الكلية التقنية في الرياض تحت عنوان (الكليات التقنية في خدمة التنمية في المملكة العربية السعودية)
* المشاركة في مؤتمر جغرافيات التلاقى الأوربي العربي الذي انعقد في مالطا من 17 – 20 رجب 1422 ببحث عن الاسلام والعولمة الرأسمالية
*المشاركة في مؤتمر الاسلام والغرب الذي انعقد في جامعة القاهرة 7 – 8 صفر 1423 ببحث عن (هيمنة العولمة الاقتصادية الغربية على العالم)
*المشاركة في المؤتمر الدولي الثاني للعلوم الاجتماعية الذي عقد في رحاب جامعة الكويت من الفترة 6-8 ابريل 2003 ببحث عن (حقوق الانسان في ظل النظام العالمي الجديد)
*المشاركة في مؤتمر حاضر العالم الاسلامي الذي انعقد في جامعة القاهرة 18-19 صفر 1424 ببحث عن (موقع العالم الاسلامي بين التكتلات العالمية العملاقة)

* المشاركة في الملتقى الرابع للجغرافيين العرب الذي انعقد في كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط 2-5 نوفمبر 2006 ببحث عن (مدى نجاح نمو التجارة البينية العربية في ظل غياب استراتيجية مشتركة في عصر العولمة)
* المشاركة في المؤتمر الدولي الأول عن التكنولوجيا وآفاق التنمية في القرن 21 (27-29) نوفمبر 2007 الذي عقد في رحاب جامعة عين شمس ببحث عن تفعيل السوق العربية المشتركة في ظل ندرة تكنولوجيا الإتصال.

البحوث المحكمة والمنشورة:

التعليم الفني والتدريب المهني الصناعي للأيدي العاملة الوطنية ومستقبل التنمية في المملكة العربية السعودية جمعية العلوم التربوية والنفسية بجامعة الملك سعود 1416 بحث مشارك في الندوة التي عقدت في رحاب جامعة الملك سعود عام 1415 تحت عنوان التعليم الفني والمهني ومستقبل التنمية في المملكة العربية السعودية

التغيرات الصناعية في الفروع الصناعية في المملكة العربية السعودية ومناطقها من عام 1395 -1418 (منشور في مجلة كلية الأداب بجامعة أسيوط 2000م)

خريجو كليات التقنية وسوق العمل في القطاع الصناعي الخاص بالمملكة العربية السعودية (مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس عام 1418)

تحليل نمو المواقع الصناعية الجديدة في المناطق الرئيسية في المملكة العربية السعودية في القطاع الصناعي الخاص من عام 1359 -1418 (مجلة كلية الأداب بجامعة قنا 1998م)

التبادل التجاري للانتاج الصناعي بين تكتل دول مجلس التعاون الخليجي في ظل التكتلات الاقليمية والعالمية الجمعية الجغرافية الكويتية 2002

الاسلام والعولمة الرأسمالية، ومنشور في سلسلة دعوة الحق برابطة العالم الاسلامي، عدد203، 1423

الشركات متعددة الجنسيات في الجغرافية الاقتصادية، الجمعية الجغرافية المصرية، 2004

نمو ومستقبل صادرات الصناعة التحويلية في المملكة العربية السعودية في ظل النظام العالمي الجديد من عام 1405 -1420 مجلة التعاون الخليجي 1424

هيمنة العولمة الاقتصادية الغربية على العالم، بحث مشارك في مؤتمر الاسلام والغرب بجامعة القاهرة في 7-8 صفر 1423. كلية دار العلوم بجامعة القاهرة منشور بكتاب المؤتمر 2003 م

الشركات المتعددة الجنسيات في الجغرافيا الاقتصادية، الجمعية الجغرافية المصرية

أهمية الخصخصة وتقليص دور القطاع العام. رؤية مستقبلية في الاصلاحات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية. محكم ومنشور في مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت ابريل 2006.

حقوق الانسان في ظل النظام العالمي (ما بين الاسلام واعلان حقوق الانسان)، بحث قدم للاشتراك في المؤتمر الدولي الثاني للعلوم الاجتماعية الذي عقد في رحاب جامعة الكويت من الفترة 6-8 ابريل 2003م.غير منشور.

موقع العالم الاسلامي بين التكتلات الاقليمية وضرورة قيام سوق اسلامية مشتركة بحث قدم للاشتراك في مؤتمر حاضر العالم الاسلامي المنعقد بجامعة القاهرة كلية دار العلوم يوم 20 ابريل 2003 منشور في كتاب المؤتمر 2004 م.

واقع ومستقبل التجارة العربية البينية محكم ومنشور عام 2007، جامعة عين شمس.

علاقة نمو الصادرات الصناعية بالنمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية محكم ومنشور عام 2007، جامعة عين شمس.

الكتب المنشورة:

ديناميكيات توطين الوظائف في السعودية وفي بقية دول الخليج كتاب منشور في دار نشر أي كتب الصادرة من لندن 2012

هل يقبل العالم برياح العولمة التنافسية كتاب منشور في دار نشر أي كتب الصادرة من لندن 2012

الاسواق والسياسة النقدية في دول الخليج كتاب منشور في دار نشر أي كتب الصادرة من لندن 2012

العلاقات الخليجية الايرانية وتوازنات الشرق الاوسط في صياغة امن الخليج العربي كتاب منشور في 2012e-book
الصيرفة الاسلامية جديرة بالمشاركة في تاسيس نظام مالي عالمي جديد كتاب منشور في 2012 e-book
واقع ومستقبل الاقتصاد الخليجي كتاب منشور في دار ناشري في الكويت 2012
ذلك الدين القيم كتاب منشور في دار ناشري في الكويت 2012
الاسلام والغرب كتاب منشور في 2012 e-boo;
الاسلام والديمقراطية كتاب منشور في 2012 e-boo;
لأمة الإسلامية كتاب منشور في 2012 e-boo;
السعودية الدور والمسؤولية كتاب منشور في 2012 e-boo;
نحو عالم متحول كتاب منشور في المكتبة الرقمية للدكتور عبد العزيز الثنيان 2013
كيف واجه العالم الأزمة المالية 2008 كتاب منشور في 2012e-book
حقوق الانسان ما بين الاسلام وبين الاعلان العالمي لحقوق الانسان كتاب منشور في 2012e-book
ملامح وآفاق مستقبل الاقتصاد السعودي كتاب منشور في أي كتب لندن 2013
أمة واحدة كتاب منشور في دار ناشري بالكويت 2014
واقع جيوسياسي جديد في الشرق الأوسط يغذيه الصراع والإرهاب منشور في دار ناشري بالكويت 2015
الدور السعودي بعد الشرق الأوسط الأمريكي منشور في 2016EKTAB
الإرهاب والشرق الأوسط الجديد، كتاب منشور في أي كتب، لندن 2017
النشاطات الخارجية:
كاتب في العديد من المراكز العلمية والصحف

د. عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب
جوال: 0561111136
E-mail: dr_mahboob1@hotmail.com